إِصْلَاح لَحْن الْمُحَدِّثِينَ

دكتورة/ رضا عبد الرحيم علي أحمد
الأستاذ المساعد في قسم اللغويات
كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات
جامعة الأزهر – فرع بني سويف

ملخص البحث:
يهدف هذا البحث إلى استقراء المواطن التي وقع فيها لَحْنٌ من الْمُحَدِّثِينَ فعلا ــ وإنْ شئت فقل: لَحَّنوا فيها الْمُحَدِّثِينَ ــ وجمعها، ثمَّ الوقوف أَمَامَها بموضوعيَّة؛ ليقف القارئ بنفسه ــ وأنا معه ــ على حقيقة الأمر؛ فما خبرٌ كَعَيانٍ.
وكان الباعث على القيام بهذه الدراسة: الوقوف في وجه مطاعن المناهضين لأهل الحديث؛ ببيان منزلة السُّنَّة الغراء في التشريع الحنيف، فهي المصدر الثَّاني بعد كتاب الله تعالى؛ لأنَّها مُقَيِّدَةٌ لما أُطلِق، ومُبيِّنة لما أُجْمِلَ، ومُفسرة لما أُبْهِمَ، ومُتممة الأحكام، ومفصلة المقاصد، فضلا عن توضيح مكانة رجالها ومنزلة القائمين عليها؛ فهم الواسطة بيننا وبين رسوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الذي هو واسطة بيننا وبين ربِّنا جلَّ وعلا.
وتكمن القيمة العلميَّة لهذا الموضوع في العمل على تحرير النص النَّبَوِيّ الشَّرِيف، والعناية به من خلال الاهتمام باللفظ النَّبَوِيّ دقةً وتمحيصًا وضبطًا؛ وفيه بلا شك إسهام في تقويم اللسان وتهذيبه وصقله، وإصلاح ما قد يتسربُ إليه من لَحْن أو خلل، وإثراء الميدان التطبيقيّ في الدرس النحويّ، وتوسيع دائرة الاستشهاد عن طريق اشتغال النَّحْوِيِّينَ بالحديث النَّبَوِيّ في مؤلفاتهم، وتناولهم له في كتبهم؛ وفي ذلك تأصيلٌ للقاعدة، وتقويةٌ لها، وتمكينها حق التمكن؛ بغزارة التمثيل لها، وكثرة الاستشهاد عليها، والوقوف في الوقت نفسه على ما كان من النَّحويين مُحَدِّثًا، وما كان من الْمُحَدِّثِينَ نحويًّا؛ وهو دلالة على قوة الترابط بين عِلْمَي الحديث والنَّحو من جهة، والْمُحَدِّثِينَ والنَّحْوِيِّينَ من جهة أُخرى.

وجاء هذا البحث في مقدمة ومبحثين: المبحث الأول: عنوانه: (ظاهرة اللَّحْن، وموقف علماء الحديث منها)، المبحث الثاني: موضوعه:(مسائل اللَّحْن عند الْمُحَدِّثِينَ)، وخاتمة فيها أهمُ ما انتهى إليه البحث من نتائج، ومنها: الوقوف على تفسير ظاهرة لَحْن الْمُحَدِّثِينَ، كالاعتماد على لغة بعينها دون غيرها من اللُّغَات الأخرى، والأخذ ببعض المذاهب، كالأخذ بقول الْبَصْرِيِّ دون الْكُوفِيِّ أو العكس، وإهمال مراعاة عادة العرب في كلامها وحديثها ولهجاتها مع أنَّ القرآن الكريم والحديث النَّبَوِيّ الشَّرِيف قد جريا على سنن كلام العرب وعادتها في أحاديثها وأشعارها ونثرها وخطبها.

وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمَ وَبَارَكَ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ، وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ، وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا، أما بعد:

فالقرآن الكريم أصل الدين، ومنبع الصراط المستقيم، ومعجزة النَّبِيّ العظمى، وآياته الباقية على وجه الدهر، والسُّنَّة له مبينة، ولآياته مفسرة، ولأحكامه شارحة، ولتشريعاته متممة، ولأصوله موضحة؛ من أجل ذلك عنيت الأمة الإسلامية بتبليغ هذين الأصلين عناية فائقة لم تبلغها أمة من الأمم تجاه ما أثر عن أنبيائها وملوكها وعظمائها، فكم كتب غيرت، وكم صحف بدلت، وكم كلمات حرفت، وكم ملوك باد ملكهم...

وكان من مظاهر هذه العناية أنْ حَفِظ الصَّحابة القرآن الكريم على النَّحو الذي سمعوه ــ بعد حفظ الله له ــ وتدبروه وفقهوه وبلغوه كما أنزل إلى من جاء بعدهم من التَّابعين، وحَمَلَه التَّابعونَ عَلَى النَّحوِ الذي تلقوه إلى مَن جاء بعدهم وهكذا، حتَّى وصل إلينا غضًّا طريًّا على النحو الذي أُنْزِل، وكما كانت عنايتهم بالتنزيل كذا كانت عنايتهم بالسُّنَّة الغراء إدراكًا وحفظًا وفهمًا وفقهًا ووعيًا، مبتكرين لخدمتها علمًا هو من مفاخر علوم الأمَّة الإسلاميَّة، ألا وهو: (علم الإسناد)؛ فكان الميزان الذي تمحص به المرويات والأخبار، وتضبط نقلا ولفظًا؛ ذلك لأنَّ كل ما صدر عن النَّبِيّ ــ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ــ وحيٌ، يقول الشيخ مُحَمَّد أبو شهبة: «السُّنَّة بعضها بوحي جليّ عن طريق أمين الوحي جبريل عليه السلام، وبعضها بالإلهام والقذف في القلب، وبعضها بالاجتهاد على حسب ما علم النَّبِيّ من علوم القرآن وقواعد الشريعة، وما امتلأ به قلبه من فيوضات الوحي والتعليم الإلهي الذي لا يتوقف على قراءة وكتابة وكَسْب وبحث، وصدق الله تعالى إذ قال:﴿ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴾(١)، فالتعليم بالقلم إشارة إلى العلم الكسبيّ، وما بعدها إشارة إلى العلم الوهبيّ الذي يضعه الله حيث يشاء، ومتى اجتهد النَّبِيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وسكت الوحي عن اجتهاده اعتبر ذلك إقرارا من الله سبحانه وتعالى له، واكتسب صفة ما أوحي إليه به، وبهذا المعنى يعتبر كل ما صدر عن النَّبِيّ وحيًا،

(١) سورة العلق، الآيات:/١، ٢، ٣، ٤، ٥.

وصدق الله حيث يقول:﴿والنَّجْمِ إِذَا هَوَى مَا ضَلَّ صَاحِبُكُم وَمَا غَوَى وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الهَوَى﴾(١)»(٢).

وقد كان على رأس أدوات الحفظ التي عَوَّلُوا عليها، وتمسَّكوا بها العلمُ بالْعَرَبيَّة؛ لئلا يدخله لَحْن أو تغيير ــ لا سمح الله ــ قال ابن فارس: «إنَّ العلم بلغة العرب واجب على كل متعلق من العلم بالقرآن والسُّنَّة والفتيا بسبب حتَّى لا غناء بأحد منهم عنه؛ وذلك أنَّ القرآنَ نازلٌ بلغةِ العَرَبِ، ورسول الله ــ صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ــ عربيّ، فمن أراد معرفة ما في كتاب الله جلَّ وعزَّ، وما في سنَّة رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من كل كلمة غريبة أو نظم عجيب لم يجد من العلم باللُّغَة بُدًّا» (٣).

وقال الْأَصْمَعِيُّ: «إنَّ أخوف ما أخاف على طالب العلم إذا لم يكن يعرف النَّحو أن يدخل في جملة قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: {مَنْ كَذَبَ عَلَيّ} (٤)... الحديث؛ لأنَّه لم يكن يلحن، فمهما رويت عنه ولحنت فيه، فقد كذبت عليه» (٥).

وقال ابن مالك:

وَبَعْدُ: فالنَّحْوُ صَلاحُ الأَلْسِنَهْ ... والنَّفْسُ إِنْ تَعْدَمْ سَنَاهُ فِي سِنَهْ (٦).

وقال الْحَافظ الْعِرَاقِيّ:

وَلْيَحْذَرِ اللَّحَّانَ وَالْمُصَحِّفَا ... عَلَى حَدِيْثِهِ بِأَنْ يُحَرِّفَا

فَيَدْخُلاَ فِي قَوْلِهِ: مَنْ كَذَبَا ... فَحَقٌّ النَّحْوُ عَلَى مَنْ طَلَبَا (٧).

وغير ذلك من النصوص القاطعة التي تؤيد هذه الفكرة، ومع كل ما أخذ به أهل الحديث من أسباب الحيطة والحذر من هذا الجانب إلا أنَّهم لم يسلموا بسبب ما مُنيت به السُّنَّة النَّبَويَّة المطهرة ــ على توالي الأزمنة واختلاف الأمكنة ــ من حملات تشكيكية جائرة اتخذت أساليب مختلفة وطرقا شتى، بعضها مجاهرة، وبعضها دبر بليل؛ بغية الطعن

(١) سورة النجم، الآيات:/ ١، ٢، ٣.

(٢) دفاع عن السُّنَّة النَّبَوِيَّة، ورد شبه المستشرقين والكتَّاب المعاصرين، وبيان الشبهة الواردة على السُّنَّة قديمًا وحديثًا، وردها ردًّا علميًّا صحيحًا:/٥، ٦.

(٣) الصاحبي:/٥٠.

(٤) ينظر: صحيح البُخَارِيّ، كِتَاب: (العِلْم)، بَاب: (إِثْم مَنْ كَذَبَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ).

(٥) الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع للقاضي عِيَاض: /١٨٤.

(٦) شرح الكافية الشافية:١/ ١٥٥.

(٧) ألفية العراقي:١/١٤٩.

فيها، والنيل منها حسدا وبغيا، وقديمًا كان في النَّاس الحسد.

وكان على رأس تلك الشُبَه: أنَّ الحديث النَّبَوِيّ لا يصح الاستشهاد به، ولا الاعتماد عليه في تقرير القواعد النحويَّة؛ لأنَّ اللَّحْن انتشر على ألسنة رواته بحجة أنَّهم كانوا أعاجم غير عرب بالطبع... فمن الباحثين من وفق وسدَّ الباب، فوضع الأمور في نصابها، فأفسح للحديث المجال، وأنزله المنزل الذي يستحقه مبطلا هذه الشُبْه وتلك الطعنة من أول الأمر؛ عملا بقول القائل:

لَا تَقْطَعَنْ ذَنَبَ الأَفْعَى وَتُرْسِلَهَا ... إنْ كُنْتَ شَهْمًا فَأَتْبِعْ رَأْسَهَا الذَّنَبَا(١).

مع أنَّ المنهج الحق ــ والحق أحق أن يتبع ــ يقضي بأن يُقدَّم الحديث على جميع كلام العرب من نثر وشعر في هذا الباب، إلا أنَّهم خالفوا هذه الحقيقة، وابتعدوا عنها، وانصرفوا إلى ما انصرفوا إليه، يقول العلامة الشيخ سعيد الأفغانيّ: « قد كان من المنهج الحق بالبداهة أن يتقدم الحديث سائر كلام العرب من نثر وشعر في باب الاحتجاج باللُّغَة وقواعد الإعراب؛ إذ لا تعهد الْعَرَبِيَّة في تاريخها بعد القرآن الكريم بيانًا أبلغ من الكلام النَّبَوِيّ، ولا أروع تأثيرًا، ولا أفعل في النفس، ولا أصح لفظًا، ولا أقوم معنى، ولكن ذلك لم يقع كما ينبغي؛ لانصراف اللُّغَوِيِّينَ والنَّحْوِيِّينَ المتقدمين إلى ثقافة ما يزودهم به رواة الأشعار خاصة انصرافًا استغرق جهودهم، فلم يبق فيهم لرواية الحديث ودرايته بقية؛ فتعللوا لعدم احتجاجهم بالحديث بعلل كلها واردة بصورة أقوى على ما احتجوا به هم أنفسهم من شعر ونثر»(٢).

ومن الباحثين من امتلك الفرصة فنفخ فيها، وزاد له هواه ما شاء أن يزيد؛ لذا ندبت نفسي للذب عن هذه الأهواء في جانب من أهم جوانبها؛ وذلك ببحث جعلت عنوانه: (إِصْلَاح لَحْن الْمُحَدِّثِينَ).

الهدف من الدراسة:

لم يكن الغرض من هذه الدراسة هو الوقوف على من احتج بالحديث النَّبَوِيّ في النحو العربيّ ومن لم يحتج، أو توضيح موقف المتقدمين والمتأخرين من النحويين من

---

(١) من (البسيط)، ينسب لبعض الغسانيين يحرض الأسود بن المنذر على قتل أعدائه.

والاستشهاد به من حيث المعنى؛ إذ لا غنى في قطع ذنب الأفعى إذا بقي رأسها، وإنَّما الأفعى كلها هي الرأس.

ينظر: محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء للأصفهانيّ:٣٠١/١، والحماسة البصريَّة لأبي الحسن البصريّ:٨٨/١، ونهاية الأرب في فنون الأدب للنويريّ:٣٢٠/١٥.

(٢) في أصول النحو:/٤٦.

الاستشهاد بالحديث النَّبَويّ، وذكر أدلة كل منهما، وكشف الأسباب التي كانت علة في ذلك... فهذا الأمر قد أُفْرِغت فيه طاقات، وبذلت فيه جهود، وألفت فيه كتب، وقلما يخلو بحث نحويّ من إشارة إليه، أو تنبيه عليه متى دعت الحاجة أو سنحت الفرصة، ولست ــ أيها القارئ الكريم ــ في حاجة للإحالة إلى الدراسات التي شُغلت بهذا الجانب؛ بغية الإيجاز وخوف الإطالة؛ إذ هي من الكثرة بمكان، بل الذي دفعني إلى تناول هذا الموضوع وحملني على الكتابة فيه، والحديث عنه، هو محاولة استقراء المواطن التي وقع فيها لَحْن من الْمُحَدِّثِينَ فعلا ــ وإن شئت فقل: لَحَّنوا فيها الْمُحَدِّثِينَ، ولكنِّي لا أستبقُ الأحداث ــ وجمعها، ثمَّ الوقوف أمامها بموضوعية وأمانة وحيدة؛ ليقف القارئ بنفسه ــ وأنا معه ــ على حقيقة الأمر؛ فما خبر كعيان، وهذا أهم عنصر في هذه القضية التي شغلت الباحثين والدارسين قديمًا وحديثًا، وقد غُيِّبَ تماما فراحوا يلحنون ويخطئون من غير بينة ولا برهان، فأين ما لحن فيه الْمُحَدِّثُونَ ؟ حتى كانت النتيجة المُرَّة ترك الاحتجاج بما رووا...!!!

والدعاوى إذا لم تقيموا عليها بينات أصحابها أدعياء.

وهنا قد يقول قائل: وأنّى لك بالوقوف على مثل هذا؟

أقول: ما لا يدرك كله لا يترك كله، ثم إنَّه لا غرابة في هذا الأمر؛ فقد قيض الله تعالى للسنة النَّبَوِيَّة المطهرة رجالا أعطاهم ما أعطى، ووهبهم ما وهب ــ ولا حرج على فضل الله ــ في كل جوانبها وشتي نواحيها، فمن هذا الجانب الذي أنا بصدده لك أنْ تتأمل هذا الاستقراء الدقيق الذي انتهى إليه الإمام اللغويّ الْمُحَدِّث أبو عبد الله مُحَمَّد بن الطيب الفاسيّ؛ إذ قال:« صحيح البُخَارِيّ مشتمل على سبعة آلاف حديث ومئتين وخمسة وسبعين حديثا بالمكرر على ما ذكر الشيخ ابن الصَّلَاح ــ رحمه الله ــ في كتاب علوم الحديث وغيره(١)، التراكيب المخالفة لظاهر الإعراب فيه لا تكاد تبلغ أربعين، ومع ذلك بسطها شراحه، وأزال النقاب عن وجوه إشكالها الشيخ ابن مالك فيما كتبه على صحيح البُخَارِيّ بحيث لم يبق فيها إشكال ولا غرابة، ولا خروج عن الظاهر أصلا، فضلا عن ادعاء اللَّحْن فيها، فما نسبة أربعين ونحوها في سبعة آلاف ومئتين وخمسة وسبعين إلا نقطة من بحر، وهذا صحيح مُسْلِم جملة أحاديثه نحو: أربعة آلاف

(١) ينظر: معرفة أنواع علوم الحديث:/٨٧.

بإسقاط المكرر على ما قال الإمام النَّوَوِيّ في شرح مُسْلِم(١)، وأشار إليه في (التقريب والتيسير)(٢)... وهذا موطأ الإمام مالك ــ رضي الله عنه ــ يشتمل على ثلاث مئة وثلاثة وخمسين حديثا موصولة دون ما فيها من البلاغات وغيرها قلما يوجد فيها تركيب يحتاج إلى تأويل، وهذا بحر الأحاديث (مسند الإمام أحمد) ــ رحمه الله ــ وجود مثل ذلك فيه قليل جدًا، وكذلك السنن الأربع وغيرها، وبالجملة فالدواوين الحديثية المشهورة المتداولة من الصحاح والسنن والمسانيد والمعاجم والتخاريج والمشيخة والتواريخ، وغير ذلك على اختلاف أنواعها، وتنوع موضوعاتها لا تكاد تجد فيها تركيبًا واحدًا يحكم عليه باللَّحْن المحض الذي لا يتعين فيه الخطأ ، ولا يكون له وجه بل وجوه من الصَّواب، وقد أشرنا إلى أنَّ مخالفة التَّراكيب في الظاهر للقواعد الإعرابية غير مضرة، ولا قادحة في الكلام الفصيح؛ لوروده في كلام الله ــ تعالى ــ المعجز الذي لا يقدر على الإتيان بمثله، ووردت أبيات وشواهد جَمَّة في كلام العرب ظاهرها يخالف القواعد، وفيها روايات تتخالف، فاحتاج النحاة إلى تأويلها وتخريجها على القواعد المستعملة المشهورة، كما لا يخفى عمن مارس العلوم اللسانيَّة» (٣).

وكان من الممكن أن ينتهي البحث عند هذا الحد لطالما أنَّ المسائل المخالفة للقياس قليلة جدًّا، وليست فيها غرابة، وبعيدة عن أي إشكال، وما يحتاج فيها إلى تأويل من الندور بمكان، وما كان محل نزاع أجاب عنه أهل العلم الذين اصطفاهم الله لحفظ سنة نبيه، ولكن يبقى إشكال آخر انطلقت منه هذه الدراسة ــ وكم ترك الأول للآخر ــ كامن في نَصِّ مَنْ نَصَّ على وقوع اللَّحْن والغلط ضاربًا بمثل هذه النصوص التي تنم عن استقراء دقيق، وتتبع أمين، وتجرد أصحابها من العاطفة والهوى عُرْضَ الحائط، فكان لزامًا على البحث أن يقوم بتعقب هذه النُّصوص التي تتضمن هذه الأمثلة وتلك الشَّواهد، وجمع صورها ودراستها وتحليلها وعرضها على قانون لغتهم (النَّحو)؛ لبيان ما فيها من لَحْن إن كان ثمة لَحْن لا قدر الله.

(١) ينظر: المنهاج شرح صحيح مُسْلِم بن الحجاج للنَّوَوِيّ:١/٢١.

(٢) ينظر: التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث للنَّوَوِيّ:١/٢٦.

(٣) فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح:١/ ٤٧٧ ــ ٤٨٠.

وكان من الأسباب التي أدت إلى اختيار هذا الموضوع أمور، منها:

١ ــ الوقوف في وجه مطاعن المناهضين لأهل الحديث:

هذا السبب وجد منذ زمن بعيد، وكان من بين من صنف فيه وخصه بالحديث: ابن قُتَيْبَةَ؛ إذ قال: «أمَّا بعد أسعدك الله تعالى بطاعته، وحاطك بكلاءته، ووفقك للحق برحمته، وجعلك من أهله فإنك كتبت إليّ تعلمني ما وقفت عليه من ثلب أهل الكلام أهل الحديث، وامتهانهم وإسهابهم في الكتب بذمهم، ورميهم بحمل الكذب، ورواية المتناقض حتى وقع الاختلاف، وكثرت النحل، وتقطعت العصم، وتعادى المسلمون، وأكفر بعضهم بعضا، وتعلق كل فريق منهم لمذهبه بجنس من الحديث» (١).

٢ ــ أنَّ أحدًا من النَّحويين السَّابقين واللاحقين ــ على حد علمي ــ وحتَّى هذه اللحظة ممن منع الاستدلال بالحديث النَّبَوِيّ الشَّرِيف ــ بحجة وقوع اللَّحْن في الحديث جراء الرواة الذين كانوا أعاجم وغير عرب بالطبع على حد زعمهم ــ لم يتعرض لحصر صوره، واستقراء مواطنه، وبيان مدى صدقه عليهم، وهل له من الْعَرَبِيَّة وجه يمكن حمله عليه أو لا؟ وهل هو من الكثرة بمكان، الأمر الذي حدا بهم إلى عزوفهم عن الاستشهاد به أو لا؟ أو من الجانب الثَّاني الذين قبلوا الاستشهاد بالحديث ــ والقضية محل خلاف ــ لم يذكروا ما ظاهره أنَّه لَحْن، ثم قاموا بجمعه، وحصره، والنظر فيه، والدفاع عنه، فكأن قبول من قبل، ورفض من رفض بني على أسباب أخرى ربما لم يكن سببها الوقوع في اللَّحْن، كالمذهبية والشعوبية والطائفية والحزبية... اللهم إلا محاولة الإمام الْخَطَّابِيّ، وهل ما كان منه أو ما كان من غيره ما يمثل هذه الظاهرة تمثيلا حقيقيا أو لا؟ ذلك لأنَّه لم يخصه باللَّحْن، بل كان عنوان بحثه: (إصلاح غلط الْمُحَدِّثِينَ) بوجه عام، ولا يخفى أنَّ الغلط أعم من اللَّحْن، ناهيك عن أنَّ ما عدَّه الْخَطَّابِيّ غلطًا هو في حقيقة الأمر لم يخرج عن كونه لغة، أو لا يعدو مسألة خلافيَّة، أو غير ذلك ...

٣ــ ما تستوجبه السُّنَّة المطهرة الغراء من بيان منزلتها في التشريع الحنيف، فهي المصدر الثَّاني بعد كتاب الله تعالى؛ إذ هي مقيدة لما أطلق، ومبينة لما أجمل، ومفسرة لما أبهم، ومتممة الأحكام، ومفصلة المقاصد.

---

(١) تأويل مختلف الحديث:/١٠.

٤ ــ توضيح مكانة رجالها ومنزلة القائمين عليها؛ فهم الواسطة بيننا وبين رسوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الذي هو واسطة بيننا وبين ربه، ويقيني أنَّ هؤلاء الرجال بلغوا من العناية بها والاهتمام والتفاني والحرص والضبط والدقة والأمانة والتحري والحيطة مبلغا عظيما لا يعلم كنهه إلا الله تعالى.

٥ ــ ما تردد على ألسنة بعض أهل العلم من نسبة اللَّحْن إلى الْمُحَدِّثِينَ، ونقله عنهم، أما النسبة إليهم فمنه على سبيل المثال: قول السيوطيّ: «اعلم أنَّ كثيرًا من الأحاديث رواها الرواة بالمعنى، فزادوا فيها، ونقصوا، ولحنوا، وأبدلوا الفصيح بغيره؛ ولهذا تجد الحديث الواحد يروى بألفاظ متعددة، منها: ما يوافق الإعراب والفصيح، ومنها: ما يخالف ذلك» (١).

وأما نقله عنهم؛ فقد وقع في أكثر من حادثة، من ذلك: ما نقل عن سِيبَوَيْهِ قبل أن يتحول إلى علم النحو حينما كان أول أمره راغبًا في الحديث والفقه متصلا بشيوخهما، حتى كان يومًا عند شيخه حَمَّاد بن سَلَمَةَ البصريّ، فاستملاه قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: { لَيْسَ مِنْ أَصْحَابِي أَحَدٌ إِلَّا وَلَوْ شِئْتُ لَأَخَذْتُ عَلَيْهِ لَيْسَ أَبَا الدَّرْدَاءِ} (٢)، فصاح به حَمَّاد: لحنت يا سِيبَوَيْهِ إنما هذا استثناء، فقال سِيبَوَيْهِ: والله لأطلبن علمًا لا يلحنني معه أحد، ولزم الخليل فَعَلَّ ونَهَل من علمه(٣)، وغيره، يقول الشيخ الطنطاويّ: «لزم الخليل وغيره، فكما أخذ عن الخليل أخذ عن يونس وعيسى بن عمر وغيرهم، وبرع في النحو حتى بزَّ أترابه فيه، فاحتفى به علماء البصرة التي صار إمامها غير مدافع، وأخرج للناس كتابه الذي أكسبه فخار الأبد، فإنَّه شاهد صدق على علو كعبه في هذا الفن»(٤).

الأمر الذي دفع الإمام الزَّجَّاجِيّ إلى أن يخصص مجلسًا من مجالسه جعل عنوانه: (مجلس سِيبَوَيْهِ مع حَمَّاد بن سَلَمَةَ) (٥).

---

(١) عقود الزبرج في إعراب الحديث النَّبَوِيّ:١/ ٦٨.

(٢) في المستدرك على الصحيحين للحاكم:٢/ ٢٩٨: «مَا مِنْ أَصْحَابِي أَحَدٌ إِلَّا وَلَوْ شِئْتُ لَأَخَذْتُ عَلَيْهِ فِي بَعْضِ خُلُقِهِ غَيْرَ أَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ الْجَرَّاحِ».

(٣) ينظر: أخبار النَّحْوِيِّينَ الْبَصْرِيِّينَ:/ ٣٥، وطبقات النَّحْوِيِّينَ واللُّغَوِيِّينَ:/ ٦٦، وتاريخ العلماء النَّحْوِيِّينَ من الْبَصْرِيِّينَ وَالْكُوفِيِّينَ وغيرهم:/ ٩٣، وإنباه الرواة على أنباه النحاة:٢/ ٣٥٣، وبغية الوعاة:١/ ٥٤٨.

(٤) نشأة النحو:/٦٧.

(٥) ينظر: مجالس العلماء:/١١٨.

وقد ذكر الْمَقْرِيُّ لحنًا آخر كان سببًا في تحول سِيبَوَيْهِ (١)، يقول الْمَقْرِيُّ: «أمَّا سبب تعويله على الخليل في طلب النَّحو مع ما كان عليه من الميل إلى التَّفسير، فإنَّه سأل يومًا حَمَّاد بن سَلَمَةَ فقال له: أحدثك هشام بن عروة عن أبيه في رجل (رَعُفَ) في الصلاة بضم (العين)، فقال له حَمَّاد: أخطأت إنما هو (رَعَف) بفتح (العين)، فانصرف إلى الخليل، فشكا إليه ما لقيه من حَمَّاد، فقال له الخليل: صدق حَمَّاد، ومثل حَمَّاد يقول هذا، و(رَعُفَ) بضم (العين) لغة ضعيفة» (٢).

٦ــ مما يدل على خطورة الموقف: أنَّ أبا سليمان الْخَطَّابِيّ جعل من مصنفاته: (إصلاح غلط الْمُحَدِّثِينَ)، الأمر الذي دفع العلامة الدكتور/ حاتم صالح الضامن محقق الكتاب إلى أن يقول: «كان أَبُو سُلَيْمَانَ الْخَطَّابِيّ في مقدمة العلماء الذين قاموا بالتأليف في هذا الموضوع؛ إذ رأى الغلط قد انتقل إلى علماء الحديث الشَّرِيف ورواته، فهاله الأمر، وقام بتأليف كتابه هذا في إصلاح غلط الْمُحَدِّثِينَ؛ ابتغاء وجه الله، ودفعًا لهذا الفساد الذي يجب محاربته» (٣).

القيمة العلمية:

تتجلى القيمة العلمية في أشياء، منها:

١ ــ تحرير النص النَّبَوِيّ الشَّرِيف، والعناية به، والوقوف على أسراره؛ خدمة جليلة للدرس النحوي، فحينما يهتم الرواة والْمُحَدِّثُونَ باللفظ النَّبَوِيّ دقةً وتمحيصًا وضبطًا فإنهم يسهمون بذلك في تقويم اللسان وتهذيبه وصقله، وإصلاح ما قد يتسرب إليه من لَحْن أو خلل.

٢ــ إثراء الميدان التطبيقيّ في الدرس النحويّ، وتوسيع دائرة الاستشهاد حينما يشتغل النحويون بالحديث النَّبَوِيّ في مؤلفاتهم، ويتناولونه في كتبهم، وفي ذلك تأصيل للقاعدة، وتقوية لها، وتمكينها حق التمكن؛ وذلك بغزارة التمثيل لها، وكثرة الاستشهاد عليها.

٣ ــ الوقوف على ما كان من النَّحْوِيِّينَ محدثًا، وما كان من الْمُحَدِّثِينَ نحويًّا؛ وهو دلالة على قوة الترابط بين علمي الحديث والنحو من جهة، والْمُحَدِّثِينَ والنَّحْوِيِّينَ من جهة أخرى، خلافًا لمن يرى وقوع العداوة بين الجانبين هذا من جانب، ومن جانب

(١) ينظر: طبقات النَّحْوِيِّينَ واللُّغَوِيِّين:/ ٦٦، ومعجم الأدباء:٣/ ١١٩٩، وإنباه الرواة:١/ ٣٦٥، ٢/ ٣٥٣.

(٢) نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب:٤/ ٨٥.

(٣) مقدمة غلط الْمُحَدِّثِينَ:/١٥.

آخر الدلالة على قوة تمكن الْمُحَدِّثِينَ من النحو؛ ولذا رأى ابْنُ قُتَيْبَةَ أَنَّه لا داعي للتنقص منهم من هذا الجانب؛ إذ فيهم من تمكن في هذا الفن حق التمكن، قَالَ ابْنُ قُتَيْبَةَ:« أما طعنهم عليهم بقلة المعرفة والفضل لما يحملون، وكثرة اللَّحْن والتصحيف فإنَّ النَّاس لا يتساوون جميعًا في المعرفة والفضل، وليس صنف من النَّاس إلا وله حشو وشوب، فأين هذا العايب لهم عن الزهريِّ أعلم الناس بكل فن، وحَمَّاد بن سَلَمَةَ، ومالك بن أنس، وابن عون، وأيوب، ويونس بن عبيد، وسليمان التيمي، وسفيان الثوري، ويحيى بن سعيد، وابن جريج، والأوزاعي، وشُعْبَة ، وعبد الله بن المبارك، وأمثال هؤلاء؟» (١).

٤ ــ إبراز ما لدي الْمُحَدِّثِينَ من بحوث نحويَّة عالجت الكثير من المسائل والقضايا في الدرس النَّحوي وصنوه التَّصريفي، والتي لم تقل أهمية عما خلفه النَّحويون في هذا الشأن.

٥ ــ التَّأكيد على أهمية النَّحو للرواة والْمُحَدِّثِينَ، وأنه لا يمكن الاستغناء عنه بحال من الأحول وكذا العكس، ففي بطون كتب السُّنَّة وغيرها من النحو ما لا تجده في غيرها من الكتب، يقول الدكتور الطناحيّ: « إذا كان لصاحب هذه الدراسة أن يقترح، فإنه يرى أن تجمع مسائل النحو من بطون كتب الْعَرَبيَّة المختلفة، فإن مُجازَ كتب الْعَرَبيَّة مُجازُ الكتاب الواحد، ففي كتب التفسير وعلوم القرآن نحو كثير، وفي معاجم اللُّغة وكتب الأدب والبلاغة نحو كثير، بل إنَّك واجدٌ في كتب أصول الفقه والسير والتاريخ والمعارف العامة من أصول النَّحو، وفروعه ما لا تكاد تجده في كتب النَّحو المتداولة»(٢).

ومن الصعوبات التي واجهت الباحثة: ضرورة استقراء العديد من المصادر، واستنطاق الكثير من المراجع على توالي الأزمنة واختلاف الأمكنة، وفي العلوم المختلفة؛ للحصول على ما يتعلق بهذه الظاهرة من الشواهد والأمثلة التي استوقفت العلماء، وجاء الحكم فيها على الْمُحَدِّثِينَ باللَّحْن ظاهرًا وبينًا، والتي من شأنها إثراء البحث، وإقناع القارئ بوضوح الفكرة وقوتها وأصالتها، والوقوف في الوقت نفسه على أكبر قدر من النتائج.

(١) تأويل مختلف الحديث:/٧٧.

(٢) أمالي ابن الشَّجَرِيّ:١/١٠، ١١.

وقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي القائم على جمع المادة العلمية، واستقراء ما يخصها، ثم القيام بتصنيفها، وتحليليها، وترتيبها، وتفسير ما علق بها من ظواهر، وسمات، وخصائص.

وجاءت خطة البحث في مقدمة، ومبحثين، وخاتمة، أمَّا المقدمة: ففيها توضيح للهدف منه وبيان للأسباب الداعية إليه، وذكر للقيمة العلميَّة، والصعوبات التي واجهت الباحثة، والمنهج الذي التزمته، وسارت عليه، وأما المبحثان فهما:

- المبحث الأول: (ظاهرة اللَّحْن، وموقف علماء الحديث منها)، وفيه مطالب، وهي:
- المطلب الأول: (نطاق اللَّحْن في الاستعمال).
- المطلب الثاني: (موقف علماء الحديث من تعلم علم النحو؛ اتقاء اللَّحْن).
- المطلب الثالث: (مسلمات انطلق منها البحث؛ للحذر من تسرب اللَّحْن).
- المطلب الرابع: (طرق إصلاح اللَّحْن عند الْمُحَدِّثِينَ).
- المطلب الخامس: (جهود علماء الحديث في دفع اللَّحْن).
- المطلب السادس: (الأسباب المؤدية إلى رمي الْمُحَدِّثِينَ باللَّحْن).
- المطلب السابع: (جهود الإمام الخَطَّابِيّ، وأثره البالغ في التصدي لهذه الظاهرة على من بعده).
- المطلب الثامن: (ما يعد من لَحْن الْمُحَدِّثِينَ في كتب الخَطَّابِيّ، وما لا يعد).
- المطلب التاسع:(أنماط اللَّحْن).
- المبحث الثاني:(مسائل اللَّحْن عند الْمُحَدِّثِينَ)، وفيه مطلبان:
- المطلب الأول:(المسائل النحويَّة)، وهي:
  - المثنى وجره بالألف.
  - نصب الأسماء الستة ورفعها وجرها بعد اسم الإشارة (هاهنا).
  - الخبر الواقع بعد (لَوْلَا).
  - النصب على المصدريَّة بفعل متروك اللفظ من غير تنوين.
  - الاستثناء بـــ (لَيْسَ).
  - نصب المجرور وما عطف عليه.
  - وصف المذكر بالمؤنث.

- قطع النعت عن المنعوت.
- نصب (أَجْمَعِينَ) على الحالية.
- أثر الحكاية في توجيه ما خالف القواعد.
- المطلب الثاني:(المسائل التصريفيَّة)، وهي:
- فتح حركة حرف المضارعة من الماضي الرُّباعيّ.
- مجيء المصدر الثلاثيّ من (ألّ) بكسر الهمزة.
- ضم عين الاسم الثلاثيّ الذي على (فُعْل).
- تسكين باء (الْخُبْث).
- فتح ما كان على (فُعْلُول).
- القول في (أُرْحِف) و(أَرْحَف).
- الفرق بين: (المِيتة) و(المَيتة) بكسر (الميم) وفتحها.
- الفرق بين الاسم والمصدر.
- مد المقصور.
- قصر الممدود.
- ضبط أعلام البلدان.
- مد (الهمزة) في أول الكلمة من الأعلام الأعجميَّة.
- وأما الخاتمة ففيها: أهم ما انتهى إليه البحث من نتائج.

وبعد: فإنّني لا ادّعي الكمال والتمام لنفسي، فإنّه لَوْلَا عون الله تعالى ورعايته لما شق هذا العمل طريقه إلى النّور، فالشكر لله عز وجل من قبل ومن بعد، وحسبي أنِّي اجتهدت في معالجة هذا الموضوع بكل ما أوتيت، ومن فضل الله تعالى أَنْ سُطِّرَت حُرُوفُ هذا البحث، وكُتِبَتْ كَلِمَاتُه من جوار أسعد الخلق صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أسأل الله العليَّ القدير أَنْ يقبضنا على مِلَّتِه، وأَنْ يحشرنا في زُمْرَتِه، وأَنْ يجمعنا تحت لِوائه، وأَنْ يوردنا حَوْضَه، وأَنْ يرزقنا شفاعته، وأَنْ يسقينا من يده الشريفة شربةً هنيئةً لا نظمأ بعدها أبدًا، وأَنْ يجعل هذا البحث خالصًا لوجهه الكريم؛ فمنه سبحانه وتعالى العون والقبول والتوفيق، إنَّه على ما يشاء قدير.

وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمَ وَبَارَكَ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ، وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا.

المبحث الأول: (ظاهرة اللَّحْن، وموقف علماء الحديث منها).

وفيه مطالب، وهي:

المطلب الأول: (نطاق اللَّحْن في الاستعمال):

للحن معانٍ عدَّة، لكنَّ الذي سينحصر الكلام فيه الآن هو الخطأ في الإعراب، ومن هذه الجهة ذكر ابن الأثير أنَّه من الأضداد يستعمل في الصَّواب والخطأ في الإعراب خاصة؛ إذ قال: «(اللَّحْن): اللُّغَة والنحو، و(اللَّحْن) أيضًا: الخطأ في الإعراب، فهو من الأضداد» (١)، وقد أكَّد على المعنى الثَّاني: ابن الشَّجَرِيّ بقوله: «(اللَّحْن): إزالة الإعراب عن جهته» (٢)، والسَّخَاويُّ قائلا: «(اللَّحْن): هو عدم الجري على قوانين النحو المستنبطة من اللسان العربيّ» (٣).

وهو بهذا المعنى مُوَلَّدٌ؛ فلم تكن العرب تلحن في كلامها، نصَّ على ذلك ابن فارس؛ إذ قال: «(لحن): اللام والحاء والنون له بناءان: يدل أحدهما على إمالة الشيء من جهته، ويدل الآخر على الفطنة والذكاء، فأما (اللَّحْن) بسكون الحاء فإمالة الكلام عن جهته الصحيحة في الْعَرَبِيَّة يقال: (لَحَنَ لَحْنًا)، وهذا عندنا من الكلام المُوَلَّدِ؛ لأنَّ اللَّحْن محدث لم يكن في العرب العاربة الذين تكلموا بطباعهم السليمة، ومن هذا الباب: قولهم: (هُوَ طَيِّبُ اللَّحْنِ)، و(هُوَ يَقْرَأُ بِالْأَلْحَانِ)؛ وذلك أنَّه إذا قرأ كذلك فقد أزال الشيء عن جهته الصحيحة بالزيادة والنقصان في ترنمه، ومنه أيضا: (اللَّحْن): فحوى الكلام ومعناه، قال الله تعالى: ﴿وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ﴾(٤)»(٥).

المطلب الثاني:(موقف علماء الحديث من تعلم علم النحو؛ اتقاء اللَّحْن):

جرى على لسان بعض أهل العلم من الْمُحَدِّثِينَ كراهية تعلم النحو؛ مخافة الْخُيَلَاءِ، وَالزَّهْوِ، وقد عقد الخطيب البغداديّ لذلك بابًا بعنوان:(مَنْ كَرِهَ تَعَلُّمَ النَّحْوِ لِمَا يُكْسِبُ مِنَ الْخُيَلَاءِ، وَالزَّهْوِ)، أورد فيه كثيرًا من أقوال علماء الحديث (٦)، ومن ذلك:

---

(١) النهاية في غريب الحديث: ٤/ ٢٤١.

(٢) ما اتفق لفظه واختلف معناه:/٣٧٦.

(٣) الغاية في شرح الهداية:١/ ١٨١.

(٤) سورة محمد، من الآية:/ ٣٠.

(٥) مقاييس اللُّغَة: ٥/ ٢٣٩.

(٦) ينظر: اقتضاء العلم العمل:١/٩١ــ ٩٤.

ــ قول مالك بن دينار: (تَلْقَى الرَّجُلَ وَمَا يَلْحَنُ حَرْفًا، وَعَمَلُهُ لَحْنٌ كُلُّهُ) (١).
ــ قول إبراهيم بن أدهم:(أَعْرَبْنَا فِي الْكَلَامِ فَمَا نَلْحَنُ، وَلَحَنَّا فِي الْأَعْمَالِ فَمَا نُعْرِبُ)(٢).
ــ قول على بن نصر عن أبيه: (رأيت الخليل بن أحمد في النوم، فقلت في منامي: لا أرى أحدًا أعقل من الخليل، فقلت: ما صنع الله بك، قال: أرأيت ما كنا فيه؟ ــ يَعْنِي من النَّحْو واللُّغَة ــ فإنه لم يكن شيء أفضل من: (سبحان الله)، و(الحمد لله)، و(لا إله إلا الله)، و(الله أكبر) (٣).
ــ قول ابن أبي أُوَيْس: (حَضَرَ رَجُلٌ مِنَ الْأَشْرَافِ عَلَيْهِ ثَوْبٌ حَرِيرٌ، قَالَ: فَتَكَلَّمَ مَالِكٌ بِكَلَامٍ لَحَنَ فِيهِ، قَالَ: فَقَالَ الشَّرِيفُ: مَا كَانَ لِأَبَوَيْ هَذَا دِرْهَمَانِ يُنْفِقَانِ عَلَيْهِ، وَيُعَلِّمَانِهِ النَّحْوَ؟ قَالَ: فَسَمِعَ مَالِكٌ كَلَامَ الشَّرِيفِ، فَقَالَ: لَأَنْ تَعْرِفَ مَا يَحِلُّ لَكَ لِبْسُهُ مِمَّا يَحْرُمُ عَلَيْكَ خَيْرٌ لَكَ مِنْ (ضَرَبَ عَبْدُ اللَّهِ زَيْدًا)، (وَضَرَبَ زَيْدٌ عَبْدَ اللَّهِ) (٤).
ــ قول مُحَمَّد بن المثنى:(كُنَّا عِنْدَ بِشْرِ بْنِ الْحَارِثِ، وَعِنْدَهُ الْعَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْعَظِيمِ الْعَنْبَرِيُّ، وَكَانَ مِنْ سَادَاتِ الْمُسْلِمِينَ، فَقَالَ لَهُ: يَا أَبَا نَصْرٍ أَنْتَ رَجُلٌ قَدْ قَرَأْتَ الْقُرْآنَ وَكَتَبْتَ الْحَدِيثَ، فَلِمَ لَا تَتَعَلَّمُ مِنَ الْعَرَبِيَّةِ مَا تَعْرِفُ بِهِ اللَّحْنَ حَتَّى لَا تَلْحَنُ؟ قَالَ: وَمَنْ يُعَلِّمُنِي يَا أَبَا الْفَضْلِ؟ قَالَ: أَنَا يَا أَبَا نَصْرٍ، قَالَ: فَافْعَلْ، قَالَ: قُلْ: (ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا)، قَالَ: فَقَالَ لَهُ بِشْرٌ: يَا أَخِي وَلِمَ ضَرَبَهُ؟ قَالَ: يَا أَبَا نَصْرٍ مَا ضَرَبَهُ، وَإِنَّمَا هَذَا أَصْلٌ وُضِعَ، فَقَالَ بِشْرٌ: هَذَا أَوَّلُهُ كَذِبٌ لَا حَاجَةَ لِي فِيهِ) (٥).
وفيما تقدم يظهر الانصراف التام عن تعلم علم النحو لسبب أو لآخر، وفي ذلك نظرٌ؛ يؤكد ذلك قول حَمَّاد بن سَلَمَةَ: «مثل الذي يطلب الحديث ولا يعرف النحو مثل الحمار عليه مخلاة لا شعير فيها» (٦)، فما آفة الأخبار إلا رواتها، ولا شك أنَّه لا يمكن بحال من الأحوال استغناء طلاب الحديث عن علم النّحو؛ إذ به يعرف صحيح الكلام من فاسده، ويزيدهم في ذلك ترغيبًا واقتداءً أنَّه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يكن يلحن.

(١) ينظر: مسند إبراهيم بن أدهم الزاهد:١/ ٣٣، وحلية الأولياء وطبقات الأصفياء:٢/ ٣٨٣.
(٢) ينظر: تاريخ دمشق لابن عساكر:١٨/٣٧، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال:٢/ ٣٤.
(٣) ينظر: المنامات لابن أبي الدنيا:١/ ٥٤، وقوت القلوب في معاملة المحبوب ووصف طريق المريد إلى مقام التوحيد لأبي طالب المكيّ: ١/ ٢٢٩، والترغيب والترهيب لقوام السُّنَّة:١/ ٤٣٨.
(٤) ينظر: اقتضاء العلم العمل:١/٩٤.
(٥) ينظر: تاريخ دمشق:١٠/ ١٨٦، ومختصر تاريخ دمشق:٥/ ١٩٣، والمحاضرات والمحاورات:١/ ٣٠٤.
(٦) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: ٢/ ٢٦.

المطلب الثالث:(مسلمات انطلق منها البحث؛ للحذر من تسرب اللَّحْن):

لعل من أهم المسلمات الّتي انطلق منها هذا البحث؛ للحذر من تسرب اللَّحْن إلى الحديث ورواته أمور، منها:

١ــ الرسول ــ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ــ لم يلحن قطعًا؛ لأنَّه معصوم أصلا، وليس يجوز في حقه إلا كل كمال بشريّ، قال ابن حَزْم: «حرام على كل مسلم أنْ يُحدّث باللَّحْن عن النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فإنْ فَعَل فهو كاذب مستحق للنّار في الآخرة؛ لأنَّا قد أيقنا أنَّه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يلحن قط، كتيقننا أنَّ السماء محيطة بالأرض، وأنَّ الشمس تطلع من المشرق وتغرب في المغرب، فمن نقل عن النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم اللَّحْن فقد نقل عنه الكذب بيقين» (١)

٢ ــ الصَّحابة لم يكونوا يلحنون؛ لأنَّهم المبلغون عن رسول الله ــ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم ــ وكيف يلحنون؟ وأبو بكر رضي الله عنه يقول: «لأنْ أقرأ فأسقط أحب إليّ من أنْ أقرأ فألحن» (٢)، وعمر رضي الله عنه يقول: «تَعَلّمُوا العَرَبِيَّةَ تُحْرِزُوا المُرُوءَةَ»(٣).

وعليّ رضي الله عنه كان يضرب الحسن والحسين على اللَّحْن، وكان ابن عمر وابن عباس رضي الله عن الجميع يضربان أولادهما على اللَّحْن (٤)، وابن مسعود رضي الله عنه يقول: «جودوا القرآن، وزينوه بأحسن الأصوات، وأعربوه فإنّه عربيّ، والله يحب أن يعرب» (٥)، وعن عليّ بن الحسن: «قلت لابن المبارك: يكون في الحديث لحنٌ نقومه؟ قال: نعم، القوم لم يكونوا يلحنون، اللَّحْن منَّا» (٦).

٣ ــ التّأني عند الحكم على الرِّواية، والتَّحري في طلب الصدق والحق والصواب؛ فإنَّ اللُّغَة واسعة، بل قال ابن الصَّلَاح: «إنَّ كثيرًا ما نرى ما يتوهمه كثير من أهل العلم

(١) إحكام الأحكام:١/٢٠٨.

(٢) المزهر: ٢/٣٩٦.

(٣) الفاضل للمبرد:/٤.

(٤) ينظر: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع:٢/ ٢٨، ٢٩، وتنبيه الألباب على فضائل الإعراب:/٤٤.

(٥) الإتقان: ٢/ ١٧٥.

(٦) فتح المغيث:٣/ ١٥٦.

خطأ ــ وربما غيروه ــ صوابا ذا وجه صحيح، وإن خفي واستغرب ولا سيما ما يعدونه خطأ من جهة الْعَرَبيَّة؛ وذلك لكثرة لغات العرب وتشعبها» (١).

وقال أبو عبيد القاسم بن سلام: «لِأَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ لُغَةٌ، وَلِأَهْلِ الْحَدِيثِ لُغَةٌ، وَلُغَةُ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ أَقْيَسُ، وَلَا نَجِدُ بُدًّا مِنَ اتِّبَاعِ لُغَةِ أَهْلِ الْحَدِيثِ مِنْ أَجْلِ السَّمَاعِ» (٢).

ويقول السَّخَاويّ: «هذا أبو الوليد الوَقَّشِيّ ــ مع تقدمه في اللُّغة، وكثرة مطالعته وافتنانه، وثقوب فهمه، وحِدَّة ذهنه ــ كان يبادر إلى الإصلاح، ثم يتبين الصواب فيما كان في الرِّواية» (٣).

٤ ــ مكانة علم الْعَرَبيَّة (النَّحو) عند طالب الحديث؛ يؤكد ذلك: قول شُعْبَة ــ رحمه اللهــ «مَنْ طَلَبَ الْحَدِيثَ وَلَمْ يُبْصِرِ الْعَرَبِيَّةَ فَمَثَلُهُ مَثَلُ رَجُلٍ عَلَيْهِ بُرْنُسٌ لَيْسَ لَهُ رَأْسٌ»(٤)، والخطيب؛ إذ قال: «ينبغي للمُحَدِّث أنْ يتقي في روايته، ولن يقدر على ذلك إلا بقدر دراسته النَّحو، ومطالعته علم الْعَرَبيَّة» (٥).

٥ ــ حرصهم على أداء الرِّواية كما سمعت، والأخذ بظاهر قوله صلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم:{نَضَّرَ اللَّهُ امْرَأً سَمِعَ مِنَّا حَدِيثًا، فَحَفِظَهُ حَتَّى يُبَلِّغَهُ، فَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ، وَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ لَيْسَ بِفَقِيهٍ} (٦)، ومعلوم عنه صلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم أنَّه لم يكن يلحن، وكان عليه الصّلاة والسّلام يسمع منهم، ويراجع لهم، ويضبط لهم، ويرشدهم، ويردهم إلى التي هي أقوم، فعَنِ البَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ، قَالَ: {قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: إِذَا أَتَيْتَ مَضْجَعَكَ، فَتَوَضَّأْ وُضُوءَكَ لِلصَّلَاةِ، ثُمَّ اضْطَجِعْ عَلَى شِقِّكَ الأَيْمَنِ، ثُمَّ قُلْ: اللَّهُمَّ أَسْلَمْتُ وَجْهِي إِلَيْكَ، وَفَوَّضْتُ أَمْرِي إِلَيْكَ، وَأَلْجَأْتُ ظَهْرِي إِلَيْكَ، رَغْبَةً وَرَهْبَةً إِلَيْكَ، لاَ مَلْجَأَ وَلاَ مَنْجَا مِنْكَ إِلَّا إِلَيْكَ، اللَّهُمَّ آمَنْتُ بِكِتَابِكَ الَّذِي أَنْزَلْتَ، وَبِنَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ، فَإِنْ مُتَّ مِنْ لَيْلَتِكَ، فَأَنْتَ عَلَى الفِطْرَةِ، وَاجْعَلْهُنَّ آخِرَ مَا تَتَكَلَّمُ بِهِ،

(١) علوم الحديث:/ ٢١٩.

(٢) المدخل إلى علم السنن:١/ ٢٥٥، والكفاية في علم الرواية:/١٨٢.

(٣) فتح المغيث:٣/ ١٥٩.

(٤) المقنع في علوم الحديث:١/ ٣٧٨.

(٥) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع:٢/٢٤.

(٦) ينظر: سنن أبي داود، كِتَاب: (الْعِلْم)، بَاب: (فَضْل نَشْرِ الْعِلْمِ).

قَالَ: فَرَدَّدْتُهَا عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَلَمَّا بَلَغْتُ: اللَّهُمَّ آمَنْتُ بِكِتَابِكَ الَّذِي أَنْزَلْتَ، قُلْتُ: وَرَسُولِكَ، قَالَ: لاَ، وَنَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ}(١).

٦ــ هذا كله فضلا عن المقابلة والمعارضة التي كان يقوم بها أهلُ الحديث، ولقد ذكر ابن الصَّلَاح أنَّه رؤي بعض أهل الحديث في المنام، وكأنَّه قد مرّ من شفته أو لسانه شيء ثقيل، فقيل له في ذلك، فقال: لفظة من حديث رسول الله ــ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ــ غيرتها برأيي، فَفُعل بي هذا (٢).

٧ ــ خوف الرّواة الشّديد من الوقوع في الإثم والذّنب؛ نتيجة السّقوط في اللَّحْن في الكلام الجاري، فقد رُوي عن التّابعي الجليل أيوب السّختيانيّ الثّقة النّاسك ــ رضي الله عنه ــ أنه لحن في حرف من القرآن فقال: (أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ) (٣)، فكيف إذا كان الأمر يتعلق بأشرف نَصٍّ على الإطلاق بعد كتاب الله عزّ وجلّ؟ الأمر الذي دفعهم إلى التَّشديد في الضَّبط والتَّحري في النَّقل، وقد كان ذلك معروفًا وذائعًا ومنتشرًا بين النَّقلة والْمُحَدِّثِينَ.

٨ ــ الأصل في نقل الحديث عدم تبديله وتغييره، قال ابن الصَّلَاح: «ليس لأحدٍ أن يغير لفظَ شيء من كتاب مصنف، ويثبت فيه لفظًا آخر» (٤)؛ والغرض من ذلك تضييق الفجوة، وتوخي الحذر الشديد في هذا الجانب.

٩ ــ وقع تدوين الأحاديث في الصَّدر الأَوَّل من المتقدمين الذين يحتج بقولهم أصلا، قال الصَّبَّان: «(فتقول: لَوْلَا مُسَالمةُ إلخ)، أي: وأمَّا نحو: (لَوْلَا زيدٌ سالَمنَا ما سَلِم) فتركيب فاسد، قوله: (فمروي بالمعنى) والمشهور في الرِّوايات:(لَوْلَا حِدْثَانُ قَوْمِكِ)(٥)، (لَوْلَا حَدَاثَةُ قَوْمِكِ)، (لَوْلَا أَنَّ قَوْمَكِ حَدِيثُو عَهْدٍ)؛ ورد بأنَّه يؤدي إلى رفع الوثوق عن

(١) ينظر: صحيح البُخَارِيّ، كِتَاب: (العِلْم)، بَاب: (فَضْل مَنْ بَاتَ عَلَى الوُضُوءِ).

(٢) ينظر: معرفة أنواع علوم الحديث:/٣٢٨.

(٣) ينظر: الْمُحَدِّثُ الْفَاصِل بَيْنَ الرَّاوِي وَالْوَاعِي:/٥٢٥، وتنبيه الألباب على فضائل الإعراب: /٤٤.

(٤) معرفة أنواع علوم الحديث:/٣٢٣.

(٥) روايته في صحيح البُخَارِيّ، كتاب: (العلم)، باب: (مَنْ تَرَكَ بَعْضَ الاخْتِيَارِ مَخَافَةَ أَنْ يَقْصُرَ فَهْمُ بَعْضِ النَّاسِ عَنْه؛ فَيَقَعُوا فِي أَشَدَّ مِنْهُ): {يَا عَائِشَةُ لَوْلَا قَوْمُكِ حَدِيثٌ عَهْدُهُمْ}، وروايته في كِتَاب: (الحجّ)، بَاب: (فَضْل مَكَّةَ وَبُنْيَانِهَا):{لَوْلَا حَدَاثَةُ قَوْمِكِ بِالكُفْرِ لَنَقَضْتُ البَيْتَ، ثُمَّ لَبَنَيْتُهُ عَلَى أَسَاسِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلاَمُ}، وروايته في صحيح مُسْلِم، كتاب: (الحج)، بـــاب: (نَقْـــض الكَعْبَةِ وَبِنَائِهَا):{لَوْلَا حَدَاثَةُ عَهْدِ قَوْمِكِ بِالْكُفْرِ لَنَقَضْتُ الْكَعْبَةَ، وَلَجَعَلْتُهَا عَلَى أَسَاسِ إِبْرَاهِيمَ}.

جميع الأحاديث أو غالبها، على أنَّه إنِّما يتم لو لم يكن رواة الحديث عربًا، أما إذا كانوا عربًا وهو الظَّاهر فلا؛ لقيام الحجّة بلسانهم» (١).

وجاء في تعليق الفرائد للدماميني: «تدوين الأحاديث والأخبار، بل وكثير المرويات وقع في الصدر الأول قبل فساد اللُّغَة الْعَرَبيَّة حين كان كلام أولئك المبدلين ــ على تقدير تبديلهم ــ يسوغ الاحتجاج به، وغايته يومئذ تبديل لفظ يصح الاحتجاج به بلفظ يصح الاحتجاج به، فلا فرق بين الجميع في صحة الاستدلال، ثم دُوّن ذلك المبدل ــ على تقدير التبديل ــ ومنع من تغييره ونقله بالمعنى كما قال ابن صلاح، فبقي حجة في بابه صحيحة» (٢).

١٠ ــ أهل الحديث أفضل نقلا للحديث من غيرهم؛ لحديث: {مَنْ كَذَبَ عَلَيّ}.

١١ ــ سعة لغة العرب، وأنَّ اللسان العربيّ لا يحيط به إلا نبيّ، نصّ على ذلك غير واحد من العلماء، وفي مقدمتهم الإمام الشافعيّ؛ إذ قال: «لسان العرب أوسع الألسنة مذهبًا، وأكثرها ألفاظًا، ولا نعلمه يحيط بجميع علمه إنسان غيرُ نبي» (٣)، وقال ابن فارس: «قال بعض الفقهاء: كلام العرب لا يحيط بِهِ إلاَّ نبيّ» (٤).

وذلك لأنَّه لا يمكن لأحد أن يدعي حفظ اللُّغَة والإحاطة بها، قال السّيوطي: «قال بعض الفقهاء: كلامُ العرب لا يحيطُ به إلا نبيٌّ، قال ابنُ فارس: وهذا كلام حَرِيٌّ أن يكونَ صحيحًا وما بَلَغَنا أنَّ أحدا ممّنْ مَضَى ادَّعى حفظَ اللُّغَة كلِّها (٥)، فأمّا الكتاب المنسوب إلى الخليل وما في خاتمته من قوله: هذا آخرُ كلام العرب، فقد كان الخليلُ أورعَ وأتقى لله تعالى من أن يقول ذلك» (٦)، وإذا كان الأمر كذلك فلا ينبغي المسارعة برمي أهل الحديث بالخطأ ما لم يكن هناك دليل قاطع، وبرهان ساطع.

١٢ ــ أنَّ الله عز وجل قد حفظ سُنَّة نبيه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؛ لأنَّه بضياع سُنَّة النَّبِيّ ــ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ــ يضيع فَهْمُ القرآن الكريم، قال العجلونيُّ رحمه الله تعالى:

---

(١) حاشية الصبان:١/ ٣١٧.

(٢) تعليق الفرائد: ٤/ ٢٤٣.

(٣) الرسالة:/٣٤.

(٤) الصاحبي:/٢٦.

(٥) ينظر: الصاحبي:/٢٦.

(٦) المزهر في علوم اللُّغَة وأنواعها:١/٥٢.

«بضياع سنة النَّبِيّ ــ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ــ يضيع فهم القرآن، فكان من تمام حفظ الله تعالى لكتابه أن حفظ سنة نبيه ــ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ــ التي جعلها الله تعالى مبينة لكتابه، ومفصلة له، وصدق الله تعالى حيث قال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾(١)، وقال: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾(٢)، فسنة رسول الله ــ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ــ هي المبينة لكتاب الله تعالى، وإذا كان الله تعالى قد تكفل بحفظ كتابه، فمن تمام حفظه حفظ سنته التي هي مبينة لكتابه» (٣).

١٣ــ اللُّغات كلها حُجَّة، وأنَّه لا يجوز النَّيل منْها، والطَّعن فيها، ولا أن تُرَدَّ إحدى اللغتين بصاحبتها، قال ابن جنّي: «باب اختلاف اللُّغَات وكلها حجة: اعلم أنّ سعة القياس تبيح لهم ذلك، ولا تحظره عليهم، ألا ترى أنَّ لغة التَّمِيمِيَّيْنَ في ترك إعمال (ما) يقبلها القياس، ولغة الْحِجَازِيِّينَ في إعمالها كذلك؛ لأنَّ لكل واحد من القومين ضربًا من القياس يؤخذ به، ويخلد إلى مثله. وليس لك أنْ تردَّ إحدى اللغتين بصاحبتها؛ لأنّها ليست أحق بذلك من وسيلتها. لكن غاية مالك في ذلك أن تتخيّر إحداهما فتقويها على أختها، وتعتقد أنَّ أقوى القياسين أقبل لها، وأشد أنسًا بها، فأما ردّ إحداهما بالأخرى فلا» (٤).

المطلب الرابع:(طرق إصلاح اللَّحْن عند الْمُحَدِّثِينَ):

لم تكن المسألة محلَّ إجماع؛ ذلك لأنَّ التّغيير والتّبديل والتّعديل لما يروى ويسمع من أحاديث النَّبِيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ليس أمرًا سهلا؛ لحديث من {كذب عليّ}، وحديث {نضَّر الله}، ووجوه الْعَرَبِيَّة ما أكثرها، فضلا عن أنَّه لم يلحن، وكذا الصَّحابة الكِرام، وإنَّما كانت محل خلاف (٥)، أشار إلى ذلك ابن الصَّلَاح؛ إذ قال:

وَإِنْ أَتَى فِي الأَصْلِ لَحْنٌ أَوْ خَطَا ... فَقِيلَ: يُرْوَى كَيْفَ جَاءَ غَلَطَا

---

(١) سورة الحجر، الآية:/٩.

(٢) سورة النحل، من الآية:/٤٤.

(٣) كشف الخفاء ومزيل الإلباس:١/٥.

(٤) الخصائص:٢/١٢.

(٥) تنظر المسألة في: الْمُحَدِّث الْفَاصِل بَيْنَ الرَّاوِي وَالْوَاعِي لِلرَّامَهُرْمُزِيِّ:/٥٢٤، وجامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر:١ /١٥٨، والجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغداديّ:٢/ ٥، والكفاية في علم الرواية للخطيب البغـدادي:/١٩٧، وشرح التبصرة والتذكرة للعراقيّ:١/٥١٣، وفتح المغيث للسَّخَاويّ:٣/ ١٥٤.

وَمَذْهَبُ الْمُحَصِّلِيْنَ يُصْلَحُ ... وَيُقْرَأُ الصَّوَابُ وَهْوَ الأَرْجَحُ
فِي اللَّحْنِ لاَ يَخْتَلِفُ الْمَعْنَى بِهِ ... وَصَوَّبُوْا الإِبْقَاءَ مَعْ تَضْبِيْهِ
وَيُذْكَرُ الصَّوَابُ جَانِبًا كَذَا ... عَنْ أَكْثَرِ الشُّيُوْخِ نَقْلاً أُخِذَا
وَالْبَدْءُ بِالصَّوَابِ أَوْلَى وَأَسَدْ ... وَأَصْلَحُ الإِصْلاَحِ مِنْ مَتْنٍ وَرَدْ (١).

وعلى هذا فالنَّاظر في كلام ابن الصَّلَاح يرى اختلافًا بين علماء الحديث في مسألة إصلاح اللَّحْن، وقد جاء هذا الاختلاف على هذا النّحو:

المذهب الأول:

إصلاح اللَّحْن؛ ذلك لأنَّ الرَّسولَ لم يلحن، والصَّحابة الذين تلقوا عنه لم يلحنوا، وقد صار إلى هذا المذهب: الأوزاعي وابن المبارك، نصّ على ذلك زين الدين العراقيّ؛ إذ قال: «منهم من رأى تغييره وإصلاحه وروايته على الصواب، روينا ذلك عن الأوزاعي وابن المبارك وغيرهما، وهو مذهب المحصلين والعلماء من الْمُحَدِّثِينَ» (٢).

والخطيب البغداديّ بقوله: «الذي نذهب إليه روايةَ الحديث على الصواب، وتركَ اللَّحْن فيه وإن كان قد سمع ملحونًا؛ لأنَّ مِنْ اللَّحْن ما يحيل الأحكام، ويصير الحرام حلالا والحلال حرامًا، فلا يلزم اتباع السماع فيما هذه سبيله، والذي ذهبنا إليه قول المحصلين والعلماء من الْمُحَدِّثِينَ» (٣).

المذهب الثاني:

ترك الإصلاح والرواية على نحو ما سمع، وقد أشار إلى هذا المذهب ابن الصَّلَاح حينما قال:

إِنْ أَتَى فِي الأَصْلِ لَحْنٌ أَوْ خَطَا فَقِيْلَ: يُرْوَى كَيْفَ جَاءَ غَلَطَا.

وقد قال بهذا المذهب: رجاء بن حيوة، والقاسم بن مُحَمَّد ، وابن سيرين، وأبو معمر عبد الله بن سَخْبَرَةَ، وأبو نافع مولى ابن عمر، وزياد بن خَيْثَمَة (٤)، أشار ذلك إلى السَّخَاويُّ؛ إذ قال: « (وإن أتى في الأصل)، أو ما يقوم مقامه (لحن) في الإعراب (أو خطأ) من تحريف وتصحيف، فقد اختلف في روايته على الصّواب، وإصلاحه

(١) ينظر: ألفية العراقيّ:١/١٥٠، وشرح التبصرة والتذكرة:١/ ٥١٣، وشرح ألفية العراقيّ لابن العينيّ:/٢٥٤، وفتح المغيث:٣/ ١٦٦.

(٢) التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصَّلَاح:/٢٣٠.

(٣) الجامع لأخلاق الراويّ:٢/٧.

(٤) ينظر: مسند الإمام أحمد: ٩/٣٢٧.

فقيل:(يروى كيف) يعني: كما (جاء) اللفظ بلحنه أو خطئه حال كونه (غلطا) ولا يتعرض له بإصلاح، وهو محكي عن غير واحد، كَرَجَاء بن حَيْوَةَ، والقاسم بن مُحَمَّد ، وابن سيرين، فقد روينا عنهم أنّهم كانوا أصحابَ حروف، يعني: يحكون ألفاظ شيوخهم حتّى في اللَّحْن ، وكذا كان أبو معمر عبد الله بن سَخْبَرَةَ يلحن؛ اقتفاء لِمَا سمع، وأبي نافع مولى ابن عمر إلا أن يلحن كما سمع، وهؤلاء كلهم من التّابعين»(١).

المذهب الثالث:

إصلاح ما يغير المعنى وترك ما عداه، نصّ على هذا المذهب سِراج الدّين عمر بن علي بن أحمد الأنصاري؛ إذ قال: «قال عبد الله بن أحمد: كان إذا مرّ بأبي لحن فاحش غيّره، وإذا كان سهلا تركه» (٢).

المذهب الرابع:

ما ليس له وجه من الْعَرَبيَّة يغيّر، وترك ما له وجه، ككونه لُغَة بعض الْعَرَب فإنّه لا ضرورة إلى تغييره ولا تبديله، ولا ردّه إِلَى ما هو أفْصح مِنْهُ، قال السمعونيّ: «أمّا اللَّحْن فِي الحَدِيث فَإِن كَانَ شَيْئا لَهُ وَجه فِي لُغَة بعض الْعَرَب فليروه كَمَا سَمعه، وَلَا يُبدلهُ وَلَا يردهُ إِلَى أفْصح مِنْهُ وَلَا إِلَى غَيره، وَإِن كَانَ شَيْئا لَا وَجه لَهُ فِي لُغَة الْعَرَب الْبَتَّةَ فَحَرَام على كل مُسلم أَن يحدث باللَّحْن عَن رَسُول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَإِن فعل فَهُوَ كَاذب عَلَيْهِ؛ لأَنّا قد أيقنا أَنّه عَلَيْهِ السَّلَام لم يلحن قطّ، وَفرض عَلَيْهِ أَن يصلحه ويبشره يكشطه من كِتَابه، ويكتبه معربًا، وَيُحدّث بِهِ معربا، وَلَا يلْتَفت إِلَى مَا وجد فِي كِتَابه من لَحْن وَلَا إِلَى مَا حَدثه بِهِ شُيُوخه ملحونًا» (٣).

المذهب الخامس:

ترك رواية ما وقع فيه لَحْن، وَهُوَ اخْتِيَارُ الْعِزِّ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ، نصّ على ذلك السَّخَاوِيُّ بقوله: «قِيلَ: وَهُوَ اخْتِيَارُ الْعِزِّ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ... إِنَّهُ يَتْرُكُ رِوَايَتَهُ إِيَّاهُ عَنْ ذَاكَ الشَّيْخِ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّهُ إِنْ تَبِعَهُ فِيهِ، فَالنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَكُنْ يَلْحَنُ، وَإِنْ رَوَاهُ عَنْهُ عَلَى الصَّوَابِ فَهُوَ لَمْ يَسْمَعْهُ مِنْهُ كَذَلِكَ» (٤).

---

(١) فتح المغيث:٣/١٥٤.

(٢) المقنع في علوم الحديث:/٣٧٩.

(٣) توجيه النظر إلى أصول الأثر:٢/٦٨٠.

(٤) فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي:٣/١٦٨.

المذهب السادس:

إبقاء اللَّحْن في الرواية مع التنبيه على الخطأ عند السماع والقراءة، وفي حواشي الكتب(١)، نصَّ على هذا المذهب القاضي عِيَاض؛ إذ قال:« الَّذِي اسْتَمَرَّ عَلَيْهِ عَمَلُ أَكْثَرِ الْأَشْيَاخِ نَقْلُ الرِّوَايَةِ كَمَا وَصَلَتْ إِلَيْهِمْ وَسَمِعُوهَا، وَلَا يُغَيِّرُونَهَا مِنْ كُتُبِهِمْ حَتَّى أَطْرَدُوا ذَلِكَ فِي كَلِمَاتٍ مِنَ الْقُرْآنِ اسْتَمَرَّتِ الرِّوَايَةُ فِي الْكُتُبِ عَلَيْهَا، بِخِلَافِ التِّلَاوَةِ الْمُجْمَعِ عَلَيْهَا، وَلَم يجيء فِي الشَّاذِ مِنْ ذَلِكَ فِي الْمُوَطَّأِ وَالصَّحِيحَيْنِ وَغَيْرِهَا؛ حِمَايَةً لِلْبَابِ، لَكِنَّ أَهْلَ الْمَعْرِفَةِ مِنْهُمْ يُنَبِّهُونَ عَلَى خَطَئِهَا عِنْدَ السَّمَاعِ وَالْقِرَاءَةِ، وفى حَوَاشِي الْكُتُبِ وَيَقْرَءُونَ مَا فِي الْأُصُولِ عَلَى مَا بَلَغَهُمْ»(٢).

المطلب الخامس: (جهود علماء الحديث في دفع اللَّحْن):

يقيني أنه لا أحد أعلم بخطورة اللَّحْن من علماء الحديث، يوضح ذلك:

ــ ما نص عليه كثير من أهل الحديث، ومنه قول الرَّامَهُرْمُزِيِّ: «أَمَّا تَغْيِيرُ اللَّحْنِ فَوُجُوبه ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ مِنَ اللَّحْنِ مَا يُزِيلُ الْمَعْنَى، وَيُغَيِّرُهُ عَنْ طَرِيقِ حُكْمِه» (٣)، وقول الخطيب البغداديّ: «لِأَنَّ مِنَ اللَّحْنِ مَا يُحِيلُ الْأَحْكَامَ، وَيُصَيِّرُ الْحَرَامَ حَلَالًا وَالْحَلَالَ حَرَامًا» (٤)، ولا يخفى أنّ المقصود باللَّحْن هنا هو معرفة وجوه الكلام وَتَصَرُّفِه، وَالحُجَّة بِه.

ــ ما اشترطوه على طالب الحديث من أنَّه لا بد أن يتعلم من الْعَرَبِيَّة ما يسلم به لسانه من اللَّحْن والتصحيف؛ ولا أدلَّ على ذلك من قول الأصمعي: «إنَّ أخوف ما أخاف على طالب العلم إذا لم يعرف النَّحو أن يدخل في جملة قوله ــ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ــ: {مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ}؛ لأنَّه ــ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ــ لم يكن يلحن، فمهما رويت عنه، ولحنت فيه كذبت عليه» (٥).

ــ اشتراطهم تجويد الحديث كتجويدهم للقرآن الكريم، قال الإمام البديريّ في آخر شرحه لمنظومة البيقونية: «أما قراءة الحديث مجودة كتجويد القرآن فهي مندوبة؛ وذلك لأنَّ التجويد من محاسن الكلام، ومن لغة العرب، ومن فصاحة المتكلم وهذه المعاني

(١) ينظر: معرفة أنواع علوم الحديث:/ ٣٢٨، والشذا الفياح:٣٦٨/١، والتقييد والإيضاح:/٢٣٠.

(٢) الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع:/١٨٥، ١٨٦.

(٣) الْمُحَدِّث الْفَاصِل بَيْنَ الرَّاوِي وَالْوَاعِي:/٥٢٦.

(٤) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع:٢٢/٢.

(٥) عمدة القاري شرح صحيح البُخَارِيّ:١٤٩/٢.

مجموعة فيه ــ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ــ فمن تكلم بحديثه ــ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ــ فعليه بمراعاة ما نطق به صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ» (١).

ولا يخفى أنَّ التجويد من مقتضيات اللُّغَة الْعَرَبيَّة؛ لأنَّه من صفاتها الذاتية؛ لأنَّ العرب لم تنطق بكلمها إلا مجودة، فمن نطق بها غير مجودة، فكأنَّه لم ينطق بها، فما هو في الحقيقة من محاسن الكلام، بل من الذاتيات له، فهو إذن من طبيعة اللُّغَة؛ لذلك من تركه لقد وقع في اللَّحْن الجلي؛ لأنَّ العرب لا تعرف الكلام إلا مجودًا.

ــ ضرورة إعراب الحديث، قال الْأَوْزَاعِيّ: «أَعْرِبُوا الْحَدِيثَ، فَإِنَّ الْقَوْمَ كَانُوا عُرُبًا»(٢)، وعن الوليد بن مُسْلِم قال: «سمعت الْأَوْزَاعِيّ يقول: كانوا يعربون إنَّما اللَّحْن من حملة الحديث، فأعربوا الحديث» (٣).

ــ استعراضهم لمعاني مادة (ل. ح. ن)، وأنَّ من بين هذه المعاني: (الشَّيْن، والمعرَّة)، قال ابن الصَّلَاح: «قلتُ: فحقٌّ عَلَى طالبِ الحديث أنْ يَتعلَّمَ منَ النحوِ واللُّغةِ ما يتخلَّصُ بهِ منْ شَيْنِ اللَّحْنِ والتحريفِ ومَعَرَّتِهما» (٤)، وأنَّه كالجدري في الوجه، فقد كَانَ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مَرْوَانَ يَقُولُ: «اللَّحْنُ فِي الرَّجُلِ السَّرِيِّ كَالْجُدَرِيِّ فِي الْوَجْهِ» (٥).

ــ ضرورة الابتعاد عن اللحانين بالاشتغال بدراسة النَّحْو، وَمُطَالَعَة عِلْمَ الْعَرَبِيَّة، يقول الخطيب البغداديّ: «سَمِعْتُ بَعْضَ أَصْحَابِنَا يَقُولُ: إِذَا كَتَبَ لَحَّان فَكَتَبَ عَنِ اللَّحَّانِ لَحَّانٌ آخَرُ، فَكَتَبَ عَنِ اللَّحَّانِ لَحَّانُ آخَرُ صَارَ الْحَدِيثُ بِالْفَارِسِيَّة، فَيَنْبَغِي لِلْمُحَدِّث أَنْ يَتَّقِيَ اللَّحْنَ فِي رِوَايَتِهِ لِلْعِلَّةِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا، وَلَنْ يَقْدِرَ عَلَى ذَلِكَ إِلَّا بَعْدَ دَرْسِهِ النَّحْوَ وَمُطَالَعَتِهِ عِلْمَ الْعَرَبِيَّة»(٦).

ــ مناداة أهل التّحقيق منهم بوجوب ردّ الحديث إلى الصواب، وشدة تحفظهم في هذا الجانب وذلك إذا كان راويه قد خالف ما يقتضيه الإعراب، ومن شواهد هذا الجانب: أَنَّ الحَسَن بْن عَلِيٍّ الحُلْوَانِيِّ قَالَ: «مَا وَجَدْتُمْ فِي كِتَابِي عَنْ عَفَّانَ لَحْنًا فَعَرِّبُوهُ، فَإِنَّ عَفَّانَ كَانَ لَا يَلْحَنُ، وَقَالَ لَنَا عَفَّانُ: مَا وَجَدْتُمْ فِي كِتَابِي عَنْ حَمَّاد بْنِ سَلَمَةَ لَحْنًا

(١) قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث:/٢٣٨.

(٢) الْمُحَدِّث الْفَاصِل بَيْنَ الرَّاوِي وَالْوَاعِي:/٥٢٤، وجامع بيان العلم وفضله:١/ ١٥٩.

(٣) الكفاية في علم الرواية:/١٩٥.

(٤) معرفة أنواع علوم الحديث:/٣٢٦.

(٥) الجامع:٢/٢٨.

(٦) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع:٢/٢٤.

فَعَرِّبُوهُ، فَإِنَّ حَمَّادًا كَانَ لَا يَلْحَنُ، وَقَالَ حَمَّادٌ: مَا وَجَدْتُمْ فِي كِتَابِي عَنْ قَتَادَةَ لَحْنًا فَعَرِّبُوهُ، فَإِنَّ قَتَادَةَ كَانَ لَا يَلْحَنُ» (١).

المطلب السادس: (الأسباب المؤدية إلى رمي الْمُحَدِّثِينَ باللَّحْن):

لعل من أهم الأسباب المؤدية إلى الرمي باللَّحْن:

اختلاف المذاهب:

إذ من الغالب أنَّ أصحاب كل مذهب يرون أنَّ الحق معهم، والصحيح ما قالوه، والصّواب ما ذهبوا إليه، ومن ذلك:

ــ حديث: {ذَكَاةُ الْجَنِينِ ذَكَاة أُمِّهِ} (٢)؛ فالحنفية ترجح فتح (ذكاة) الثانية على مذهبها في أنَّه يزكى مثل ذكاة أمه، وغيرهم من المالكية والشافعيَّة ترجح الرفع؛ لإسقاطهم ذكاته (٣).

ــ قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: {لا نُورَثُ مَا تَرَكْنَاهُ صَدَقَة} (٤)؛ الْجَمَاعَةُ تُرَجِّحُ رِوَايَتَهَا بِرَفْعِ (صَدَقَةٌ) عَلَى خَبَرِ الْمُبْتَدَأ، عَلَى مَذْهَبِهَا فِي أَنَّ الْأَنْبِيَاءَ لَا تُورَثُ، وَغَيْرُهُمْ مِنَ الْإِمَامِيَّةِ يُرَجِّحُ الْفَتْحَ عَلَى التَّمْيِيزِ لِمَا تَرَكُوهُ صَدَقَةً أَنَّهُ لَا يُورَثُ، دُونَ غَيْرِ مَا تُرِكَ صَدَقَةً، وَإِذَا كَانَ هَذَا لَمْ يَكُنْ فَرْقًا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ غَيْرِهِمْ، وَلَمْ يَكُنْ مَعْنَى لِتَخْصِيصِهِ الْأَنْبِيَاءَ(٥).

ــ قوله عليه الصلاة والسلام: {هُوَ لَكَ عَبْدُ بْنَ زَمْعَةَ} (٦)، رواية الجماعة برفع (عبد) على النداء، أو إتباع (ابن) له على الوجهين في نعت المنادى المفرد من الضم والفتح،

---

(١) الْمُحَدِّث الْفَاصِل بَيْنَ الرَّاوِي وَالْوَاعِي:/٥٢٥.

(٢) ينظر: سنن أبي داود، كِتَاب: (الضَّحَايَا)، بَاب: (مَا جَاءَ فِي ذَكَاةِ الْجَنِينِ)، وسنن الترمذي، كتاب: (الذَّبَائِح)، بَاب: (مَا جَاءَ فِي ذَكَاةِ الجَنِينِ).

(٣) ينظر: الحاوي: ٣٣٥/١٥، ومفاتيح الغيب:١٩٧/٥، والجامع لأحكام القرآن:٥١/٦، ٥٢.

(٤) ينظر: صحيح مُسْلِم، كِتَاب: (الْجِهَاد وَالسِّيَر)، بَاب: (حُكْم الْفَيْء)، والسنن الكبرى للبيهقيّ، كِتَاب: (النِّكَاح)، بَاب: (مَا أُبِيحَ لَهُ مِنْ أَرْبَعَةِ أَخْمَاسِ الْفَيْءِ وَخُمُسِ خُمُسِ الْفَيْءِ وَالْغَنِيمَةِ)، بَاب:(كَانَ مَالُهُ بَعْدَ مَوْتِهِ قَائِمًا عَلَى نَفَقَتِهِ وَمِلْكِهِ).

(٥) ينظر: الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع:/١٥١، والنكت على مقدمة ابن الصّلاح للزركشي:٥٧٠/٣، وشرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك:٦٥٧/٤.

(٦) روايته في صحيح البُخَارِيّ: (هُوَ لَكَ يَا عَبْدُ بْنَ زَمْعَةَ).

ينظر: كِتَاب: (البُيُوع)، بَاب: (تَفْسِير الْمُشَبَّهَات)، بَاب: (شِرَاء الْمَمْلُوك مِنَ الحَرْبِيِّ وَهِبَتِهِ وَعِتْقِهِ)، كِتَاب: (الخُصُومَات)، بَاب: (دَعْوَى الوَصِيِّ لِلْمَيِّتِ)، كِتَاب: (العِتْق)، بَاب: (أُمّ الوَلَد)، كِتَاب: (الوَصَايَا)، بَاب: (قَوْل المُوصِي لِوَصِيِّه: تَعَاهَدْ وَلَدِي، وَمَا يَجُوزُ لِلْوَصِيِّ مِنَ الدَّعْوَى)، كِتَاب: (الفَرَائِض)، بَاب: (الوَلَد لِلْفِرَاشِ، حُرَّةً كَانَتْ أَوْ أَمَةً)، بَاب: (مَنِ ادَّعَى أَخًا أَوِ ابْنَ أَخٍ)، كِتَاب: (الحُدُود)، بَاب: (لِلْعَاهِرِ الحَجَرُ)، كِتَاب: (الأَحْكَام)، بَاب: (مَنْ قُضِيَ لَهُ بِحَقِّ أَخِيهِ فَلاَ يَأْخُذْهُ، فَإِنَّ قَضَاءَ الحَاكِمِ لاَ يُحِلُّ حَرَامًا وَلاَ يُحَرِّمُ حَلاَلًا).

والحنفية ترجح تنوين (عبد) على الابتداء، أي: هو الولد لك عبد، وتنصب (ابن زَمْعَةَ) على النداء المضاف (١).

الاعتماد على لغة ما دون الأخرى مما فيه لغتان:

ومنه: كلمة (حُرْمه) من قول أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: (طَيَّبْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِحُرْمِهِ حِينَ أَحْرَمَ) (٢).

الذي عليه الخَطَّابِيّ أنَّ الصواب هو ضم (الحاء) في(حُرْمِه)، والخطأ الكسر (٣)، مع أنَّه ثابت في كلامهم (٤)؛ ولعلّ الذي حمل الخَطَّابِيّ على ذلك أنَّه لم يقف على الكسر؛ بدليل قول القاضي عِيَاض: «بالوجهين قيَّدناه عن شيوخنا بضمّ (الحاء) وكسرها، وبالضَمّ قيَّده الْهَرَوِيّ (٥)، والخَطَّابِيُّ، وخطأ الخَطَّابِيُّ أصحابَ الحديث في كسره، وقيَّده ثابت بالكسر، وحكى عن أصحاب الحَديث ضمَّه، وخطَّأهم، وقال: صوابه الكسر، كما قال: (لِحِلِّه)» (٦).

الاعتماد على المشهور دون غيره:

ومن ذلك: الفعل (تكْسِبُ) في قول أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ خَدِيجَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: (وَتكْسِبُ المَعْدُومَ)(٧)؛ فقد جاء بفتح (التاء) وضمها، و(الفتح) في هذه الحالة عندهم هو الأولى، مع أنَّ (الضم) فصيح باتفاقهم على ذلك، بَيَّن النَّوَوِيّ ذلك بقوله: «أَمَّا قَوْلُهَا: (وَتَكْسِبُ الْمَعْدُومَ) فَهُوَ بِفَتْحِ (التَّاءِ) هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ الْمَشْهُورُ، وَنَقَلَهُ الْقَاضِي عِيَاضٌ عَنْ رِوَايَةِ الْأَكْثَرِينَ قَالَ: وَرَوَاهُ بَعْضُهُمْ بِضَمِّهَا(٨)، قَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ ثَعْلَبٌ وَأَبُو سُلَيْمَانَ الْخَطَّابِيُّ وَجَمَاعَاتٌ مِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ: يُقَالُ: (كَسَبْتُ الرَّجُلَ مَالًا، وَأَكْسَبْتُهُ مَالًا) لُغَتَانِ: أَفْصَحُهُمَا بِاتِّفَاقِهِمْ: (كَسَبْتُهُ) بِحَذْفِ (الْأَلِفِ)(٩) ، وَأَمَّا مَعْنَى (تَكْسِبُ الْمَعْدُومَ): فَمَنْ رَوَاهُ بِالضَّمِّ

(١) ينظر: الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع:/١٥١.

(٢) ينظر: صحيح مُسْلِم، كِتَاب: (الْحَجّ)، بَاب: (الطِّيب لِلْمُحْرِمِ عِنْدَ الْإِحْرَامِ).

(٣) ينظر: إصلاح غلط الْمُحَدِّثِينَ:/٤٩.

(٤) ينظر: المنهاج شرح صحيح مُسْلِم:١/١٣٤.

(٥) ينظر: مطالع الأنوار على صحاح الآثار:٢/ ٢٥٨.

(٦) إِكمَالُ المُعْلِمِ بفَوَائِدِ مُسْلِم:١/ ١٧٢.

(٧) ينظر: صحيح البُخَارِيّ، كِتَاب:(تَفْسِير القُرْآنِ)، بَاب: {مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى}، وصحيح مُسْلِم، كِتَاب: (الْإِيمَان)، بَاب: (بَدْء الْوَحْيِ إِلَى رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)، والسنن الكبرى للبيهقي، كِتَاب:(السِّيَر)، بَاب: (مُبْتَدَأ الْبَعْثِ وَالتَّنْزِيلِ).

(٨) ينظر: إِكمَالُ المُعْلِمِ بفَوَائِدِ مُسْلِم:١/٤٨٧، وعُقودُ الزَّبَرْجَدِ على مُسْنَد الإِمَام أَحْمد:٣/ ١٩٣.

(٩) ينظر: البحر المحيط الثجاج: ٤/ ٣٨٣، ومرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح:٩/ ٣٧٣٢.

فَمَعْنَاهُ: تُكْسِبُ غَيْرَكَ الْمَالَ الْمَعْدُومَ، أَيْ: تُعْطِيهِ إِيَّاهُ تَبَرُّعًا، فَحَذَفَ أحد المفعولين، وقيل: معناه: تعطى الناس مالا يجدونه عِنْدَ غَيْرِكَ مِنْ نَفَائِسِ الْفَوَائِدِ وَمَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ، وَأَمَّا رِوَايَةُ الْفَتْحِ فَقِيلَ: مَعْنَاهَا كَمَعْنَى الضَّمِّ، وَقِيلَ: مَعْنَاهَا: تَكْسِبُ الْمَالَ الْمَعْدُومَ، وَتُصِيبُ مِنْهُ مَا يَعْجِزُ غَيْرُكَ عَنْ تَحْصِيلِهِ، وَكَانَتِ الْعَرَبُ تَتَمَادَحُ بِكَسْبِ الْمَالِ الْمَعْدُومِ لَا سِيَّمَا قُرَيْشٌ» (١).

التعويل على مذهب من المذاهب النحويَّة، وترك ما عداه من أقوال العلماء:

قد يكون الاعتماد على مذهب ما من المذاهب مدعاة للحكم على المذهب الآخر بالخطأ، كالحاصل بين الْبَصْرِيِّينَ وَالْكُوفِيِّينَ، ومن ذلك: قَوْل وَرَقَةَ بْنَ نَوْفَلٍ: (ياليتني فِيهَا جَذَعًا) (٢)، مع أنَّه يصح: (ياليتني فِيهَا جَذَعٌ)، أما النصب ففيه من الأوجه:

ــ النصب على أنَّه خبر (كان) المحذوفة، وهو مذهب الْكُوفِيِّينَ، وبه أخذ الشيخ الْخَطَّابِيّ (٣).

ــ النصب على الحالية، وَخَبَرُ (لَيْتَ) قَوْلُهُ: (فِيهَا)، وهو الظاهر لدى الْقَاضِي عِيَاض؛ إذ قال: «الظاهر أن يكون انتصب (جَذَع) على الحال، والتقدير: يا ليتني في حين نبوته في حال الشباب، ويصح أن يكون (جَذَعًا) منصوبًا على أنه خبر (كان) المحذوفة. والتقدير: يا ليتني أكون فيها جَذَعًا، وهذا على طريقة الْكُوفِيِّينَ» (٤)، والَّذِي اخْتَارَهُ الْقَاضِي عِيَاض هُوَ الصَّحِيحُ عند أَهْلُ التَّحْقِيقِ وَالْمَعْرِفَةِ وَغَيْرِهِمْ مِمَّنْ يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ (٥).

التركيز على معنى معين يحتمله النص الشَّريف، وترك ما سواه مع احتمال الحديث له أيضًا:

كالفرق بين (حَيْضَة) بفتح (الحاء)، و(حِيضة) بالكسر، وهو ما صححه الْخَطَّابِيّ؛ معولا على الحالة والهيئة، فـ (الحِيضَة) بالكسر: الاسم والحال، و(الحَيْضَة) بالفتح: المرة الواحدة؛ إذ قال:«أمّا قولُهُ ــ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ــ لعائشة ــرضي الله

(١) المنهاج:٢/٢١٠.

(٢) ينظر: صحيح البُخَارِيّ، كِتَاب: (التَّعْبِير)، بَاب: (أَوَّل مَا بُدِئَ بِهِ رَسُولُ اللَّه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الْوَحْيِ الرُّؤْيَا الصَّالِحَة)، وصحيح مُسْلِم، كِتَاب: (الْإِيمَان)، بَاب: (بَدْء الْوَحْي إِلَى رَسُول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم).

(٣) ينظر: النكت على صحيح البُخَارِيّ:١/ ١٧٦، وعُقُودُ الزَّبَرْجَدِ على مُسْنَد الإِمَام أَحْمد:٣/ ١٩٥.

(٤) إِكمَالُ المُعْلِمِ بفَوَائِدِ مُسْلِم:١/ ٤٨٨، ٤٨٩.

(٥) ينظر: المنهاج:٢/٢٠٣.

عنهاــ:{ليستْ حيضَتُك في يَدِك}(١)، فإنَّهم قد يفتحون (الحاءَ) منه، وليسَ بالجَيِّد، والصوابُ: (حيضتك) مكسورةُ الحاء، (الحيضَةُ): الاسمُ أو الحالُ، يريد: ليستْ نجاسةُ المَحيضْ وأَذاهُ في يدِك، فأمَّا (الحَيْضَةُ): فالمرَّةُ الواحدةُ من الحَيْضِ، أو الدُّفعةُ من الدَّمِ» (٢).

وقد أَنْكَرَ الْقَاضِي عِيَاضٌ هَذَا عَلَى الْخَطَّابِيّ، وذكر أنَّ الصَّوَابُ مَا قَالَهُ الْمُحَدِّثُونَ مِنَ (الْفَتْحِ) لِأَنَّ الْمُرَادَ:(الدَّمُ)، وَهُوَ (الْحَيْضُ) بِالْفَتْحِ، يقول القاضي عِيَاضٌ: «قال الْخَطَّابِيّ في قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لعائشة: {إِنَّ حَيْضَتَكِ لَيْسَتْ فِي يَدِكِ}، وإنَّ صوابه بكسر (الحاء)، يريد: الهيئة والحالة، كقولهم: (القِعْدَة، والجِلْسَة)، أي: الهيئة والحالة، قال: والْمُحَدِّثُونَ يقولونها: بفتح (الحاء)، وعندي أنَّ هذا غير بيِّن في هذا الوضع، بل الحيضة هنا: (الدَمُ)؛ لقوله: {لَيْسَتْ فِي يَدِكِ}، يعنى: أن النجاسة التي يجب تجنُبُها المسجد وأسباب الصلاة، وهو دم الحيضة ليست في يدك، وأنَّ الصواب ما قاله الْمُحَدِّثُونَ»(٣).

مع أنه قد يعين هذا القصد، أو يكون قريبًا من المتعين، قال النَّوَوِيّ: «أَمَّا (الْحَيْضَةُ) فَيَجُوزُ فِيهَا الْوَجْهَانِ الْمُتَقَدِّمَانِ اللَّذَانِ ذَكَرْنَاهُمَا مَرَّات، أَحَدُهُمَا: مَذْهَبُ الْخَطَّابِيِّ: كَسْرُ (الْحَاء)، أَيِ: الْحَالَة، وَالثَّانِي: وَهُوَ الْأَظْهَرُ فَتْحُ (الْحَاءِ)، أَيِ: الْحَيْضَ، وَهَذَا الْوَجْهُ قَدْ نَقَلَهُ الْخَطَّابِيُّ عَنْ أَكْثَرِ الْمُحَدِّثِينَ أَوْ كُلِّهِمْ كَمَا قَدَّمْنَاهُ عَنْهُ، وَهُوَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ مُتَعَيِّنٌ، أَوْ قَرِيبٌ مِنَ الْمُتَعَيِّنِ، فَإِنَّ الْمَعْنَى يَقْتَضِيهِ؛ لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَرَادَ إِثْبَاتَ الِاسْتِحَاضَةِ وَنَفْيَ الْحَيْضِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ» (٤).

ترك الاعتداد بما قاله بعض العرب، والعناية بقول الأكثرين منهم:

من مسائل ذلك: حذف (التاء) من فعل ماله فَرْجٌ مِنْ غَيْرِ فَصْلٍ، كقول أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا في الحديث: (كَانَ إِحْدَانَا إِذَا كَانَتْ حَائِضًا أَمَرَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ تَأْتَزِرَ فِي فَوْرِ حَيْضَتِهَا ثُمَّ يُبَاشِرَهَا) (٥).

---

(١) ينظر: سنن ابن ماجه، كِتَاب: (الطَّهَارَة وَسُنَنهَا)، بَاب: (الْحَائِض تَتَنَاوَلُ الشَّيْءَ مِنَ الْمَسْجِدِ)، والسنن الصغرى للنسائيّ، كِتَاب:(الطَّهَارَة): بَاب:(اسْتِخْدَام الْحَائِضِ).

(٢) إصلاح غلط الْمُحَدِّثِينَ:/٢١.

(٣) إِكمَالُ المُعْلِمِ بفَوَائِدِ مُسْلِم:٢/ ١٢٧.

(٤) المنهاج:٤/٢١.

(٥) ينظر: صحيح مُسْلِم، كِتَاب: (الْحَيْض)، بَاب: (مُبَاشَرَة الْحَائِضِ فَوْقَ الْإِزَارِ).

فالإشكال حاصل في قولها رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: (كَانَ إِحْدَانَا) بحذف (التاء) من فعل ماله فَرْجٌ مِنْ غَيْرِ فَصْلٍ، وحلّه من جهتين:

الجهة الأولى: أنَّه نقل عن بعض العرب: (قَالَ امْرَأَةٌ) (١)، صحيح أنه ليس لجميع العرب، إلا أنّ الاحتجاج بقول بعضهم لا يسقط بحال من الأحوال، فليس من المقبول أن يكون قول الأكثر هو الصواب، وقول ما عداه غير صواب.

الجهة الثانية: أنَّ (كان) للشأن والقصة، قال النَّوَوِيّ: «هَكَذَا وَقَعَ فِي الْأُصُولِ فِي الرِّوَايَةِ فِي الْكِتَابِ عَنْ عَائِشَةَ: (كَانَ إِحْدَانَا) مِنْ غَيْرِ تَاءٍ فِي (كَانَ)، وَهُوَ صَحِيحٌ، فَقَدْ حَكَى سِيبَوَيْهِ فِي كِتَابِهِ: فِي بَابِ مَا جَرَى مِنَ الْأَسْمَاءِ الَّتِي هِيَ مِنَ الْأَفْعَالِ وَمَا أَشْبَهَهَا مِنَ الصِّفَاتِ مَجْرَى الْفِعْلِ، قَالَ: وَقَالَ بَعْضُ الْعَرَبِ: (قَالَ امْرَأَةٌ)، فَهَذَا نَقْلُ الْإِمَامِ هَذِهِ الصِّيغَةَ أَنَّه يجوز حذف (التاء) من فعل ماله فَرْجٌ مِنْ غَيْرِ فَصْلٍ، وَقَدْ نَقَلَهُ أَيْضًا الْإِمَامُ أَبُو الْحُسَيْنِ بْنُ خَرُوفٍ فِي شَرْحِ الْجُمَلِ (٢)، وَذَكَرَهُ آخَرُونَ، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ(كَانَ) هُنَا الَّتِي لِلشَّأْنِ وَالْقِصَّةِ، أَيْ: كَانَ الْأَمْرُ أَوِ الْحَالُ، ثُمَّ ابْتَدَأَتْ، فَقَالَتْ: (إِحْدَانَا إِذَا كَانَتْ حَائِضًا أَمَرَهَا)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ» (٣).

التكلف وتحميل النَّص ما لا يحتمل:

ومنه: ما جاء في نحو:(خَرِبٌ)؛ إذ ثبت أنَّه بفتح (الْخَاءِ) الْمُعْجَمَةِ وَكَسْرِ (الرَّاءِ)، وكَسْرِ (الْخَاءِ) وَفَتْحِ (الرَّاءِ)، والمعنى: تَخَرَّبَ مِنَ الْبِنَاءِ، والذي عليه الْخَطَّابِيّ أنه: (خُرَبٌ) بِضَمِّ (الْخَاءِ) جَمْعُ (خُرْبَةٍ) بِالضَّمِّ، وَهِيَ الْخُرُوقُ فِي الْأَرْضِ(٤)، وهو تكلف لا داعي إليه(٥)، يقول القاضي عِيَاضٌ:«{وَكَانَتْ فِيهِ نَخْلٌ وَقُبُورُ الْمُشْرِكِينَ وَخَرِبٌ}(٦) رويناه بفتح (الخاء) وكسر (الراء)، جمع (خَرِبة)، مثل: (كَلِم، وكَلِمة)، وبكسر (الخاء) وفتح (الراء) جمع (خرْبة) بسكون الراء، وكلاهما ما تخرَّب من البناء، والثانية: لغة تميم وحدها، قال الْخَطَّابِيّ: لعل الصواب: (خُرَبٌ)، بالضم، جمع (خُرْبَةٍ) بالضم، وهى

(١) قال سِيبَوَيْهِ: «قال بعض العرب: (قال فُلانةُ)»، الكتاب:٢/٣٨.

(٢) يقول ابن خروف: «ربما حذفت في قول سِيبَوَيْهِ، حكى عن العرب: (قال فُلانةُ)»، شرح الجمل:١/ ٢٨٣.

(٣) المنهاج:٣/٢٠٣.

(٤) ينظر: غريب الحديث للخطابي:١/ ٣٧٦.

(٥) ينظر: مشارق الأنوار على صحاح الآثار:١/ ٢٣٢، وعمدة القاري شرح صحيح البُخَارِيّ:٤/ ١٧٧، وشرح سنن أبـــي داود للعيني :٢/ ٣٥٣، والتوضيح لشرح الجامع الصحيح:٥/ ٤٧٢.

(٦) ينظر: صحيح مُسْلِم، كتاب: (الْمَسَاجِدِ وَمَوَاضِعِ الصَّلَاةِ)، باب: (ابْتِنَاءِ مَسْجِدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ).

الخروق في الأرض... قال القاضي: لا أدرى ما اضطره إلى هذا؟ وكما قطع ــ عليه السلام ــ النخل المثمر كذلك سوى بقايا الخرب وإطلال حيطانها، وأذهب رسومها كما فعل بالقبور، والرواية صحيحة اللفظ والمعنى، لا يحتاج إلى تغييرها، ولا إلى تكلف شيء في تأويلها» (١).

قبول بعض الروايات، وترك ما عداها:

كما جاء في حديث النَّبِيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: {إِنَّ عِفْرِيتًا مِنَ الْجِنِّ جَعَلَ يَفْتِكُ عَلَيَّ الْبَارِحَةَ، لِيَقْطَعَ عَلَيَّ الصَّلَاةَ، وَإِنَّ اللهَ أَمْكَنَنِي مِنْهُ فَذَعَتُّهُ} (٢).

ففي الحديث روايتان: رواية: (فَذَعَتَهُ) بِذَالٍ مُعْجَمَةٍ وَتَخْفِيفِ (الْعَيْنِ) الْمُهْمَلَةِ، أَيْ: (خَنَقْتُهُ)، ورواية: (فَدَعَتَهُ) يَعْنِي: بِالدَّالِ الْمُهْمَلَةِ، ومعناه: دفعته دفعا شَدِيدًا، وَالدَّعُّ: الدَّفْعُ الشَّدِيد (٣).

وقد أنكر الخطابي المهملة، ورأى أنَّها لا تصح (٤)، مع أنَّ المعنيين صحيحان، قال النَّوَوِيّ: «قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (فَذَعَتَهُ) هُوَ بِذَالٍ مُعْجَمَةٍ وَتَخْفِيفِ (الْعَيْنِ) الْمُهْمَلَةِ، أَيْ: (خَنَقْتُهُ)، قَالَ مُسْلِمٌ: وَفِي رِوَايَةِ أَبِي بَكْرِ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ: (فَدَعَتَهُ)(٥)، يَعْنِي: بِالدَّالِ الْمُهْمَلَةِ، وَهُوَ صَحِيحٌ أَيْضًا، ومعناه: دفعته دفعا شَدِيدًا، وَ(الدَّعُّ): الدَّفْعُ الشَّدِيدُ، وَأَنْكَرَ الْخَطَّابِيُّ الْمُهْمَلَةَ، وَقَالَ: لَا تَصِحُّ، وَصَحَّحَهَا غَيْرُهُ وَصَوَّبُوهَا»(٦).

---

(١) إكمَالُ المُعْلِمِ بفَوَائِدِ مُسْلِم:٢/٤٤١.

(٢) ينظر: صحيح مُسْلِم، كِتَاب: (الْمَسَاجِدِ وَمَوَاضِعِ الصَّلَاةِ)، بَاب: (جَوَازِ لَعْنِ الشَّيْطَانِ فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ، وَالتَّعَوُّذِ مِنْهُ، وَجَوَازِ الْعَمَلِ الْقَلِيلِ فِي الصَّلَاةِ).

(٣) ينظر: الغريبين في القرآن والحديث:٢/ ٦٧٥، والفائق في غريب الحديث:٢/١٠، وغريب الحديث لابن الجوزي:١/ ٣٦١، والنهاية في غريب الحديث :٢/ ١٦٠، ولسان العرب: ٢/ ٣٣، وتاج العروس:٤/ ٥٢٢.

(٤) ينظر: غريب الحديث:١/١٦٣.

(٥) ينظر: صحيح مُسْلِم، كِتَاب: (الْمَسَاجِدِ وَمَوَاضِعِ الصَّلَاةِ)، بَاب: (جَوَازِ لَعْنِ الشَّيْطَانِ فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ، وَالتَّعَوُّذِ مِنْهُ، وَجَوَازِ الْعَمَلِ الْقَلِيلِ فِي الصَّلَاةِ).

(٦) المنهاج:٥/٢٩.

الاعتماد على عمل النساخ أحياناً:

كالحاصل في الحديث النَّبَوِيّ الشَّرِيف: {فَانْتَهَرَتْهَا، فَقَالَتْ: لاها الله إِذًا} (١)، وقد تكلم عليه أئمة اللُّغَة الْعَرَبِيَّة قديمًا وحديثًا، نص على ذلك السيوطيُّ بقوله: «حديث: {لاها الله إِذًا} تكلم عليه أئمة اللُّغَة الْعَرَبِيَّة قديمًا وحديثًا، وذكروا أَنَّه تصحيف من الرواة» (٢).

ففي بعض النسخ: (لاها الله ذلك)، وفي بعضها: (لا هاء اللَّه إِذًا)، وقد جاء أيضًا: (لَاهَا اللَّه ذَا) وهو المعتمد، يقول النَّوَوِيّ:« قَوْلُهَا:{فَانْتَهَرَتْهَا، فَقَالَتْ: لاها الله ذلك}، وفي بعض النسخ: (لا هاء اللَّه إِذَا)، هَكَذَا هُوَ فِي النُّسَخِ، وَفِي رِوَايَاتِ الْمُحَدِّثِينَ: (لَاهَاءَ اللَّه إِذا) بِمَدِّ قَوْله: (هَاءَ) وَبِالْأَلِف فِي (إِذا)، قَالَ الْمَازِرِيُّ وَغَيْرُهُ مِنْ أَهْل الْعَرَبِيَّة: هَذَانِ لَحْنَانِ، وَصَوَابُهُ:(لَاهَا اللَّه ذَا) بِالْقَصْرِ فِي (هَا) وَحَذْف (الْأَلِف) من (إِذا)(٣)، قالوا: وما سواه خطأ، قالوا: وَمَعْنَاهُ: ذَا يَمِينِي» (٤).

وهو الصواب لدى الإمام الْخَطَّابِيّ(٥)، والقاضي عِيَاض(٦)، وأَهْل الْعَرَبِيَّة، يقول الشوكاني: « أَمَّا (إِذَا) فَثَبَتَ فِي جَمِيعِ الرِّوَايَاتِ الْمُعْتَمَدَةِ وَالْأُصُولِ الْمُحَقَّقَةِ مِنْ الصَّحِيحَيْنِ وَغَيْرِهِمَا بِكَسْرِ الْأَلِفِ ثُمَّ ذَالٍ مُعْجَمَةٍ مُنَوَّنَةٍ، وَقَالَ الْخَطَّابِيِّ: هَكَذَا يَرْوُونَهُ، وَإِنَّمَا هُوَ فِي كَلَامِهِمْ، أَيْ: الْعَرَبِ (لَاهَا اللَّه ذَا)، وَ(الْهَاءُ) فيه بِمَنْزِلَةِ (الْوَاوِ)، وَالْمَعْنَى: لَا وَاَللَّه يَكُونُ ذَا، وَنَقَلَ عِيَاضٌ فِي الْمَشَارِقِ عَنْ إِسْمَاعِيلَ الْقَاضِي أَنَّ الْمَازِنِيَّ قَالَ: قَوْلُ الرُّوَاةِ: (لَاهَا اللَّه إِذًا) خَطَأٌ، وَالصَّوَابُ: (لَاهَا اللَّه ذَا)، أَيْ: ذَا يَمِينِي وَقَسَمِي(٧)، وَقَالَ أَبُو زَيْدٍ: لَيْسَ فِي كَلَامِهِمْ: (لَاهَا اللَّه إِذًا)، وَإِنَّمَا هُوَ: (لَاهَا اللَّه ذَا)، وَ(ذَا) صِلَةٌ فِي الْكَلَامِ، وَالْمَعْنَى: لَا وَاَللَّه، هَذَا مَا أُقْسِمُ بِهِ(٨)، وَمِنْهُ أَخَذَ الْجَوْهَرِيُّ؛ فَقَالَ: قَوْلُهُمْ: (لَاهَا اللَّه ذَا) مَعْنَاهُ: لَا وَاَللَّه هَذَا، فَفَرَّقُوا بَيْنَ حَرْفِ التَّنْبِيهِ وَالصِّلَةِ، وَالتَّقْدِيرُ: لَا وَاَللَّه مَا

---

(١) ينظر: صحيح مُسْلِم، كِتَاب: (الْعِتْق)، بَاب:(إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ)، والسنن الكبرى للبيهقيّ: كِتَاب: (الْبُيُوع)، بَاب: (مَنِ اشْتَرَى مَمْلُوكًا لِيُعْتِقَهُ)، ومختصر صحيح مُسْلِم للمنذري، كتاب: (العتق)، باب: (الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ).

(٢) عُقودُ الزَّبَرْجَدِ:٢/ ٣٨٨.

(٣) ينظر: المُعْلِم بفوائد مُسْلِم:٣/ ١٣، ومطالع الأنوار على صحاح الآثار:٦/ ١٠٠، والمنهاج:١٠/١٤٥، وعمدة القاري:١٥/ ٦٨، وعُقودُ الزَّبَرْجَدِ:٢/ ٣٨٨، والديباج على صحيح مُسْلِم:٤/ ١٣٣.

(٤) المنهاج:١٠/١٤٥.

(٥) ينظر: معالم السنن:٢/ ٣٠١.

(٦) ينظر: إِكمَالُ المُعْلِمِ بفَوَائِدِ مُسْلِم:٥/ ١١٥، ١١٦.

(٧) ينظر: مشارق الأنوار على صحاح الآثار:٢/ ٢٦٤.

(٨) ينظر: فتح الباري:٨/ ٣٨، وعمدة القاري:١٧/ ٣٠٠، وعُقودُ الزَّبَرْجَدِ:٢/ ٣٨٩.

فَعَلْتُ ذَا(١)، وَتَوَارَدَ كَثِيرٌ مِمَّنْ تَكَلَّمَ عَلَى هَذَا الْحَدِيث، عَلَى أَنَّ الَّذِي وَقَعَ فِي الْحَدِيث بِلَفْظِ (إِذَا) خَطَأٌ، وَإِنَّمَا هُوَ: (ذَا) تَبَعًا لِأَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ، وَمَنْ زَعَمَ أَنَّهُ وَرَدَ فِي شَيْءٍ مِنْ الرِّوَايَاتِ خِلَافُ ذَلِكَ فَلَمْ يُصِبْ، بَلْ يَكُونُ ذَلِكَ مِنْ إِصْلَاحِ مَنْ قَلَّدَ أَهْلَ الْعَرَبِيَّةِ»(٢).

مخالفة النقل عن الأئمة:

من ذلك: قولهم:(زَهَا النَّخْلُ يَزْهُو)، وَ (أَزْهَى النخل يُزْهَى)، فالذي عليه ابن الْأَعْرَابِيِّ أن يقال: (زَهَا النَّخْلُ يَزْهُو): إِذَا ظَهَرَتْ ثَمَرَتُهُ، وَ(أَزْهَى النخل يُزْهَى): إِذَا احْمَرَّ أَوِ اصْفَرَّ (٣)، والذي عليه الْأَصْمَعِيّ أَنَّه لَا يُقَالُ فِي النَّخْلِ: (أَزْهَى)، إِنَّمَا يُقَالُ: (زَهَا) (٤)، والذي عليه أَبُو زَيْدٍ أنهما لُغَتَان (٥)، وقال الخليل: (أزهى النخل): بدا صلاحه (٦).

والذي عليه الْخَطَّابِيّ أَنَّ الصَّوَاب فِي الْعَرَبِيَّةِ: (يُزْهَى)، وَالْإِزْهَاءُ فِي الثَّمَرِ: أَنْ يَحْمَرَّ أَوْ يَصْفَرّ؛ إذ قال: «(حَتَّى يَزْهُوَ) هَكَذَا يُرْوَى، وَالصَّوَابُ فِي الْعَرَبِيَّةِ: (حَتَّى يُزْهَى)، وَالْإِزْهَاءُ فِي الثَّمَرِ أَنْ يَحْمَرَّ أَوْ يَصْفَرَّ، وَذَلِكَ عَلَامَةُ الصَّلَاحِ فيها، ودليل خلاصها من الآفة» (٧).

وعليه فالصواب في نظر الْخَطَّابِيّ هو ما انتهى إليه لا ما قاله غيره ممن سبقوه، يقول النَّوَوِيُّ: «قَوْلُهُ: (يَزْهُوَ) هُوَ بِفَتْحِ (الْيَاءِ) كَذَا ضَبَطُوهُ، وَهُوَ صَحِيحٌ كَمَا سَنَذْكُرُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، قال ابن الْأَعْرَابِيِّ: يُقَالُ: (زَهَا النَّخْلُ يَزْهُو): إِذَا ظَهَرَتْ ثَمَرَتُهُ، وَ(أَزْهَى يُزْهَى): إِذَا احْمَرَّ أَوِ اصْفَرَّ، وَقَالَ الْأَصْمَعِيُّ: لَا يُقَالُ فِي النَّخْلِ: (أَزْهَى)، إِنَّمَا يُقَالُ: (زَهَا)، وَحَكَاهُمَا أَبُو زَيْدٍ لُغَتَيْنِ، وَقَالَ الْخَلِيلُ: (أَزْهَى النَّخْلُ): بَدَا صَلَاحُهُ، وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ: هَكَذَا يُرْوَى (حَتَّى يَزْهُوَ)، قَالَ: وَالصَّوَابُ فِي الْعَرَبِيَّةِ: (حَتَّى يُزْهَى)، وَالْإِزْهَاءُ فِي الثَّمَرِ: أَنْ يَحْمَرَّ أَوْ يَصْفَرَّ»(٨).

---

(١) ينظر: الصحاح:٦/ ٢٥٥٧.

(٢) نيل الأوطار:٧/ ٣١٠.

(٣) ينظر: الغريبين في القرآن والحديث:٣/ ٨٤٣، والمُعْلم بفوائد مُسْلِم:٢/٢٦٠، والتوضيح لشرح الجامع الصحيح:١٤/٤٨٤.

(٤) ينظر: الفائق في غريب الحديث والأثر:٢/ ١٣٧، ورياض الأفهام في شرح عمدة الأحكام:٤/٢٥١.

(٥) ينظر: جمهرة اللُّغَة:٢/ ٨٣١، والعدة في شرح العمدة:٢/ ١١١٤، وعمدة القاري شرح صحيح البُخَارِيّ:١٢/ ٥.

(٦) ينظر: إِكمَالُ المُعْلِمِ بفَوَائِدِ مُسْلِم:٥/١٦٧، والمنهاج:١٠/١٧٨.

(٧) معالم السنن:٣/ ٨٣.

(٨) المنهاج:١٠/١٧٨.

الاختلاف عند الحذف والإثبات:

كالذي دار بين العلماء في الرَّدِّ عَلَى أَهْلِ الْكِتَابِ إِذَا سَلَّمُوا، عند شرحهم حديث النَّبِيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: {لَا تبدؤوا الْيَهُودَ وَلَا النَّصَارَى بِالسَّلَامِ، فَإِذَا لَقِيتُمْ أَحَدَهُمْ فِي طَرِيقٍ، فَاضْطَرُّوهُ إِلَى أَضْيَقِهِ}» (١)، وهل يقال: (وَعَلَيْكُمْ) بإثبات (الواو)، أو(عَلَيْكُمْ) بحذف (الواو)؟ (٢).

الذي اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عليه هو الرَّدّ عَلَى أَهْلِ الْكِتَابِ إِذَا سَلَّمُوا، بأن يُقَالُ: (عَلَيْكُمْ) فَقَطْ، أَوْ (وَعَلَيْكُمْ)، وهو الأكثر (٣)، وَعَلَى هَذَا فِي مَعْنَاهُ وَجْهَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ عَلَى ظَاهِرِهِ، فَقَالُوا: (عَلَيْكُمُ الْمَوْتُ)، فَقَالَ: (وَعَلَيْكُمْ) أَيْضًا، أَيْ: نَحْنُ وَأَنْتُمْ فِيهِ سَوَاءٌ، وَكُلُّنَا نَمُوتُ.

وَالثَّانِي: أَنَّ (الْوَاوَ) هُنَا للاستئناف، لا للعطف والتشريك، وتقديره: وعليكم ما تستحقونه مِنَ الذَّمِّ، وَأَمَّا حَذْفُ (الْوَاوِ) فَتَقْدِيرُهُ: بَلْ عَلَيْكُمُ السَّامُ (٤).

والصواب عند الْخَطَّابِيّ حذف (الواو)؛ لِأَنَّهُ إِذَا حُذِفَت (الْوَاوُ) صَارَ كَلَامُهُمْ بِعَيْنِهِ مَرْدُودًا عَلَيْهِمْ خَاصَّةً، وَإِذَا ثَبَتَت (الْوَاوُ) اقْتَضَى ذلك الْمُشَارَكَة مَعَهُمْ فِيمَا قَالُوهُ، وعليه فذكر (الواو) عند الخَطَّابِيّ خطأ؛ إذ قال: «هكذا يرويه عَامَّةُ الْمُحَدِّثِينَ: (وَعَلَيْكُمْ) بالواو، وكان سفيان بن عُيَيْنَةَ يرويه: (عَلَيْكُمْ) بحذف (الواو)(٥)، وهو الصواب؛ وذلك أَنَّه إذا حذف (الواو) صار قولهم الذي قالوه بعينه مردودًا عليهم، وبإدخال (الواو) يقع الاشتراك معهم والدخول فيما قالوه؛ لأنَّ (الواو) حرف العطف والجمع بين الشيئين»(٦).

---

(١) ينظر: صحيح مُسْلِم، كتاب: (السَّلَام)، بَاب: (النَّهْيِ عَنِ ابْتِدَاءِ أَهْلِ الْكِتَابِ بِالسَّلَامِ، وَكَيْفَ يُرَدُّ عَلَيْهِمْ؟).

(٢) وقَالَ بَعْضُهُمْ: يَقُولُ: (عَلَيْكُمُ السَّلَامُ) بِكَسْرِ (السِّينِ)، وقد نقل الْمَازِرِيُّ هذا القول مع الرد عليه بقوله: «اختار بعضهم أن يردّ عليهم (السِّلام) بكسر (السِّين)، وهي: الحجارة، قال القاضي عبد الوهاب: والأوّل أَوْلى؛ لأنَّ السُّنَّة وردت بما ذكرنـــاه، ولأنَّ الردّ إنّما يكون بجنس المردود، لا بغيره»، المُعْلِم بفوائد مُسْلِم:٣/ ١٥٠.

(٣) ينظر: مطالع الأنوار على صحاح الآثار:٦/ ٢٦٠، وحاشية ابن القيم على سنن أبي داود:١٤/ ١١٤.

(٤) ينظر: المنهاج:١٤/١٤٤.

(٥) ينظر: مرقاة الصعود إلى سنن أبي داود:٣/ ١٣١٨، والتَّنوير شَرْح الجَامِع الصَّغِيرِ:٢/ ٩٤.

(٦) معالم السنن:٤/ ١٥٤.

وأرى أنّه لا مانع عندي من ذكر (الواو)؛ لأنَّ الموت علينا وعليهم، فلا ضرر في ذلك، يقول ابن قيم الجوزية: «إذا كان (السَّامُ) معناه: الموت كما هو المشهور فيه فالاشتراك ظاهر،

والمعنى: أنَّا لسنا نموت دونكم، بل نحن نموت وأنتم أيضا تموتون، فلا محذور في دخول (الواو) على كل تقدير، وقد تقدم أنَّ أكثر الأئمة رواه بالواو» (١).

وهو الصَّوَاب لدى النَّوَوِيّ؛ إذ قال: «الصَّوَابُ أَنَّ إِثْبَاتَ (الْوَاوِ) وَحَذْفَهَا جَائِزَانِ كَمَا صَحَّتْ بِهِ الرِّوَايَاتُ، وَأَنَّ (الْوَاوَ) أَجْوَدُ كَمَا هُوَ فِي أَكْثَرِ الرِّوَايَاتِ، وَلَا مَفْسَدَةَ فِيهِ؛ لِأَنَّ (السَّامَ) الْمَوْتُ، وَهُوَ عَلَيْنَا وعليهم، ولا ضرر فِي قَوْلِهِ بِـ(الْوَاوِ)» (٢).

المطلب السابع: (جهود الإمام الخَطَّابِيّ، وأثره البالغ في التصدي لهذه الظاهرة على من بعده):

مما يجب التنبه له، والتنبيه عليه أنَّ الإمام الخَطَّابِيّ (٣٨٨ هـ) بوجه عام له أثرٌ بالغ في التصدي لظاهرة لَحْن الْمُحَدِّثِينَ وتعقبها ــ فهو على حدِّ علمي أوّل من كتب فيها كتابة محررة متخصصة مستقلة ــ فما من بحث من بحوث المتأخرين عنه له صلة بالحديث النَّبَوِيّ الشَّرِيف من هذه الجهة إلا وللعلامة الخَطَّابِيّ حضور فيه، ووجود دائم في تضاعيفه، وظهور بارز بين ثنايا صفحاته وكلماته.

وقد كان للمتأخرين ــ عموما ــ انتفاعٌ بجهد الإمام الخَطَّابِيّ، واستدلال برأيه، واستئناس بقوله، وتعويل على ما انتهى إليه فكره، ومناقشة لما اقتنع به، وموازنة بين كلامه وكلام غيره، ورجوع إلى مصادره، وتنبيه على مؤلفاته، وذكر لمن وافقه، وبيان لمن خالفه، وإشارة إلى أنَّ هذا الرأي أو القول مذهب الْخَطَّابِيّ، أو كلامه أو ما نصّ عليه، أو هذه عبارته أو فكرته أو روايته أو قوله، أو نقل عن شيوخه، أو سماع منهم، أو غير ذلك.

أمَّا على وجه الخصوص فالحق أقول: ليس لباحث يدعى مناقشة هذه الظاهرة مناقشة جادة ويدعي العناية بها عناية صادقة، وفهمها فهما دقيقا كائنا من كان من غير أن يلزم نفسه أولا بقراءة تراث الخَطَّابِيّ في هذا الميدان، وعلى رأس ذلك كتابه: (إصلاح غلط الْمُحَدِّثِينَ)، وكتابه: (غريب الحديث)، وكتابه: (معالم السُّنن)، قال اليافعيّ: «له

(١) حاشية ابن القيم على سنن أبي داود:١٤/١١٤.

(٢) المنهاج:١٤/١٤٤.

التّصانيف البديعة، منها: (أعلام السُّنن) في شرح البُخَارِيّ، و(معالم السنن) في شرح سنن أبي داود، و(غريب الحديث)، و(كتاب إصلاح غلط الْمُحَدِّثِينَ)، و(كتاب الشرح)، و(كتاب بيان الدعاء)، وغير ذلك»(١)، وقال ابن العماد: «صاحب التّصانيف النّافعة الجامعة، منها: (معالم السُّنن)، و(غريب الحديث)، و (إصلاح غلط الْمُحَدِّثِينَ)، وغيرها»(٢).

ومما يبين هذا التأثر الإيجابي بوضوح: هذه الإطلالة السريعة، والتي يرى القارئُ خلالها سرعة انتفاع الباحثين والدارسين بما خلّف من علم نافع وفقه صحيح لهذه الظّاهرة، ومدى اعتمادهم على جهد الخَطَّابِيّ، فعلى سبيل المثال لا الحصر:

ــ في القرن الخامس الهجريّ: نجد العلامة أحمد بن الحسين بن علي بن موسى، أبو بكر البيهقيّ (٤٥٨هـ) في مصنفه: (معرفة السنن والآثار)، وكتابه: (الأسماء والصفات) أقوالا كثيرة للإمام الخَطَّابِيّ.

ــ وفي نهاية القرن الخامس الهجريّ وبداية القرن السَّادس: يطالعنا الإمام البغويّ (٥١٦هـ) في موسوعته الكبيرة: (شرح السُّنَّة) بكثير من آراء الخَطَّابِيّ.

ــ وفي القرن السَّادس الهجريّ: نجد العلامة ابن هشام اللخميّ (٥٧٧هـ)، وكتابه: (المدخل إلى تقويم اللسان)، وكذا العلامة جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن مُحَمَّد الجوزيّ (٥٩٧هـ) في كتابه: (كشف المشكل من حديث الصحيحين).

ــ وفي نهاية القرن السادس الهجري وبداية السابع: يطالعنا اللغوي النّحوي العلامة الْمُطَرِّزِيّ (٦١٠ هـ)؛ إذ يضمن كتابه: (الْمُغْرِبِ فِي تَرْتِيبِ الْمُعْرِبِ) الكثير والعديد من آراء الخَطَّابِيّ.

ــ وفي القرن السابع: يظهر الإمام النَّوَوِيّ (٦٧٦ هـ)؛ إذ يضمن كتابه: (المنهاج) وغيره من الكتب الأخرى قدرًا كبيرًا من أقوال الشيخ الخَطَّابِيّ.

ــ وفي القرن الثامن الهجريّ: يظهر زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن السَلاميّ، البغداديّ، ثم الدمشقيّ، الحنبليّ (٧٩٥هـ) صاحب: (جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثا من جوامع الكلم)، وكتابه: (شرح حديث لبيك اللهم لبيك) بكثير من آراء الخَطَّابِيّ رحمه الله تعالى.

---

(١) مرآة الجنان:٢/٣٢٧.

(٢) شذرات الذهب: ٤/٤٧٢.

ــ وفي القرن التاسع الهجريّ: الإمام بدر الدين العيني (٨٥٥هـ) في كتابه: (عمدة القاري شرح صحيح البُخَارِيّ).

ــ وفي نهاية القرن التاسع الهجريّ وبداية القرن العاشر: كان الإمام السيوطيّ (٩١١هـ) في كتابه: (الديباج على صحيح مُسْلِم بن الحجاج)، وكذا: (تنوير الحوالك شرح موطأ مالك)، وأيضا العلامة الْقَسْطَلَانِيّ (٩٢٣هـ) في كتابه: (إرشاد الساري لشرح صحيح البُخَارِيّ).

المطلب الثامن: (ما يعد من لَحْن الْمُحَدِّثِينَ في كتب الخَطَّابِيّ، وما لا يعد).

للإنصاف ليس كل ما أورده الخَطَّابِيّ، ولا سيما في مؤلفه: (إصلاح غلط الْمُحَدِّثِينَ) يُعَدُّ على سبيل الجزم من لَحْن الْمُحَدِّثِينَ، بل لا بدّ من الفرق؛ لئلا يكون هناك تحاملٌ على الْمُحَدِّثِينَ وهَضْمٌ لمَا قدموا من خدمة عظيمة، وجهد فاق الحد؛ للحفاظ على حديث النَّبِيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فيُحمل كل ما كتبه الخَطَّابِيّ على أنَّه من لَحْن الْمُحَدِّثِينَ، بل لا بدّ من التريث.

فالذي يعد من لَحْن الْمُحَدِّثِينَ في نظري ما يأتي:

ــ ما حكم عليه الخَطَّابِيّ بأنَّه خطأ، كقول الْمُحَدِّثِينَ:(طول الطُّولَيَيْنِ) (١)؛ وذلك من حديث زَيد بن ثابت رضي الله عنه قالَ: (رأيتُ رسولَ اللهِ ــ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقرأُ في المَغْرب بطُولَى الطُّولَيَيْنِ) (٢).

ــ ما حكم عليه الخَطَّابِيّ بأنَّه غلط، من ذلك: قول الْمُحَدِّثِينَ في (البَرَدَةُ): (البَرْدُ) من حديث عبد الله بن مسعود: (أَصْلُ كُلِّ داءٍ البَرَدَةُ) (٣)، قال الخَطَّابِيّ: «(البَرَدَةُ): مفتوحة (الراء): التُّخمةُ، وأصحابُ الحديث يقولون: (البَرْدُ)، وهو غَلَطٌ» (٤).

وكذا قول الخَطَّابِيّ في حديث: (مَنْ جَمَعَ مالاً من نَهاوِش) (٥): «هكذا يقولُ أصحابُ الحديث: بالنون، وهو غَلَطٌ؛ إنّما هو من: (تَهاوُش)، ووزنُهُ: (تفاعُل) من الهَوْشِ، وهو الاختلاطُ» (٦).

---

(١) ينظر: مرقاة الصعود إلى سنن أبي داود للسيوطي:١/ ٣٢١.

(٢) ينظر: سنن أبي داود، كِتَاب: (الصَّلَاة)، بَاب: (قَدْر الْقِرَاءَة فِي الْمَغْرِب).

(٣) ينظر: اللآلىء المنثورة في الأحاديث المشهورة للزركشي:/ ١٤٦، وفيض القدير شرح الجامع الصغير:١/ ٥٣٢.

(٤) إصلاح غلط الْمُحَدِّثِينَ:/٧٠.

(٥) ينظر: اللآلىء المنثورة في الأحاديث المشهورة:/٢٢٤.

(٦) إصلاح غلط الْمُحَدِّثِينَ:/٦٨.

ــ ما حكم عليه بأنَّه لا يجوز، من ذلك: أنَّه لا يجوز عند الخَطَّابِيّ رواية كلمة: (أُكْلَة) مفتوحة (الألف)؛ لأنّ (الأَكْلَةُ) بمعنى: المَرَّة الواحدة من الأكل، و(الأُكْلَة) بالضَّمِّ: اللقُمَةُ، قال الخَطَّابِيّ: «قولُهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: {ما زالَتْ أُكْلَةُ خَيْبَر تُعَادُّنِي}(١)، قالَ أبو العباس ثَعْلَب: لم يأكلْ رسولُ الله ــ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ــ من تلكَ الشاة إلاّ لُقمَة واحدة، فلا يجوزُ أَنْ يُروَى: (أَكْلَة) مفتوحة (الألف) كما رواهُ بعضُ أصحاب الحديثِ(٢)؛ إنّما (الأَكْلَةُ) بمعنى: المَرَّة الواحدة من الأكل، و(الأُكْلَةُ) بالضَّمِّ: اللقُمَةُ»(٣).

ــ تعقبه قول الْمُحَدِّثِينَ بأنّ الصواب كذا، وذلك على خلاف ما نصّ عليه الْمُحَدّثُونَ(٤)، كقول الخَطَّابِيّ في حديثِ سؤالِ القَبْرِ: {لا دَرَيْتَ ولا تَلَيْتَ} (٥): «هكذا يقولُ الْمُحَدِّثُونَ، والصوابُ: (ولا ائْتَلَيْتَ)، تقديرُه: (افْتَعَلْتَ)، أي: لا اسْتَطَعْتَ، من قولِكَ: (ما أَلَوْتُ هذا الأمر، وما استطعتُهُ)» (٦).

وأيضا قول عامة الرواة: (مُغْوِيات)، ساكنة (الغين) مكسورة (الواو)، وهو خطأ، والصواب: مُشدَّدة (الواو) مفتوحتها جمعُ: (مُغَوّاة) من قولُ عُمَر رضي الله عنه: (إنَّ قُرَيْشًا تريدُ أنْ تكونَ مُغَوّيات لمالِ اللهِ) (٧)، قال الخَطَّابِيّ: «مُشدَّدة (الواو) مفتوحتها جمعُ: (مُغَوّاة)، وهي كالحَفِيرةِ والوَهْدَةِ تكونُ في الأرضِ، وعَوامُّ الرواةِ يقولونَ:(مُغْوِيات) ساكنة (الغين) مكسورة (الواو)،وهو خطأٌ، والصواب هو الأَوَّلُ»(٨).

وهو ما تكلمت به العرب، يقول أَبُو عبيد: «(إنَّ قُرَيْشًا تريدُ أنْ تكونَ مُغْوِيات لمالِ اللهِ) هَكَذَا يرْوى الحَدِيث بِالتَّخْفِيفِ وَكسر (الْوَاو)، وَأما الَّذِي تكلم بِهِ الْعَرَب فــ(المُغَوِّيات)

(١) ينظر: مسند البزار: ١٤/ ٣١٢.

(٢) ينظر: غريب الحديث للخَطَّابِيّ:٣/ ٢٦٢.

(٣) إصلاح غلط الْمُحَدِّثِينَ:/٦٩.

(٤) ينظر: معالم السنن:٤/ ٣٣٣، وغريب الحديث للخَطَّابِيّ:٣/ ٢٦٣، والغريبين في القرآن والحديث:١/ ٩٧، والنهاية في غريب الحديث والأثر:١/ ٦٣، ١٩٥.

(٥) ينظر: صحيح البُخَارِيّ، كِتَاب: (الجَنَائِز)، بَاب: (المَيِّت يَسْمَعُ خَفْقَ النِّعَالِ)، وسنن أبي داود، كِتَاب: (السُّنَّة)، بَاب: (فِي الْمَسْأَلَةِ فِي الْقَبْرِ وَعَذَابِ الْقَبْرِ).

(٦) إصلاح غلط الْمُحَدِّثِينَ:/٦٩.

(٧) ينظر: غريب الحديث للقاسم بن سلام :٣/ ٣٢٤، وغريب الحديث للخطابي:٣/ ٢٣٣، والغريبين في القرآن والحديث:٤/ ١٣٩٥، وغريب الحديث لابن الجوزي:٢/ ١٦٧.

(٨) إصلاح غلط الْمُحَدِّثِينَ:/٣٦.

بِالتَّشْدِيدِ وَفتح (الْوَاو)، واحدتها: (مُغَوَّاة)، وَهِي حُفْرَة كالزُّبية تحفر للذئب وَيجْعَل فِيهَا جدي إِذا نظر الذِّئْب إِلَيْهِ سقط يُرِيدهُ فيصطاد، ومن هَذَا قيل لكل مَهْلَكة: مُغَوَّاة» (١).

ــ القول: بأنَّه خطأ فاحش، كقول الْمُحَدِّثِينَ: (القُصْوَى) في (القَصْواءَ) من حديث النَّبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: {أَنَّهُ رَكِبَ ناقَتَهُ القَصْواءَ يومَ عَرفَةَ}(٢)، قال الخَطَّابِيّ: «(القَصْواءَ): مفتوحة (القاف) ممدودة (الألف) هي المقطوعة طرف الأُذُنِ، يُقالُ: (قَصَوْتُ البعيرَ فهو مَقْصُوٌّ)، ويقالُ: (ناقةٌ قَصْواءُ)، ولا يُقالُ: (جَمَلٌ أَقْصَى)، وأَكثرُ الْمُحَدِّثِينَ يقولونَ: (القُصْوَى)، وهو خطأٌ فاحِشٌ، إنّما (القُصْوَى): نَعْتُ تأنيثِ (الأَقْصَى)، كـ(السُّفْلى) في نَعْتِ تأنيثِ (الأَسْفَلِ)» (٣).

وغير ذلك مما هو واضح وضوحًا بينًا بأنَّه في نظر الخَطَّابِيّ خطأ، أو لَحْن، أو ليس صوابًا.

أمَّا ما كان لغة، أو مسألة خلافيَّة، أو أكثر من رواية، أو حكاية للقولين، أو ما شاكل ذلك فإنَّه في رأي الباحثة لا يعد من لَحْن الْمُحَدِّثِينَ، ومن ذلك:

١ ــ اعتراض العلماء على ما انتهى إليه الْخَطَّابِيّ، وعدم التسليم له:

من ذلك: ضبط الخَطَّابِيّ لكلمة (البَراز) من قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: {اتَّقُوا الْمَلَاعِنَ الثَّلَاثَةَ: الْبَرَازَ فِي الْمَوَارِدِ، وَقَارِعَةِ الطَّرِيقِ، وَالظِّلِّ} (٤) بالباء المفتوحة: اسم للفضاء الواسع من الأرض، كَنّوا به عن حاجة الإنسان، كما كنّوا عنها بالخلاء، يقال: (تبرّز الرّجل) إذا تغوّط، أي: إذا خرج إلى البراز، كما يقال: (تخلّى)، أي: إذا صار إلى الخلاء.

ورأى الخَطَّابِيّ أنَّ أكثر الروّاة يقولونه: بكسر (الباء)، وهذا في نظره غلط، إنمّا(البِراز) بالكسر: مصدر (بارزت الرّجل في الحرب)؛ إذ قال: «(البَراز) بالباء المفتوحة: اسم للفضاء الواسع من الأرض كنّوا به عن حاجة الإنسان، كما كنوا بالخلاء عنه، يقال: (تبرز الرجل): إذا تغوط، وهو أن يخرج إلى البراز، كما يقال: (تخلى): إذا

(١) غريب الحديث لأبي عُبيد القاسم بن سلام:٣/ ٣٢٤.

(٢) ينظر: غريب الحديث للخطابي:٣/ ٢٤١، ٣٦٥.

(٣) إصلاح غلط الْمُحَدِّثِينَ:/٤٦.

(٤) ينظر: سنن أبي داود، كِتَاب: (الطَّهَارَة)، بَاب: (الْمَوَاضِع الَّتِي نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْبَوْلِ فِيهَا).

صار إلى الخلاء، وأكثر الرواة يقولون: (البِراز) بكسر (الباء) وهو غلط، وإنما (البراز) مصدر:(بارزت الرجل في الحرب مبارزة، وبرازًا)» (١).

والذي عليه النَّوَوِيّ أنَّ (الكسر) صحيح، أو أصحّ، وأنَّه ليس غلطًا كما قال الخَطَّابِيّ، يقول المناويُّ: «وجدت بخط النَّوَوِيّ في قطعة كتبها على سنن أبي داود بعد أن نقل قول الخَطَّابِيّ أنَّ الكسر غلط ما نصه: (وليس الكسر غلطًا، بل هو صحيح، أو أصح)»(٢).

وقد نص النَّوَوِيّ على ذلك بقوله: «أَمَّا (الْبَرَازُ) فَقَالَ الْخَطَّابِيُّ: هُوَ هُنَا بِفَتْحِ (الباء)، وهو الفضاء الواسع من الأرض كنُّوا به عَنْ قَضَاءِ الْحَاجَةِ، كَمَا كَنَّوْا عَنْهُ بِالْخَلَاءِ، وَيُقَالُ: (تَبَرَّزَ الرَّجُلُ): إِذَا تَغَوَّطَ، كَمَا يُقَالُ: (تَخَلَّى)، قَالَ: وَأَهْلُ الْحَدِيثِ يَرْوُونَهُ: (الْبِرَازَ) بِكَسْرِ (الْبَاءِ)، وَهُوَ غَلَطٌ هَذَا كَلَامُ الْخَطَّابِيِّ، وَقَالَ غيره: الصَّوَابُ (الْبِرَازُ) بِكَسْرِ (الْبَاءِ)، وَهُوَ الْغَائِطُ نَفْسُهُ كَذَا ذَكَرَهُ أَهْلُ اللُّغَةِ، فَإِذَا كَانَ (الْبِرَازُ) بِالْكَسْرِ فِي اللُّغَةِ هُوَ الْغَائِطُ، وَقَدْ اعْتَرَفَ الْخَطَّابِيُّ بِأَنَّ الرُّوَاةَ نَقَلُوهُ بِالْكَسْرِ تَعَيَّنَ الْمَصِيرُ إِلَيْهِ، فَحَصَلَ أَنَّ الْمُخْتَارَ كَسْرُ(الْبَاءِ)» (٣).

وذكر في (تهذيب الأسماء واللُّغَات) أنَّ ضبطها بالكسر هو الظّاهر أو الصّواب؛ إذ قال: «في الحديث: {اتَّقُوا الْمَلَاعِنَ الثَّلَاثَ: الْبَرَازَ فِي الْمَوَارِدِ، وَالظِّلِّ، وَقَارِعَةِ الطَّرِيقِ}، قال الإمام أَبُو سُلَيْمَانَ الْخَطَّابِيّ: (البَرَازُ) هنا مفتوحة (الباء)، وهو اسم للفضاء الواسع من الأرض كَنَّوْا به عن حاجة الإنسان، كما كنوا عنها بالخلاء، يقال: (تبرز الرجل): إذا تَغوَّط، وهو أن يخرج إلى البراز، كما قيل: (يخلى): إذا صار إلى الخلاء، قال الخَطَّابِيّ: وأكثر الرواة يقولون: (البِراز) بكسر (الباء)، وهو غلط، وإنما (البراز) مصدر: (بارزت الرجل في الحرب مبارزة، وبرازا)، هذا آخر كلام الْخَطَّابِيّ، وذكر بعض من صنف في ألفاظ (المهذب) من الفضلاء أنَّه (البِراز) بكسر الباء، قال: ولا تقل بفتحها، قال: لأنَّ (البِراز) بالكسر كناية عن ثقل الغذاء، وهو المراد، وهذا الذي قاله هذا القائل هو الظاهر أو الصواب»(٤).

---

(١) معالم السنن: ٩/١.

(٢) فيض القدير:١٣٦/١.

(٣) المجموع شرح المهذب:٨٧/٢.

(٤) تهذيب الأسماء واللُّغات:٢٥/٣.

٢ ــ التنبيه على أنهما لغتان:

من ذلك:

ــ كلمة: (الجنازَةُ)، وفيها لغتان: (جِنازة) بكسر الجيم، و(جَنازة) بفتحها على اختلاف، قال الْخَطَّابِيُّ: «في (الجنازة) لغتان: (الكسر)، و(الفتح)، ومنهم مَنْ يَفرقُ بينهما؛ فيجعل (الجَنازة) بفتح (الجيم): بَدَن الميِّت، و(الجِنازة) بالكَسْر: السَّرِيرُ، أخبرني أبو عمر حدثنا أبو العباس ثَعْلَب عن ابن الأعرابيّ قَالَ: (الجِنازَة) بالكسر: السرير (١)» (٢).

ــ كلمة: (النُّبْلُ) بِضَمِّ النُّون وَفَتْحِهَا: حِجَارَةُ الِاسْتِنْجَاءِ (٣)، يقول الْخَطَّابِيّ «قَوْلُهُ ــ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ــ في الاستنجاء: {وأَعِدُّوا النُّبَلَ} (٤) يُروَى بضَمِّ (النونِ) وفَتْحِها، وأكثرُ الْمُحَدِّثِينَ يرويها: (النَّبَل)، مفتوحة (النونِ)، وأجودُهُما الضمّةُ» (٥).

٣ ــ وقوفه عند حد الترجيح:

من ذلك: كلمة (الْمُنْفِقَةُ) من قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الصَّدَقَة: {الْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى، وَالْيَدُ الْعُلْيَا: الْمُنْفِقَةُ، وَالسُّفْلَى: السَّائِلَةُ}(٦)،وهل هي(الْمُنْفِقَةُ)،أو (الْمُتَعَفِّفَةُ)؟ فالذي رجحه الْخَطَّابِيّ (الْمُتَعَفِّفَةُ) بِالْعَيْنِ مِنَ: (الْعِفَّة)؛ لِأَنَّ السِّيَاقَ فِي ذِكْرِ الْمَسْأَلَةِ وَالتَّعَفُّفِ عَنْهَا، قال الْخَطَّابِيّ: «قال أبو داود: اختلف عن أيوب عن نافع في هذا الحديث، قال عبد الوارث: (الْيَدُ الْعُلْيَا): المتعففة، وقال أكثرهم عن حَمَّاد بن زيد عن أيوب: (الْمُنْفِقَة)، وقال واحد عن حَمَّاد: (الْمُتَعَفِّفَة)، قلت: رواية من قال: (المتعففة) أشبه وأصح في المعنى؛ وذلك أنَّ ابن عمر ذكر أنَّ رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال هذا الكلام، وهو يذكر الصدقة والتعفف منها، فعطف الكلام على سببه الذي خرج عليه وعلى ما يطابقه في معناه أولى» (٧).

---

(١) ينظر: الغريبين في القرآن والحديث:١/ ٣٧٧، ومشارق الأنوار على صحاح الآثار:١/ ١٥٦، وإكمَالُ المُعْلِمِ بفَوَائِدِ مُسْلِم:٣/٤٠٣، وغريب الحديث لابن الجوزيّ:١/ ١٧٧.

(٢) غريب الحديث:١/٢٣٤.

(٣) ينظر: غريب الحديث للخطابيّ:٣/٢٢١، والمحكم والمحيط الأعظم لابن سيده:١٠/٣٨٧، والْمُغْرِبِ للمطرزيّ:/٤٥٣، ولسان العرب لابن منظور:١١/٦٤١، ومواهب الجليل في شرح مختصر خليل للرُّعينيّ :١/٢٦٩.

(٤) ينظر: الإمام في معرفة أحاديث الأحكام:٢/ ٤٤٢، ٥٠٧.

(٥) إصلاح غلط الْمُحَدِّثِينَ:/٢٢، ٢٣.

(٦) ينظر: صحيح البُخَارِيّ، كِتَاب:(الزَّكَاة)، بَاب: (لا صَدَقَةَ إِلَّا عَنْ ظَهْرِ غِنًى)، وصحيح مُسْلِم، كِتَاب: (الزَّكَاة)، بَاب:(بَيَان أَنَّ الْيَدَ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى، وَأَنَّ الْيَدَ الْعُلْيَا هِيَ الْمُنْفِقَةُ، وَأَنَّ السُّفْلَى هِيَ الْآخِذَةُ).

(٧) معالم السنن:٢/٧٠.

على أنه يحتمل صحة الروايتين؛ فَـ(الْمُنْفِقَةُ) أَعْلَى مِنَ (السَّائِلَة)، وَ(الْمُتَعَفِّفَةُ) أَعْلَى مِنَ (السَّائِلَة)، قال النَّوَوِيّ: «يَحْتَمِلُ صِحَّةَ الرِّوَايَتَيْنِ؛ فَـ(الْمُنْفِقَةُ) أَعْلَى مِنَ (السَّائِلَة)، وَ(الْمُتَعَفِّفَةُ) أَعْلَى مِنَ (السَّائِلَة)، وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ الْحَثُّ عَلَى الْإِنْفَاقِ فِي وُجُوهِ الطَّاعَاتِ؛ وَفِيهِ دليل لمذهب الجمهور أَنَّ (الْيَدَ الْعُلْيَا): هي الْمُنْفِقَةُ» (١).

٤ ــ الاكتفاء بذكر القولين من غير ترجيح، ولكن مع توضيح الفرق بينهما:

كجواز أن يقال: (نَفِسَتِ المرأةُ)، و(نُفِسَتْ)، الأول بمعنى: حاضت، والثاني هو: النفاس؛ وذلك إذ قال: «قَوْلُهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لأُمِّ سَلَمَةَ حين حاضَتْ: (أَنَفِسْتِ؟) إنَّما هو بفتحِ (النون) وكسرِ (الفاء)، معناه: حِضْتِ. يُقالُ: (نَفِسَتِ المرأةُ): إذا حاضَتْ، و(نُفِسَتْ)، مضمومةُ النونِ: من النِّفاسِ» (٢).

٥ ــ بيان الأشهر من الروايات، وتوضيح ما يتعلق بكل رواية:

نحو كلمة: (إِرْبَهُ) من قول أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: (وَأَيُّكُمْ يَمْلِكُ إِرْبَهُ، كَمَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَمْلِكُ إِرْبَهُ)(٣) بِكَسْرِ (الْهَمْزَةِ) وَإِسْكَانِ (الرَّاءِ)، والثانية: بِفَتْحِ (الْهَمْزَةِ) وَ(الرَّاءِ)؛ فقد ذكر الخطَّابِيّ أَنَّ هَذِهِ اللَّفْظَةَ تُرْوَى عَلَى وَجْهَيْنِ: (الْفَتْحِ) وَ(الْكَسْرِ)، قَالَ وَمَعْنَاهُمَا وَاحِدٌ، وهو: حَاجَةُ النَّفْسِ وَوَطَرُهَا؛ إذ قال: «قولها: (وَأَيُّكُمْ يَمْلِكُ إِرْبَهُ) يروى على وجهين: أحدهما:(الإرب) مكسورة (الألف)، والآخر:(الأَرَب) مفتوحة (الألف) و(الراء)، وكلاهما معناه: وطر النفس وحاجتها، يقال لفلان: (عندي أرب، وإرب)، أي: بغية وحاجة» (٤).

على أنَّه قد يطلق المفتوح على (العضو)، قال النَّوَوِيّ: «قَوْلُهَا: (وَأَيُّكُمْ يَمْلِكُ إِرْبَهُ كَمَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَمْلِكُ إِرْبَهُ) هَذِهِ اللَّفْظَةُ رَوَوْهَا عَلَى وَجْهَيْنِ: أَشْهَرُهُمَا: رِوَايَةُ الْأَكْثَرِينَ (إِرْبَهُ) بِكَسْرِ (الْهَمْزَةِ) وَإِسْكَانِ (الرَّاءِ) وَكَذَا نَقَلَهُ الْخَطَّابِيُّ وَالْقَاضِي عَنْ رِوَايَةِ الْأَكْثَرِينَ(٥)، وَالثَّانِي: بِفَتْحِ (الْهَمْزَةِ) وَ(الرَّاءِ)، وَمَعْنَاهُ بِالْكَسْرِ: الْوَطَرُ وَالْحَاجَةُ، وَكَذَا بِالْفَتْحِ، وَلَكِنَّهُ يُطْلَقُ الْمَفْتُوحُ أَيْضًا عَلَى الْعُضْوِ، قَالَ الْخَطَّابِيُّ فِي

(١) المنهاج:٧/١٢٤.

(٢) إصلاح غلط الْمُحَدِّثِينَ:/٢٤.

(٣) ينظر: صحيح البُخَارِيّ، كِتَاب: (الحَيْض)، بَاب: (مُبَاشَرَة الحَائِض)، وصحيح مُسْلِم، كِتَاب: (الْحَيْض)، بَاب: (مُبَاشَرَة الْحَائِضِ فَوْقَ الْإِزَارِ)، وسنن أبي داود، كِتَاب: (الطَّهَارَة)، بَاب: (فِي الرَّجُلِ يُصِيبُ مِنْهَا مَا دُونَ الْجِمَاعِ).

(٤) معالم السنن:١/٨٤.

(٥) ينظر: إِكمَالُ المُعْلِمِ بفَوَائِدِ مُسْلِم:٢/ ١٢٢.

مَعَالِمِ السُّنَنِ: هَذِهِ اللَّفْظَةُ تُرْوَى عَلَى وَجْهَيْنِ: (الْفَتْحِ)، وَ(الْكَسْرِ)، قَالَ: وَمَعْنَاهُمَا وَاحِدٌ، وَهُوَ حَاجَةُ النَّفْسِ وَوَطَرُهَا، يُقَالُ: (لِفُلَانٍ عَلَى فُلَانٍ إِرْبٌ، وَأَرَبٌ، وَإِرْبَةٌ، وَمَأْرَبَةٌ)، أَيْ: حَاجَةٌ، قَالَ: وَ(الْإِرْبُ) أَيْضًا: الْعُضْوُ، قَالَ الْعُلَمَاءُ: مَعْنَى كَلَامِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهُ يَنْبَغِي لَكُمُ الِاحْتِرَازُ عَنِ الْقُبْلَةِ، وَلَا تَتَوَهَّمُوا مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَنَّكُمْ مِثْلُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي اسْتِبَاحَتِهَا؛ لِأَنَّهُ يَمْلِكُ نَفْسَهُ، وَيَأْمَنُ الْوُقُوعَ فِي قُبْلَةٍ يَتَوَلَّدُ مِنْهَا إِنْزَالٌ أَوْ شَهْوَةٌ أَوْ هَيَجَانُ نَفْسٍ، وَنَحْوُ ذَلِكَ» (١).

٦ ــ صواب ما يرى الْخَطَّابِيّ أنه خطأ بالدليل:

من ذلك: إنكاره على عَامَّةِ الْمُحَدِّثِينَ (الْخُبْث) بِإِسْكَانِ (الْبَاءِ)، وَأنه غَلَطٌ، وَالصَّوَابُ: (الضَّمُّ)، قال الخَطَّابِيّ: «عامة أصحاب الحديث يقولون: (الخبْث) ساكنة (الباء)، وهو غلط، والصواب: (الخبُث) مضمومة (الباء)» (٢)، وهذا الذي عده الخَطَّابِيّ غلطًا، صواب وجائز على سبيل التخفيف عند أهل الْعَرَبِيَّة (٣).

من ذلك أيضا: (صِرَار) فالذي عليه الخَطَّابِيّ أنَّه بِصَادٍ مُهْمَلَةٍ (مَكْسُورَةٍ) وَتَخْفِيفِ (الرَّاءِ)، وَهُوَ مَوْضِعٌ قَرِيبٌ مِنَ الْمَدِينَةِ (٤)، على حين هو بِصَادٍ مُهْمَلَةٍ (مَفْتُوحَةٍ)، وَ(مَكْسُورَةٍ) (٥).

٧ ــ ذهابه إلى خلاف ما نصّ عليه العلماء السّابقون عليه:

كذهاب الخَطَّابِيّ إلى أنَّ الصواب في كلمة: (خُلُوف) من قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: {لَخُلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ}(٦) هُوَ بِضَمِّ (الْخَاءِ) فِيهِمَا، وأنَّ المعنى تغير رائحة الفم، أمَّا (الخَلوف) بفتح (الخاء) فهو الذي يَعِدُ ثُمَّ يُخْلِفُ؛ وذلك إذ قال: «قولُهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: {لَخُلُوفُ فَمِ الصائمِ أَطْيَبُ عندَ اللهِ مِن ريحِ المِسْكِ}، أصحابُ الحديثِ يقولون: (خَلُوف) بفتحِ (الخاءِ)، وإنَّما هو (خُلُوف)

(١) المنهاج: ٢١٦/٧.

(٢) معالم السنن: ١٠/١، ١١.

(٣) ينظر: المنهاج: ٧١/٤، وعمدة القاري شرح صحيح البُخَارِيّ: ٢٧٠/٢.

(٤) يقول البكريُّ: «(صرار): بكسر أوّله، وبالراء المهملة أيضا في آخره: بئر قديمة على ثلاثة أميال من المدينة تلقاء حرّة واقم»، معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع: ٨٣٠/٣.

(٥) ينظر: المنهاج: ٣٥/١١.

(٦) ينظر: صحيح البُخَارِيّ، كِتَاب: (الصَّوْم)، بَاب: (هَلْ يَقُولُ إِنِّي صَائِمٌ إِذَا شُتِمَ؟)، وصحيح مُسْلِم، كِتَاب: (الصِّيَام)، بَاب: (فَضْل الصِّيَام)، وسنن الدارميّ، كِتَاب: (الصَّوْم)، بَاب: (فِي فَضْلِ الصَّائِمِ).

مضمومة (الخاء) مصدر: (خَلَفَ فَمُهُ يخلُفُ خُلُوفًا): إذا تَغَيّرَ، فأَمَّا (الخَلُوفُ) فهو الذي يَعِدُ ثُمَّ يُخْلِفُ» (١).

مع أنَّ الذي حُكِيَ عَنِ القابسيّ فِيهِ: (الْفَتْحُ) وَ(الضَّمُّ)، وأنَّ أَهْل الْمَشْرِقِ يَقُولُونَهُ بِالْوَجْهَيْنِ (٢)، يقول القاضي عِيَاض: «قوله: {لَخُلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ} هكذا الرواية الصحيحة بضم (الخاء)، وكثير من الشيوخ يروونه بفتحها. قال الخَطَّابِيّ: وهو خطأ، وحكى عن القابسيّ فيه الفتح والضم، وقال: أهل المشرق يقولونه بالوجهين» (٣).

٨ ــ بيان أنَّه الأحسن:

من ذلك: ما جاء في التَّلبية: (لبّيْكَ إنَّ الحَمْدَ والنِّعْمَةَ لكَ) (٤)، وأنَّ كسر همزة (إنَّ) هو الأحسن عند الخَطَّابِيّ؛ إذ قال: «قولُهُ: (لبّيْكَ إنَّ الحَمْدَ والنِّعْمَةَ لكَ) (إنَّ) مكسورة (الألف) أَحْسَنُ، وروايةُ العامة: (أَنَّ الحَمْدَ) مفتوحة (الألف) أخبرني أبو عُمَر عن أبي العباس ثَعْلَب قالَ: مَنْ قالَ: (أَنَّ) بفتحِ (الألف) خَصَّ، ومَنْ قالَ: (إنَّ)، بكسرِها عَمَّ»(٥).

على حين صحّ فيها الوجهان (٦)، قال الحميريّ: «يقولون: (لبّيْكَ إنّ الحَمْدَ والنِّعْمَةَ لكَ) بكسر همزة «إنَّ» وفتحها، فالكسر: على الابتداء، والفتح: على معنى: بأنّ الحمد لك»(٧).

٩ ــ اختياره أحد مذاهب النَّحْوِيِّينَ:

كاختياره نصب (جَذَعًا) من قَوْل وَرَقَةَ بْنَ نَوْفَل: (ياليتني فِيهَا جَذَعًا) عَلَى أَنَّهُ خَبَرُ (كَانَ) الْمَحْذُوفَةِ وهو قول الْكُوفِيِّينَ (٨)؛ والذي حَسَّن كونه على تقدير (كان): كثرة

(١) إصلاح غلط الْمُحَدِّثِينَ:/٤٤، وغريب الحديث:٣/٢٣٩، ٢٤٠.

(٢) ينظر: طرح التثريب في شرح التقريب:٤/ ٩٥، وعمدة القاري:١٠/ ٢٥٨، وشرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك: ٢/ ٢٩٣.

(٣) إِكمَالُ المُعْلِمِ بفَوَائِدِ مُسْلِم:٤/١١١.

(٤) ينظر: صحيح البُخَارِيّ، كِتَاب: (الحَجّ)، بَاب: (التَّلْبِيَةِ)، وصحيح مُسْلِم، كِتَاب:(الْحَجّ)، بَاب:(التَّلْبِيَة وَصِفَتِهَا وَوَقْتِهَا)، وسنن أبي داود، كِتَاب:(الْمَنَاسِك)، بَاب:(كَيْفَ التَّلْبِيَةُ؟).

(٥) إصلاح غلط الْمُحَدِّثِينَ:/٥١.

(٦) ينظر: معالم السنن: ٢/ ١٧٣، والمنهاج:٨/٨٨.

(٧) شمس العلوم:٩/٥٩٥١.

(٨) ينظر: المنهاج:٢/٢٠٣، ٢٠٤، والنكت على صحيح البُخَارِيّ:١/ ١٧٦، وعُقودُ الزَّبَرْجَدِ:٣/١٩٥.

استعمالها معها، كقوله تعالى: ﴿يَا لَيْتَنِي كُنْتُ تُرَابًا﴾ (١)، و﴿يَا لَيْتَهَا كَانَتِ الْقَاضِيَةَ﴾(٢).

على حين ذهب آخرون إلى أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى الْحَالِ، وهو مذهب الْبَصْرِيِّينَ، والجمهور (٣)، قال ابن الأثير: «البصرّيّ ينصب ما كان من هذا على الحال، ويحذف الخبر» (٤).

أو أنَّ (ليت) تنصب الجزأين وهي لغة لبني تميم (٥)؛ حملا لها على (أتمنّى) أو(وددت)(٦)، وَحَكَى النَّحْوِيُّونَ أَنّ بَعْضَ الْعَرَبِ يَسْتَعْمِلُهَا بِمَنْزِلَةِ: (وَجَدْتُ)، فيُعَدِّيها إِلى مَفْعُولَيْنِ، ويُجْرِيها مُجْرَى الأَفعال، فَيَقُولُ: (لَيْتَ زَيْدًا شَاخِصًا) (٧).

١٠ ــ حكمه على بعض اللُّغَات دون بعض بالغلط:

من ذلك: ما جاء في كلمة: (ها)؛ فقد جاء فيها (ها) بالقصر، و(هاء) بالمد، و(هَاءَكَ) بِالْمَدِّ وَالْكَافِ، والمختار لدى الخَطَّابِيّ هو المدُّ من قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: {الذَّهَبُ بالذَّهَبِ ربًا إلاّ هاءَ وهاءَ}(٨) ؛ إذ قال: «قولُهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: {الذَّهَبُ بالذَّهَبِ ربًا إلاّ هاءَ وهاءَ} ممدودان، والعامَّةُ تَرْوِيه: (هَا، وهَا) مَقْصُورَيْن، ومعنى (هاءَ): خُذْ، يُقالُ للرجلِ: (هاءَ)، وللمرأة: (هائِي)، وللاثنين من الرجال والنساء: (هاؤُما)، وللرجال: (هاؤُمْ)، وللنساء: (هاؤُنَّ)، وهذا يُستعملُ في الأَمرِ، ولا يُستعملُ في النهي، فإذا قُلتَ: (هاكَ) قَصَرْتَ، وإذا حَذَفْتَ (الكافَ) مَدَدْتَ، فكانت المدَّةُ بدلاً من (كافِ) المخاطبة»(٩).

أما لغة القصر فقد حكم عليها بالغلط، ولم يلتفت إلى الثالثة، قال النَّوَوِيّ: «أَكْثَرُ أَهْلِ اللُّغَةِ يُنْكِرُونَ (هَا) بِالْقَصْرِ، وَغَلَّطَ الْخَطَّابِيُّ وَغَيْرُهُ الْمُحَدِّثِينَ فِي رِوَايَةِ الْقَصْرِ، وَقَالَ:

(١) سورة النبأ، من الآية :/٤٠.

(٢) سورة الحاقة، الآية:/٢٧.

(٣) ينظر: الهمع:١/٤٩١.

(٤) البديع في علم الْعَرَبِيَّة:١/ ٥٦٤.

(٥) ينظر: خزانة الأدب:١٠/ ٢٣٦.

(٦) ينظر: البديع في علم الْعَرَبِيَّة:١/ ٥٦٤.

(٧) ينظر: الصحاح:١/٢٦٥، ولسان العرب:٢/٨٧.

(٨) ينظر: صحيح البُخَارِيّ، كِتَاب: (البُيُوع)، بَاب: (مَا يُذْكَرُ فِي بَيْعِ الطَّعَامِ وَالحُكْرَةِ)، وسنن ابن ماجه، كِتَاب: (التِّجَارَات)، بَاب: (الصَّرْف وَمَا لَا يَجُوزُ مُتَفَاضِلًا يَدًا بِيَدٍ).

(٩) إصلاح غلط الْمُحَدِّثِينَ:/٤٥.

الصَّوَابُ الْمَدُّ وَالْفَتْحُ، ولَيْسَتْ بِغَلَط، بَلْ هِيَ صَحِيحَةٌ كَمَا ذَكَرْنَا وَإِنْ كَانَتْ قَلِيلَةً، قَالَ الْقَاضِي: وَفِيهِ لُغَةٌ أُخْرَى (هَاءَكَ) (١) بِالْمَدِّ وَالْكَافِ» (٢).

١١ ــ الجزم بوجه مع أنَّ في الوجه الآخر متَّسعًا:

كضبطهم كلمة: (سَلَمًا) من قَوْله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: {فَأَخَذَهُمْ سَلَمًا فَاسْتَحْيَاهُمْ}(٣) بِوَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: بِفَتْحِ (السِّينِ) وَ(اللَّامِ)، وَالثَّانِي: بِإِسْكَانِ (اللَّامِ) مَعَ كَسْرِ (السِّينِ) وَفَتْحِهَا، وهو الأكثر، يقول القاضي عِيَاض:« قَوْله: {فَأَخَذَهُمْ سَلَمًا} بِفَتْح (السِّين) وَ(اللَّام) كَذَا ضَبَطه بَعضهم، وضبطناه عَن الْأَكْثَر بِسُكُون (اللَّام)، وَالْأول أشبه، وَمَعْنَاهُ: أسرى، وَ(السَّلَم) بِالْفَتْحِ: الْأَسير؛ لِأَنَّهُ أسلم وَترك، وَأما (السَّلْم) بِسُكُون (اللَّام) وَفتح (السِّين) وَكسرهَا فَالصُّلْح»(٤) .

وفي (إِكمَالُ المُعْلِمِ بفَوَائِدِ مُسْلِم) ذكر أنَّ الرِّوَايَةُ الْأُولَى أَظْهَرُ؛ إذ قال: «{فَأَخَذَهُمْ سَلَمًا} كذا ضبطناه بسكون (اللام)، وفي نسخة: (سَلَمًا) بفتح اللام، وكذا ضبطناه عن هشام بن أحمد الفقيه عن أبي علي الغسانيّ، وهو أظهر هنا، أي: أسارى، و(وَالسَّلَم): الأسير، سمي بذلك لأنَّه أسلم، و(السَّلْمُ، والسِّلْم) بسكون (اللام) وكسر (السين) وفتحها: الصلح، وهو السلام أيضًا؛ وقوله: {فَاسْتَحْيَاهُمْ} يدل على صحة الرواية بالفتح في (اللام)، وأنها أظهر» (٥).

والذي جزم به الخَطَّابِيّ فتح (السين)، و(اللام) مع جواز الوجه الآخر(٦)، قال ابن الأثير: « قال الخَطَّابيُّ: أَنَّهُ (السَّلَمُ) بِفَتْحِ (السِّينِ) وَ(اللَّامِ)، يُرِيدُ: الِاسْتِسْلَامَ والإذعان، كَقَوْلِه تَعَالَى:﴿ وَأَلْقَوْا إِلَيْكُمُ السَّلَمَ﴾(٧)، أَيْ: الِانْقِيَادَ، وَهُوَ مصدرٌ يَقَعُ عَلَى الْوَاحِدِ وَالِاثْنَيْنِ وَالْجَمِيعِ، وَهَذَا هُوَ الْأَشْبَهُ بالقضية؛ فَإِنَّهُمْ لَمْ يُؤْخَذوا عَنْ صُلْح، وَإِنَّمَا أُخِذوا قَهْرًا وأَسْلَمُوا أنفُسهم عَجْزًا، وللأوَّل وجْه؛ وَذَلِكَ أَنَّهُمْ لَمْ تَجْرِ مَعَهُمْ حَرْب، وَإِنَّمَا لمَّا

(١) ينظر: إِكمَالُ المُعْلِمِ بفَوَائِدِ مُسْلِم:٥/ ٢٦٣، ومطالع الأنوار على صحاح الآثار:٦/ ١٠٠.

(٢) المنهاج:١٢/١١.

(٣) ينظر: صحيح مُسْلِم، كِتَاب: (الْجِهَاد وَالسِّيَر)، بَاب: (قَوْل الله تَعَالَى: ﴿وَهُوَ الَّذِي كَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنْكُمْ﴾).

(٤) مشارق الأنوار على صحاح الآثار:٢/ ٢١٧.

(٥) إِكمَالُ المُعْلِمِ بفَوَائِدِ مُسْلِم:٦/ ٢٠٢.

(٦) ينظر: المنهاج:١٢/١٨٧.

(٧) سورة النساء، من الآية:/٩٠.

عجَزوا عَنْ دفْعهم أَوِ النَّجاة مِنْهُمْ رَضُوا أَنْ يُؤْخذوا أَسْرى ولَا يُقتلوا، فَكَأَنَّهُمْ قَدْ صُولحوا علَى ذَلكَ»(١).

١٢ ــ القول بأنَّه الصحيح:

ومن ذلك:

ــ رواية الفعل: (أَسْلَم) ماضيًا بالفتح، ومضارعًا بالرفع، وهما روايتان مشهورتان من قَوْله صلَّى اللهُ عَلَيْه وَسلَّمَ: {مَا منْكُمْ منْ أَحَد إلا وقد وُكِّلَ به قَرينُهُ منَ الْجنِّ، قَالُوا: وَإِيَّاكَ، قَالَ: وَإِيَّايَ إِلَّا أَنَّ اللَّهَ أَعَانَني عَلَيْه، فَأَسْلَمَ فَلَا يَأْمُرُني إِلَّا بِخَيْر} (٢).

يقول الْخَطَّابِيُّ: «عامَّة الرواة يقولونَ: (فأَسْلَمَ) على مذهب الفعْل الماضي، يريدونَ: أنّ الشيطان قد أَسْلَمَ إلاّ سُفيانَ بنَ عُيَيْنة فإنَّهُ يقولُ: (فأَسْلَمُ)، أي: أَسْلَمُ من شرِّه، وكانَ يقولُ: الشيطانُ لا يُسْلِمُ» (٣).

ومع أنَّ الروايتين مشهورتان إلا أنَّ الصحيح لدى الْخَطَّابِيّ هو الرفع، ورَجَّحَ الْقَاضي عِيَاضُ الْفَتْحَ (٤)؛ إذ قال: «{إِلَّا أَنَّ اللَّهَ أَعَانَني عَلَيْه، فَأَسْلَمَ فَلَا يَأْمُرُني إِلَّا بِخَيْر} رَوَيْنَاهُ بالضبطين من الرفع والفتح، فمن رفع تأولها: فَأَسْلَمُ أَنَا منْه، وهي التي صحح الْخَطَّابِيّ ورجَّح، ومن فتح جعله صفة للقرين من الإسلام، وهي عندي أظهر؛ بدليل قوله: {فَلَا يَأْمُرُني إِلَّا بِخَيْر}» (٥).

ــ كلمة: (الْكِبر) بإِسْكَان (الْبَاء) وَفَتْحهَا من قَوْلُهُ صلَّى اللَّهُ عَلَيْه وَسلَّمَ: {اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ منَ الْكَسَل وَسُوء الْكبَر} (٦)، قَالَ الْقَاضي عِيَاض: «{أَعُوذُ بِكَ منَ الكَسَل وَسُوء الكِبَر} رَوَيْنَاهُ بسكون (الباء) وفتحها، فمن سكن أراد: التعاظم والعفو، ومن فتح أراد: الخرف وسوء الحال في أرذل العمر» (٧).

---

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر:٢/ ٣٩٤.

(٢) ينظر: صحيح مُسْلِم، كتاب: (صفَة الْقيَامَة وَالْجَنَّة وَالنَّار)، بَاب:(تَحْرِيش الشَّيْطَان وَبَعْثه سَرَايَاهُ لفتْنَة النَّاس، وَأَنَّ مَعَ كُلِّ إِنْسَان قَرِينًا).

(٣) إصلاح غلط الْمُحَدِّثِينَ:/ ٥٨، ٥٩.

(٤) ينظر: مشارق الأنوار على صحاح الآثار:٢/ ٢١٨، والمنهاج:١٥٧/١٧.

(٥) إكمَال المُعْلِم بفوَائِد مُسْلِم:٣٥٠/٨.

(٦) ينظر: صحيح مُسْلِم، كتاب: (الذِّكْر وَالدُّعَاء وَالتَّوْبَة وَالاسْتغْفَار)، بَاب:(التَّعَوُّذ منْ شَرِّ مَا عُمِلَ وَمنْ شَرِّ مَا لَمْ يُعْمَلْ).

(٧) مطالع الأنوار على صحاح الآثار:٣/ ٣٢٩.

وَبِالْفَتْحِ جزم الْهَرَوِيّ، وَصَوَّبَهُ الْخَطَّابِيّ، وَرجحه القَاضِي، يقول السيوطي: «{وَسُوء الْكبر} ضبط بِسُكُون (الْبَاء)، أَي: التعظم على النَّاس، وَبِفَتْحِهَا، أَي: الْهَرم، وَبِه جزم الْهَرَوِيّ، وَصَوَّبَهُ الْخطابِيّ، وَرجحه القَاضِي» (١)؛ وَيعَضِّدُهُ رِوَايَةُ النَّسَائِيّ: {وَسُوءِ الْعُمُرِ} (٢)، قَالَ الْقَاضِي عِيَاض: «بفتح (الباء) ذكره الْهَرَوِيّ، وبالوجهين ذكره الْخَطَّابِيّ، وصوب الفتح، ويعضده رواية النَّسَائِيِّ: {وَسُوءِ الْعُمُرِ}» (٣).

١٣ ــ مخالفته أكثر الرواة:

من ذلك: ما جاء في كلمة (سَمِعَ) من قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: {سَمِعَ سَامِعٌ بحمدالله}(٤) وأن أكثر الرواة على فَتْح (الْمِيم) مِنْ (سَمَّعَ) وَتَشْدِيدِهَا، وَمَعْنَاهُ: بَلَّغَ سَامِعٌ قَوْلِي هَذَا لِغَيْرِهِ، وَقَالَ مِثْله؛ تَنْبِيهًا عَلَى الذِّكْرِ فِي السَّحَرِ وَالدُّعَاءِ فِي ذَلِكَ، وَالثَّانِي: كَسْرُهَا مَعَ تَخْفِيفِهَا ومعناه: شَهِدَ شَاهِدٌ عَلَى حَمْدِنَا لِلَّهِ تَعَالَى عَلَى نِعَمِهِ وَحُسْنِ بَلَائِهِ.

وضبطها الْخَطَّابِيّ وَآخَرُونَ بِكَسْرِ (الميم) مَعَ تَخْفِيفِهَا، مع أنَّ أكثر الرّواة على فَتْح (الْمِيمِ) مِنْ (سَمِعَ) وَتَشْدِيدِهَا(٥)، وهو المختار لدى الْقَاضِي عِيَاض(٦)، وصاحب الْمَطَالِعِ(٧)، قال النَّوَوِيّ: «أَمَّا{سَمِعَ سَامِعٌ} فَرُوِيَ بِوَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: فَتْحُ (الْمِيمِ) مِنْ (سَمَّعَ) وَتَشْدِيدِهَا، وَالثَّانِي: كَسْرُهَا مَعَ تَخْفِيفِهَا، وَاخْتَارَ الْقَاضِي هُنَا وَفِي الْمَشَارِقِ وَصَاحِبُ الْمَطَالِعِ: التَّشْدِيدَ، وَأَشَارَ إِلَى أَنَّهُ رِوَايَة أَكْثَرِ رُوَاةِ مُسْلِمٍ، قَالَا: وَمَعْنَاهُ: بَلَّغَ سَامِعٌ قَوْلِي هَذَا لِغَيْرِهِ، وَقَالَ مِثْلَهُ؛ تَنْبِيهًا عَلَى الذِّكْرِ فِي السَّحَرِ وَالدُّعَاءِ فِي ذَلِكَ،

---

(١) الديباج على صحيح مُسْلِم بن الحجاج:٦/ ٧٢.

(٢) ينظر: السنن الصغرى للنَّسَائِيّ، كِتَاب: (الِاسْتِعَاذَة)، باب: (الِاسْتِعَاذَة مِنَ الْبُخْلِ)، باب: (الِاسْتِعَاذَة مِنْ فِتْنَةِ الدُّنْيَا)، والسنن الكبرى للنَّسَائِيّ، كِتَاب: (الِاسْتِعَاذَة)، باب:(الِاسْتِعَاذَة مِنَ الْبُخْلِ)، باب:(الِاسْتِعَاذَة مِنْ شَرِّ فِتْنَةِ الدُّنْيَا)، كِتَاب:(عَمَل الْيَوْمِ وَاللَّيْلَة)، باب:(الِاسْتِعَاذَة فِي دُبُرِ الصَّلَوَاتِ).

(٣) إِكمَالُ المُعْلِمِ بفَوَائِدِ مُسْلِم:٨/ ٢١٧.

(٤) ينظر: صحيح مُسْلِم، كتاب: (الذِّكْر وَالدُّعَاء وَالتَّوْبَة وَالِاسْتِغْفَار)، بَاب: (التَّعَوُّذ مِنْ شَرِّ مَا عُمِلَ وَمِنْ شَرِّ مَا لَمْ يُعْمَلْ)، وسنن أبي داود، كِتَاب: (الْأَدَب)، بَاب: (مَا يَقُولُ إِذَا أَصْبَحَ)، والسنن الكبرى للنَّسَائِيّ، كِتَاب: (السِّيَر)، بَاب:(الدُّعَاء إِذَا أَسْحَرَ)، كِتَاب:(عَمَل الْيَوْمِ وَاللَّيْلَة)، باب: (مَا يَقُولُ إِذَا كَانَ فِي سَفَرٍ فَأَسْحَرَ).

(٥) ينظر: معالم السنن: ٤/ ١٤٥، ومطالع الأنوار:٥/ ٥٠٨، والكاشف عن حقائق السنن:٦/ ١٨٩٥، وعُقُودُ الزَّبَرْجَدِ: ٢/ ٤٩٨.

(٦) ينظر: إِكمَالُ المُعْلِمِ بفَوَائِدِ مُسْلِم:٨/ ٢١٤، ومشارق الأنوار على صحاح الآثار:٢/٢٢١.

(٧) ينظر: مطالع الأنوار على صحاح الآثار:٥/ ٥٠٨، والكاشف عن حقائق السنن:٦/ ١٨٩٥.

وَضَبَطَهُ الْخَطَّابِيُّ وَآخَرُونَ بِالْكَسْرِ وَالتَّخْفِيفِ، قَالَ الْخَطَّابِيُّ مَعْنَاهُ: شَهِدَ شَاهِدٌ عَلَى حَمْدِنَا لِلَّهِ تَعَالَى عَلَى نِعَمِهِ، وَحُسْنِ بَلَائِهِ» (١).

١٤ ــ التوجيه النحويّ لما ورد عن الْمُحَدِّثِينَ من غير إصدار حكم:

كرواية الْمُحَدِّثِينَ لكلمة: (موضوع) من قول النَّبِيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: {خَيْرٌ موضوعٌ فاستكثِرْ منهُ} (٢) بالرفع والجر (٣)، قال الخَطَّابِيّ: «في حديث أبي ذَرٍّ رضي الله عنه: أَنَّهُ سأَلَ رسولَ الله، صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن الصلاة، فقالَ: {خَيْرٌ موضوعٌ فاستكثِرْ منهُ} يُروى على وجهين: أحدهما: أَنْ يكونَ (موضوعٌ) نَعْتًا لما قَبْلَهُ، يُريدُ: أَنَّها خيرٌ حاضرٌ فاستكثر منه، والوجهُ الثاني: أَنْ يكونَ الخيرُ مضافًا إلى الموضوع، يريُدُ: أَنَّها أَفْضَلُ ما وُضعَ من الطاعاتِ، وشُرِعَ من العباداتِ» (٤).

المطلب التاسع:(أنماط اللَّحْن):

هل يقتصر (اللَّحْن) في معناه على الخطأ في الإعراب كما نصّ على ذلك ابن الشَّجَرِيّ (٥)، وابن الأثير (٦)، والسَّخَاوِيُّ (٧)، وغيرهم، وعلى هذا لا يسمى الخطأ في غير الإعراب لحنًا مما هو خاص باللُّغَة؟

الجواب على هذا: استعمال اللَّحْن في قضية الخطأ في الإعراب خاصة فيما يبدو لي هو الكثير الغالب، لكنّه قد يرد بهذا المعنى وهو الخطأ ــ أيضًا ــ ولكن في صور أخرى غير الإعراب، منها: اللَّحْن في تغيير المخرج أو الصِّفة؛ بدليل قول السيوطيِّ: « أمَّا ألقاب الحروف فذكرها النَّحويون؛ لفائدتين: إحداهما: لأجل الإدغام؛ ليعرف ما يدغم في غيره؛ لقربه منه في المخرج والصفة أو في أحدهما، وما لا يدغم؛ لبعده منه في ذلك، والثانية: بيان الحروف الْعَرَبيَّة حتَّى ينطق من ليس بعربي بمثل ما ينطق به

(١) المنهاج:٣٩/١٧.

(٢) ينظر: غريب الحديث للخطابي:٢٢٧/٣، ٣/ ٣٦٤.

(٣) ينظر: عُقودُ الزَّبَرْجَدِ على مُسْنَد الإمَام أَحْمد:٢/ ٢٩٥، ٢٩٦.

(٤) إصلاح غلط الْمُحَدِّثِينَ:/٢٩.

(٥) ينظر: ما اتفق لفظه واختلف معناه:/٣٧٦.

(٦) ينظر: النهاية في غريب الحديث: ٢٤١/٤.

(٧) ينظر: الغاية في شرح الهداية:١٨١/١.

العربي، فهو كبيان رفع الفاعل ونصب المفعول، فكما أنَّ نصب الفاعل ورفع المفعول لَحْن في اللُّغَة الْعَرَبيَّة ، كذلك النُّطق بحروفها مخالفة مخارجها»(١).

بل إنَّ بعض الباحثين ذكر أنَّ (اللَّحْن) يشمل الخطأ في أبنية الألفاظ ودلالتها وأصواتها، وتراكيب كلماتها، وحتى الإقواء في الشعر؛ إذ قال: «إنَّ اللَّحْن لا يقتصر على الخطأ في حركات الإعراب، بل هو يشمل الخطأ في أبنية الألفاظ ودلالتها وأصواتها، وتراكيب كلماتها، وهو ما كان يعنيه كل من أَلَّف في لَحْن العامة من القدامى والْمُحَدِّثِينَ، ويظهر ذلك بوضوح من الأمثلة التي عالجوها في كتبهم، بل إنَّه ليشمل الإقواء في الشِّعر» (٢).

(١) الهمع:٣/٤٩٤.

(٢) الحديث النَّبَوِيّ الشَّرِيف وأثره في الدراسات اللغويَّة والْعَرَبيَّة:/٤١٠، ٤١١.

المبحث الثاني:(مسائل اللَّحْن عند الْمُحَدِّثِينَ).

وفيه مطلبان:

المطلب الأول:(المسائل النحويَّة)، وهي:

نصب المثنى وجره بـــ(الألف):

من ذلك: ما جاء عَنْ عِكْرِمَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: {تَعَلَّمُوا الزَّهْرَاوَانِ: الْبَقَرَةَ، وَآلَ عِمْرَانَ}، وما جاء عَنْ أَبِي أُمَامَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: {تَعَلَّمُوا الْقُرْآنَ، فَإِنَّهُ يَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ شَافِعًا لِأَصْحَابِهِ، وَعَلَيْكُمْ بِالزَّهْرَاوَانِ: الْبَقَرَةِ وَآلِ عِمْرَانَ} (١) ممَّا ظاهره أنَّ المثنى: (الزَّهْرَاوَانِ) ورد في حديث أفصح الخلق صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ منصوبًا ومجرورًا بغير الياء.

أقول: المثنى هو:(ما دل على اثنين أو اثنتين بزيادة ألف ونون أو ياء ونون على آخره)، بشروط هي:

ــ الإفراد، لأنَّ المثنى لا يثنى مرة أخرى.

ــ الإعراب، فلا يثنى المبني، أما (هذان، هاتان، اللذان، اللتان) فهي ملحقة بالمثنى، وليست مثناة حقيقة.

ــ التنكير، فتقول في نحو: (ورقة، شجرة): (ورقتان، شجرتان)، وكذا الأعلام مثل:(مُحَمَّد، عمر، عليّ) تثنى، فنقول: (محمدان، عمران، عليَّان)، وكذلك الأسماء التي بها الألف واللام مثل: (الشوط، الطريق) تقول: (الشوطان، الطريقان) بعد أن يُتصور أنَّ هذه الأعلام قبل تثنيتها شملها التنكير بمعنى أنَّ الاسمين (مُحَمَّد، مُحَمَّد) قبل تثنيتهما اختلط كل منهما بالآخر بحيث لا يتميز هذا من ذاك، ثم حدثت التثنية، وبالمثل يتصور في كلمة: (الشوطان)، أو أنْ يقال: المثنى يأتي للنكرات والمعارف دون تفريق.

ــ ألا يكون مركبا: سواء أكان مركبًا مزجيًّا أو إسناديا أو إضافيا، أما المركب المزجي مثل: (مَعْدِ يكَرب)، والإسنادي مثل: (جادَ الربُّ) فعند التثنية تسبقهما كلمة (ذَوَا) مع المذكر، أو (ذَوَاتَا) مع المؤنث، وتبقى الكلمة المركبة دون تثنية، فيقال:

(١) ينظر: الْمُحَدِّث الْفَاصِل بَيْنَ الرَّاوِي وَالْوَاعِي:/٥٢٩.

(ذَوَا مَعْد يكرب)، أو (ذَوَا جَادَ الرّب)، وأما المركب الإضافي فتثنى الكلمة الأولى منه، فتقول: (عَبْدَا الله).

ــ الاتفاق في اللفظ والمعنى، فلا يثنى نحو: (فاطمة، سامية)؛ لاختلافهما لفظًا ومعنى.

ــ أن يكون المفرد الذي يثنى له ثان في الوجود، فلا يثنى نحو: (الشمس)، (القمر)؛ لأنَّه لا ثاني لهما.

ــ عدم الاستغناء عن تثنيته بتثنية غيره، وقد عدَّ الجوجريُّ هذه الشروط بقوله: «الإفراد، والإعراب، وعدم التركيب، والتنكير، وقبول التثنية، احترازا عما لا ثاني له في الوجود، كـــ (شمس) و (قمر) إذا روعيت الحقيقة، واتفاق اللفظ، واتفاق المعنى، وعدم الاستغناء عن تثنيته بتثنية غيره» (١).

والمثنى بهذه الشروط: يرفع بِـــ (الْألف) نِيَابَة عَن:(الضمة)، وَينصب بِـــ(الْيَاءِ) نِيَابَة عَن: (الفتحة)، ويجر بـــ(الْيَاءِ) نِيَابَة عَن:(الكسرة)، تَقول: (جَاءَنِي الزيدان)، وَ(رَأَيْت الزيدين)، و(مررت بالزيدين).

وفي المثنى وما ألحق به لغة أخرى، وهي لزوم (الألف) رفعًا ونصبًا وجرًا (٢)، قال الْمُرَادِيّ: «أحسن ما خرج عليه قراءة: ﴿إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ (٣)» (٤).

وعلى هذه اللُّغَة يمكن تخريج قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: {تَعَلَّمُوا الزَّهْرَاوَانِ: الْبَقَرَةَ، وَآلَ عِمْرَانَ}، وقوله عليه الصلاة والسلام: {وَعَلَيْكُمْ بِالزَّهْرَاوَانِ: الْبَقَرَةِ، وَآلِ عِمْرَانَ} (٥)؛ أو أنَّ ذلك سبيله الحكاية، ولا إشكال.

---

(١) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب:١٩٤/١.

(٢) قال السيوطي: «لُغَة مَعْرُوفَة عزيت لكنانة، وَبني الْحَارِث بن كَعْب، وَبني العنبر، وَبني الهجيم، وبطون من ربيعَة، وَبكر بن وَائِل، وزبيد، وخثعم، وهمدان، وفزارة، وعذرة»، همع الهوامع:١٤٥/١.

(٣) سورة طه، من الآية:٦٣/.

وينظر تخريج القراءة في: الحجة في القراءات السبع لابن خالويه:٢٤٢/، والحجة للقراء السبعة للفارسيّ:٥/ ٢٣١، ٢٣٢، وحجة القراءات لابن زنجلة:٤٥٤/.

(٤) توضيح المقاصد:٣٣٠/١.

(٥) الْمُحَدِّث الْفَاصِل بَيْنَ الرَّاوِي وَالْوَاعِي:٥٢٩/.

نصب الأسماء الستة ورفعها وجرها بعد اسم الإشارة (هاهنا):

(ها) للتنبيه، و(هنا) اسم إشارة للمكان القريب بهاء التنبيه وبدونها، قال ابن الناظم: «يشار إلى المكان القريب بـــ (هنا)، وقد تلحقه هاء التنبيه، فيقال: (هاهنا)» (١).

وعند ابن هشام أنها للقريب أيضًا؛ إذ قال: «يشار إلى المكان القريب: بـــ(هنا)، أو (هاهنا)، نحو: ﴿إِنَّا هَاهُنَا قَاعِدُونَ﴾ (٢)» (٣).

وفيها اللُّغَات الثلاث، قال ابن يعيش: «يجوز إدخالُ (هاءِ) التنبيه عليها كما تُدخِله على (ذَا)، فتقول: (هَا هُنَا)، و(هاهَنا)، و(هاهِنا)» (٤)، وقال الأشموني عند حديثه عن قول ابن مالك:

وَبِهُنَا أَوْ هاهُنَا أَشِرْ إِلَى ... دَانِي الْمَكَانِ وَبِهِ الْكَافَ صِلا (٥).

«(وَبِهُنَا) المجردة من (ها) التنبيه، (أَوْ هِهُنَا) المسبوقة بها، (أَشِرْ إِلَى دَانِي الْمَكَانِ)، أي: قريبه، نحو: ﴿إِنَّا هَاهُنَا قَاعِدُونَ﴾ (٦)» (٧).

وللمكان البعيد عند السيوطي؛ إذ قال: «يشار للبعيد أَيْضًا بـــ(هِنا) بِكَسْر الْهَاء، وَ(هَنا) بِفَتْحِهَا» (٨).

وقد تأتي للزمان، قال ابن هشام: «(هنا) للمكان، نحو: ﴿إِنَّا هَاهُنَا قَاعِدُونَ﴾، وقد تأتي للزمان، وقد حمل عليه: ﴿هُنَالِكَ ابْتُلِيَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ (٩)، ﴿هُنَالِكَ دَعَا زَكَرِيَّا﴾(١٠)» (١١).

وقال ابن الناظم: «قد يراد بـــ (هنا): الزمان» (١٢).

---

(١) شرح ابن الناظم:/٥٣.

(٢) سورة المائدة، من الآية:/٢٤.

(٣) أوضح المسالك:١/١٣٧.

(٤) شرح المفصل:٢/٣٧٠.

(٥) ينظر: ألفية ابن مالك:/١٥.

(٦) سورة المائدة، من الآية:/٢٤.

(٧) شرح الأشمونيّ على ألفية ابن مالك:١/ ١٢٣.

(٨) الهمع:١/ ٣٠٤.

(٩) سورة الأحزاب، من الآية:/١١.

(١٠) سورة آل عمران، من الآية:/٣٨.

(١١) تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد:/١٢٨.

(١٢) شرح ابن الناظم:/٥٣.

والأسماء الستة ترفع بـــ(الواو)، وتنصب بـــ(الألف)، وتجر بـــ(الياء)، لكنَّها جاءت على ألسنة بعض الْمُحَدِّثِينَ بعد (هاهنا) مرفوعة ومنصوبة ومجرورة.

ومن ذلك: ما ذكره الرَّامَهُرْمُزِيِّ من أنَّه من لَحْن الْمُحَدِّثِينَ؛ إذ قال: «حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ زَكَرِيَّاء، حَدَّثَنَا الصَّلْتُ بْنُ مَسْعُود، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ عَنْ بَعْضِ الْمَشْيَخَة: أَنَّ رَجُلًا أَتَى مَنْزِلَ إِبْرَاهِيمَ، فَقَالَ:(أَهَاهُنَا أَبَا عِمْرَانَ؟) فَسَكَتَ إِبْرَاهِيمُ، فَقَالَ: أَهَاهُنَا أَبِي عِمْرَانَ؟ فَقَالَ إِبْرَاهِيمُ: قُلِ الثَّالِثَةَ وَادْخُلْ» (١).

أما النَّصب فعلى أنَّه منادى حذفت منه أداة النِّداء؛ لأنَّه مضاف، وأما الرفع فعلى الابتداء، وقد ذكر ابن دُرَيد الرفع على لسان بعضهم؛ إذ قال: «حدّثنا أَبُو حَاتِم قَالَ: حدّثنا الْأَصْمَعِي قَالَ: حدّثنا أَبُو عَمْرو بن الْعَلَاء قَالَ: كنت بِالْيمن فجئتُ دَارًا أسأَل عَن رجل فَقلت: أهاهنا أَبُو فلَان؟ فَقَالَ لي قَائِل من الدَّار: أُسْمُكْ فِي الرَّيم، أَي: اصعدْ فِي الدَّرَج، والسِّماكان: نجمان من نُجُوم السَّمَاء، أَحدهمَا: يسمّى الرامح، وَالْآخر: الأعْزَل، فالأعْزَل منزل من منَازِل الْقَمَر، والسَّمَك: مَعْرُوف» (٢).

وأما الجر فقد فسروا (أهاهنا) بمعنى: (إلى هذا)، قال الْخَطَّابِيّ: «قولُهُ:(أَهَاهُنَا غُرْتَ؟) يُرِيدُ: (إليه ذَهَبْتَ)» (٣).

وقد نص على ذلك ابن الجوزي في غريبه قائلا: «فِي الحَدِيث:(أهاهنا غرت؟) يُرِيد: (إِلَى هَذَا ذهبت)» (٤)، وابن الأثير في غريبه بقوله: «فِي حَدِيث عُمَرَ: «(أَهَاهُنَا غُرْتَ؟)، أَيْ: (إلى هَذا ذَهَبْتَ؟)» (٥)، وابن منظور؛ إذ قال: «أَما مَا وَرَدَ فِي حَدِيثِ عُمَرَ ــ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ــ: (أَهاهنا غُرْت)، فَمَعْنَاهُ: (إِلى هَذَا ذَهَبْتَ)» (٦).

كأنَّ المراد في هذه الحالة من قوله: (أَهَاهُنَا أَبِي عِمْرَانَ؟)، أي: (إلى أبي عمران ذهبت).

---

(١) الْمُحَدِّث الْفَاصِل بَيْنَ الرَّاوِي وَالْوَاعِي:/٥٢٨.

(٢) الجمهرة:٢/٨٥٥.

(٣) غريب الحديث للخَطَّابِيّ:٢/ ٥٩.

(٤) غريب الحديث لابن الجوزي:٢/١٥٥.

(٥) النهاية في غريب الحديث والأثر:٣/٣٩٣.

(٦) لسان العرب: ٥/ ٣٩ ــ

والأسهل من هذا أنْ يكون الكلام على حذف مضاف، وقد بقي المضاف إليه على حاله، وكأنَّ الأصل: (أَهَاهُنَا أَبِي عِمْرَانَ؟)، أي: (أَهَاهُنَا منزل أبي عمران؟)، وبقي المضاف إليه على جره؛ يؤيد ذلك قراءة من قرأ: ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ﴾ (١) بجر (الْآخِرَةَ) (٢) على تقدير: (والله يريد ثواب الآخرة).

وقول الشاعر:

أَكُلَّ امْرِئٍ تَحْسَبِينَ امْرَأً ... ونارٍ تَوَقَّدُ بالليل نَارَا (٣).

على أنَّ أصله: (وكل نارٍ)، فحذف (كل)، وبقي المضاف إليه على جرّه.

الخبر الواقع بعد (لَوْلَا):

باختصار شديد أطلق الجمهور وجوب حذف الخبر الواقع بعد (لَوْلَا)؛ بدليل قول السيوطي: «أطلق الْجُمْهُور وجوب الْحَذف» (٤)، والذي عليه ابن هشام أنَّ وجوب حذف الخبر بعد (لَوْلَا) هو قول أكثر النَّحْوِيِّينَ؛ إذ قال: «قَالَ أَكْثَرهم: يجب كَون الْخَبَر كونًا مُطلقًا محذوفًا» (٥).

وكانت النتيجة أنَّ ما ورد بخلاف ذلك مما ظاهره أنَّ الخبر ورد مذكورا بعد (لَوْلَا) تحريف ولَحْن، ومن ذلك: حكمهم على قوله عليه الصلاة والسلام: {لَوْلَا قَوْمُكِ حَدِيثُو عَهْدٍ بِكُفْرٍ لَأَسَسْتُ البَيْتَ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ}.

وقول المعريّ:

يُذِيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ ... فَلَوْلاَ الغِمْدُ يُمْسِكُهُ لسَالا (٦).

---

(١) سورة الأنفال، من الآية:/٦٧.

(٢) ينظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها:١/ ٢٨٢.

(٣) من (المتقارب)، لأبي دؤاد حارثة بن الحجاج الإياديّ، وقيل: لعدي بن زيد العباديّ.

وموطن الشاهد قوله: (ونارٍ)؛ إذ حذف المضاف (كل)، وأبقى المضاف إليه مجرورًا كما كان قبل الحذف.

ينظر: الكامل:١/ ٢٢٩، ٣/٧٥، والمسائل الحلبيات:/٧٩، والإنصاف: ٢/ ٣٨٦، واللباب:١/ ٤٣٥، وشرح التسهيل:١/ ٣٨٨، وتحرير الخصاصة:٢/ ٣٩٩، وتمهيد القواعد: ٣/ ١٢٥٢، والتصريح:١/ ٧٣٩.

(٤) الهمع:٢٩٣/١.

(٥) المغني:/٣٥٩.

(٦) من (الوافر)، لأبي العلاء المعريّ.

وموطن الشاهد قوله: (يُمْسِكُهُ)؛ ووجه الاستشهاد: ذكر الخبر بعد (لَوْلَا)؛ لأنَّ الإمساك كون مقيد دلَّ عليه دليل وهو المبتدأ، فإنَّ شأن (الغِمْد) الإمساك.

ينظر: ديوان سقط الزند لأبي العلاء المعري:/١٠، وتوضيح المقاصد:٤٨٦/١، وتحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة:١٨٠/١ ومغني اللبيب:٣٦٠، وتخليص الشواهد:/٢٠٨، وتعليق الفرائد:٢٨/٣، والتصريح:٢٢٥/١، وحاشية الصبان:٣١٦/١.

بالتحريف واللَّحْن، قال السيوطي: «منه قوله صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: {لَوْلَا قَوْمُكِ حَدِيثُو عَهْدٍ بِكُفْرٍ لَأَسَسْتُ البَيْتَ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ}، فإن كان عليه دليل جاز الحذف والإثبات، نحو: (لَوْلَا أنصار زيد حموه لم ينج)، ومنه بيت المعريّ السابق، والجمهور أطلقوا فيه وجوب الحذف؛ بناء على أنه لا يكون بعدها إلا كونا مطلقًا ... قلت: والظاهر أنَّ الحديث حرفته الرواة؛ بدليل أنَّ في بعض رواياته:(لَوْلَا حدْثَانُ قَوْمِكِ)، وهذا جار على القاعدة، وقد بينت في كتاب أصول النحو من كلام ابن الضائع وأبي حيان أنَّه لا يستدل بالحديث على ما خالف القواعد النحوية(١)؛ لأنَّه مرويّ بالمعنى، لا بلفظ الرسول، والأحاديث رواها العجم والمولدون، لا من يحسن الْعَرَبيَّة ، فأدوها على قدر ألسنتهم، وكـ(لَوْلَا) فيما ذكر (لوما)، نبَّه عليه ابن النحاس في تعليقه على المقرب(٢)» (٣).

والأولى: الأخذ بمذهب الرُّمَّانيّ، وابن الشَّجَريّ، والشَّلَوبين، وهو أنَ الخبر بعد (لَوْلَا) ليس بواجب الحذف على الإطلاق، بل فيه تفصيل (٤)، قال الْمُرَاديّ: «ذهب الرُّمَّانيّ، وابن الشَّجَريّ، والشَّلَوبين إلى أنَّ الخبر بعد (لَوْلَا) ليس بواجب الحذف على الإطلاق، بل فيه تفصيل» (٥).

وأما ابن هشام فقد دافع عن بيت المعريّ بقوله: «لحن جمَاعَة مِمَّن أطلق وجوب حذف الْخَبَر المعري فِي قَوْله فِي وصف سيف:

يُذِيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ ... فَلَوْلَا الغِمْدُ يُمْسِكُهُ لسَالا.

وَلَيْسَ بجيد؛ لاحْتِمَال تَقْدِير (يمسكهُ) بدل اشْتِمَال على أَنَّ الأَصْل (أَن يمسكهُ)، ثمَّ حذفت (أَن) وارتفع الْفِعْل، أَو تَقْدِير(يمسِكهُ) جملَة مُعْتَرضَة، وَقيل: يحْتَمل أَنه حَال من الْخَبَر الْمَحْذُوف» (٦).

---

(١) ينظر: الاقتراح:/ ٧٦ــ ٨٦.

(٢) يقول ابن النحاس: «(لوما) كـ (لَوْلَا) في أنَّها حرف يمتنع به الشيء لوجود غيره، وحكمها كحكمها أيضًا»، التعليقة على المقرب:/١٦١.

(٣) الهمع:٣٩٣/١.

(٤) ينظر: مغني اللبيب:/٣٦٠، والمقاصد النحوية:١/ ٥١٦، والتصريح:٢٢٥/١، وحاشية الصبان:٣١٧/١.

(٥) الجنى الداني:/٦٠٠.

(٦) مغني اللبيب:/٣٦٠.

ــ والتفصيل الذي أخذ به غير الجمهور لم يخرج عن كونه على ثلاثة أضرب، وهي:

أولا: مخبر عنه بكون غير مُقيد.

ثانيا: مخبر عنه بكون مقيد لا يدرك معناه عند حذفه.

ثالثا: مخبر عنه بكون مقيد يدرك معناه عند حذفه.

فالأول نحو: (لَوْلَا زيد لزارنا عمرو)، فمثل هذا يلزم حذف خبره؛ لأنَّ المعنى: (لَوْلَا زيد على كل حال من أحواله لزارنا عمرو)، فلم تكن حالٌ من أحواله أوْلى بالذّكر من غيرها، فلزم الحذف لذلك؛ ولما في الجملة من الاستطالة المحوجة إلى الاختصار.

الثاني: وهو المخبر عنه بكون مقيّد، ولا يدرى معناه إلا بذكره، نحو: (لَوْلَا زيد غائب لم أزرك)، فخبر هذا النوع واجب الثبوت؛ لأنّ معناه يجهل عند حَذفه.

ومنه: قول النَّبِيّ صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:{لَوْلَا قَوْمَكِ حَدِيثُو عَهْدٍ بِكُفْرٍ}، أو{حَدِيثٌ عَهْدُهُمْ بِكُفْرٍ}، فلو اقتصر في مثل هذا على المبتدأ لظنّ أنَّ المراد: (لَوْلَا قومك على كُلّ حَال من أحوالهم لنقضت الكعبة)، وهو خلاف المقصود؛ لأنَّ من أحوالهم بُعد عهدهم بالكفر فيما يستقبل، وتلك الحال لا تمنع من نقض الكعبة وبنائها على الوجه المذكور، ومن هذا النوع: قول عبد الرحمن بن الحارث لأَبِي هُرَيْرَةَ: (إِنِّي ذَاكِرٌ لَكَ أَمْرًا، وَلَوْلَا مَرْوَانُ أَقْسَمَ عَلَيَّ لَمْ أَذْكُرْهُ لَكَ) (١).

الثالث: وهو المخبر عنه بكَون مُقيّد يُدرَك معناه عند حذفه، كقولك: (لَوْلَا أخو زيد ينصره لغلب)، و(لَوْلَا صاحب عمرو يعينه لعجز)، فهذه الأمثلة وأمثالها يجوز فيها إثبات الخبر وحَذفه (٢).

النصب على المصدريَّة بفعل متروك اللفظ من غير تنوين:

من ذلك: ما جاء فِي الْحَدِيث: «أَنَّه ــ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ــ قَالَ لصَفِيَّة بِنْت حُيَيٍّ(٣) حِينَ قِيلَ لَهُ يَوْمَ النَّفْر: إِنَّها نَفِسَت أَو حَاضَتْ، فَقَالَ: {عَقْرَى حَلْقَى مَا أَراها إِلَّا

(١) ينظر: صحيح البُخَارِيّ، كِتَاب: (الصَّوْم)، بَاب: (الصَّائِم يُصْبِحُ جُنُبًا).

(٢) ينظر: العدة في إعراب العمدة:١٦٩/١، وشرح أبيات المغني:١١٨/٥.

(٣) وقيل: لأُمِّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

ينظر: معجم المناهي اللفظية وفوائد في الألفاظ:/٤٥٦.

حابِسَتنا}(١)، مَعْنَاهُ: عَقَر اللَّهُ جَسدَها وحلَقها، أَي: أَصابها بِوَجَعٍ فِي حَلْقها، كَمَا يُقَالُ: (رأَسَه، وعضَده، وصَدَره) إِذا أَصاب رأْسَه وعضُدَه وصَدْره» (٢).

قال العينيُّ: «{عَقْرَى حَلْقَى}، أَي: عقرهَا الله وحلقها، يَعْنِي: أَصَابَهَا وجع فِي حلقها خَاصَّة، وَهَكَذَا يروِيهِ الْمُحَدِّثُونَ غير منون بِوَزْن: (غَضَبي)، حَيْثُ هُوَ جَاءَ على الْمُؤَنَّث وَالْمَعْرُوف فِي اللُّغَة التَّنْوِين على أَنه مصدر فعل مَتْرُوك اللَّفْظ، تَقْدِيره: (عَقَرَها الله عقرًا)، و(حلقها حلقًا)، وَيُقَال لِلْأَمْرِ الَّذِي يتعجب مِنْهُ: (عقرًا حلقًا)، وَيُقَال أَيْضا لِلْمَرْأَة إِذا كَانَت مؤذية مشؤمة» (٣).

والذي عليه مجد الدين الفيروزآباديّ أن ترك تنوين(عَقْرًا حَلْقًا): قليل، أو من لَحْن المُحَدِّثينَ ، أو هو غيرُ مَعْرُوفٍ في اللُّغَةِ؛ وذلك إذ قال: «(عَقْرًا حَلْقًا) بالتَّنْوِين، وتَرْكُهُ قليلٌ، أو من لَحْن المُحَدِّثينَ: أَصابَها اللّهُ تعالى بوَجَعٍ في حَلْقِها»(٤)، وقال الزبيديُّ: «(عَقْرًا حَلْقًا) بالتَّنْوِينِ علَى أَنَّهُ مصدَرُ فِعْلٍ مَتْرُوكِ اللَّفْظِ، تقديرُه: (عَقَرَها اللّهُ عَقْرًا)، و(حَلَقَها اللهُ حَلْقًا)، وتَرْكُهُ قَلِيل، بل غيرُ مَعْرُوفٍ في اللُّغَةِ، أَو هو من لَحْن المُحَدِّثينَ»(٥).

وجعل الْخَطَّابِيُّ ذلك على غير القياس، قال البغويُّ: «قَالَ الْخَطَّابِيُّ: هَكَذَا يُرْوَى عَلَى (فَعْلَى)، وَقِيَاسُهُ فِي الْكَلَامِ: (عُقْرًا وَحُلْقًا)، كَقَوْلِهِمْ: (تُعْسًا وَنُكْسًا) عَلَى مَذْهَبِ الدُّعَاءِ، يَعْنِي: عَثَرَهَا اللَّهُ عَثْرًا» (٦).

والحق أن (عَقْرَى حَلْقَى) من الكلمات الجارية على اللسان، ولا يتواطأ معها القصد وهو دعاء لا يراد وقوعه (٧)، بل عادة العرب التكلم بمثله على سبيل التلطف، ولا

(١) ينظر: سنن ابن ماجه، كتَاب: (الْمَنَاسِك)، بَاب: (الْحَائِض تَنْفِرُ قَبْلَ أَنْ تُوَدِّعَ).
(٢) معجم ابن الأعرابي:٥٠٦/٢.
(٣) عمدة القاري شرح صحيح البُخَارِيّ:١٩٠/٢٢.
(٤) القاموس المحيط:/ ٨٧٦.
(٥) تاج العروس من جواهر القاموس:١٣/ ٩٢.
(٦) شرح السُّنَّة:٢٣٥/٧.
(٧) البحر المحيط الثجاج في شرح صحيح الإمام مُسْلِم بن الحجاج:٥٧٠/٢٢.

إشكال في ترك التنوين في قولهم: (عَقْرَى حَلْقَى)؛ إذ ذلك لغة قُرَيْشٍ (١)، قال المُهَلَّبُ الأَسَدِيُّ «{عقْرَى حَلْقَى} لُغَةُ قُرَيْشٍ» (٢).

وممن صوبه: أبو عبيد، قال الشيخ الزرقاني:«صَوَّبَهُ أَبُو عُبَيْدٍ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ: الدُّعَاءُ بِالْعَقْرِ» (٣)، وقال الْقَسْطَلَانِيّ: «{عَقْرَى حَلْقَى} بفتح أوّلهما من غير تنوين، وجوّزه أهل اللُّغَة»(٤) وهو عند النَّوَوِيّ صحيح فصيح؛ وذلك إذ قال: «أَمَّا قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: {عَقْرَى حَلْقَى} فَهَكَذَا يَرْوِيهِ الْمُحَدِّثُونَ بِالْأَلِفِ الَّتِي هِيَ أَلِفُ التَّأْنِيثِ، وَيَكْتُبُونَهُ بِالْيَاءِ، وَلَا يُنَوِّنُونَهُ، وَهَكَذَا نَقَلَهُ جَمَاعَةٌ لَا يُحْصَوْنَ مِنْ أَئِمَّةِ اللُّغَةِ وَغَيْرِهِمْ عَنْ رِوَايَةِ الْمُحَدِّثِينَ، وَهُوَ صَحِيحٌ فَصِيحٌ»(٥).

الاستثناء بـــ(لَيْسَ):

قال الزَّجَّاجِيُّ: «كان سِيبَوَيْهِ مستمليا لحَمَّاد بن سَلَمَةَ، وكان حَمَّاد فصيحًا، فاستملاه يومًا قول رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: {لَيْسَ مِنْ أَصْحَابِي أَحَدٌ إِلَّا وَلَوْ شِئْتُ لَأَخَذْتُ عَلَيْهِ لَيْسَ أَبَا الدَّرْدَاءِ}، فقال سِيبَوَيْهِ: (لَيْسَ أَبُو الدَّرْدَاءِ)، فصاح به حَمَّاد: لحنت يا سِيبَوَيْهِ ، ليس هذا حيث ذهبت، إنما هو استثناء، فقال سِيبَوَيْهِ: لا جرم والله، لأطلبن علمًا لا تلحنني معه، فمضى ولزم مجلس الأخفش مع يعقوب الحضرميّ والخليل وسائر النَّحْوِيِّينَ » (٦).

وقال ابن هشام: «هذه المسألة كانت سبب قراءة سِيبَوَيْهِ النَّحو؛ وذلك أنَّه جاء إلى حَمَّاد بن سَلَمَةَ لكتابة الحديث، فاستملى منه قوله: {لَيْسَ مِنْ أَصْحَابِي أَحَدٌ إِلَّا وَلَوْ شِئْتُ لَأَخَذْتُ عَلَيْهِ لَيْسَ أَبَا الدَّرْدَاءِ}، فقال سِيبَوَيْهِ: (لَيْسَ أَبُو الدَّرْدَاءِ)، فصاح به حَمَّاد: لحنت يا سِيبَوَيْهِ إنما هذا استثناء، فقال سِيبَوَيْهِ: والله لأطلبن علمًا لا يلحنني معه أحد، ثم مضى، ولزم الخليل وغيره» (٧).

---

(١) ينظر: التوضيح لشرح الجامع الصحيح:٢٨/ ٥٦٤، واللامع الصبيح:١٥/ ١٩٥، وعمدة القاري:٢٢/ ١٩٠، وإرشاد الساري لشرح صحيح البُخَارِيّ:٩/ ٩٦.

(٢) الْمُخْتَصَرُ النَّصِيحُ:٢/١٨٥.

(٣) شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك:٢/٥٧١.

(٤) إرشاد الساري لشرح صحيح البُخَارِيّ:٣/٢٥٩.

(٥) المنهاج:٨/١٥٣.

(٦) مجالس العلماء:/١١٨.

(٧) مغني اللبيب:١/٣٨٧.

هكذا سرد الزَّجَّاجِيُّ ومن بعده ابن هشام وغيره (١) القصة من غير قبول أو رفض، أو تقوية أو تضعيف، وفي الوقت نفسه لم يذكر سِيبَوَيْهِ على حد علمي أثرا لهذه الحكاية من قريب أو بعيد.

وعلى فرض ثبوتها، وأنها من مسائل الاستثناء، وأنَّ سِيبَوَيْهِ قال: (أَبُو الدَّرْدَاء) فالخطب يسير وأنَّ الذي نطق به سِيبَوَيْهِ يجري على سنن الْعَرَبيَّة ؛ ويؤيده الواقع اللغويّ، وخير ما يحتج به في هذا الشأن: قراءة من قرأ: (تبت يدا أَبُو لَهب)(٢)، وقولهم: (عَليّ بن أَبُو طَالب)، وَ(مُعَاوِيَة بن أبو سُفْيَان) (٣) على الحكاية؛ لئلا يغير من الاسم شَيْء، فيشكل على السَّامع، قال العيني: «قرئ: (تبت يدا أَبُو لَهب)، كَمَا قيل: (عَليّ بن أَبُو طَالب)، وَ(مُعَاوِيَة بن أبو سُفْيَان)، لِئَلَّا يُغير مِنْهُ شَيْء، فيشكل على السَّامع»(٤).

وممن نص على ذلك أيضا: ابن حجر(٥)،والْقَسْطَلَانِيّ (٦)، والقاري (٧)، والولويّ(٨).

(١) ينظر: أخبار النَّحْوِيِّينَ الْبَصْرِيِّين:/ ٣٥، وطبقات النَّحْوِيِّينَ واللُّغَوِيِّينَ:/ ٦٦، وتاريخ العلماء النَّحْوِيِّينَ من الْبَصْرِيِّينَ وَالْكُوفِيِّينَ وغيرهم:/ ٩٣، ونزهة الألباء في طبقات الأدباء:/ ٤٢، ومعجم الأدباء:٣/ ١١٩٩، وإنباه الرواة على أنباه النحاة:٢/ ٣٥٣، وبغية الوعاة:١/ ٥٤٨. ومن تاريخ النحو العربي:/٢١٠.

(٢) ينظر: الكشاف:٤/ ٨١٤، ومفاتيح الغيب:٣٢/ ٣٥٠، وفتح القدير:٥/ ٦٢٧، وفتح البيان:٤٣٨/١٥.

(٣) في ذلك أقوال ذكرها الإمام ابن هشام في تذكرته، ونص عليها الإمام السيوطيّ بقوله: « قال ابن هشام في تذكرته: مَن كتب: (وكتبه علي بن أبو طالب، ومعاوية بن أبو سفيان)، ففيه أقوال: أحدها: ما ظهر لي أنه كُتب على أصل لام الكلمة، ولا ينطق به، لو تكلم به إلا بالياء، كما كتبت: (الصلوة)، و(الربو) بالواو، والثاني: أن (الواو) في ذلك حشو، وأن الآخر طالب، وأنَّ (الضمة)، و(الفتحة)، و(الكسرة) تقع على (الياء)؛ لاختلاط الأب بما بعده، وكونه غير مضاف؛ وذلك لأنَّ (أبا طالب، وأبا سفيان، وأبا عمرو بن العلاء) ليس لهم اسم غير ذلك. ومن قال: (عبد مناة، وصخر، وزبان) فقد غلط، والثالث: أنَّه لا أصل للواو خطًّا ولا لفظًا، إنَّما هي(واو) كتبت بخط المصاحف، قائمة منتصبة معرفة تعريف (الواو)، فظن أنَّها (واو)، حكى ذلك ابن الأنباريّ، أي: في كتاب المصاحف، والرابع: أنَّه على الحكاية، فكأنَّ الرفع سابق في الأسماء، وهذه يغلب عليها الرفع، فكتبت عليه، أي: الشخص الذي يقال له:(أبو طالب)»، عُقودُ الزَّبَرْجَدِ:٣/ ٢٥٤.

(٤) عمدة القاري:٨/ ٢٣٢.

(٥) ينظر: فتح الباري:٤/ ٣٠.

(٦) ينظر: إرشاد الساري:٦/ ٨٤.

(٧) ينظر: مرقاة المفاتيح:٦/٢٢٨٠.

(٨) ينظر: البحر المحيط الثجاج:٢٢/ ٢٨٥.

وأما الاستثناء فقد جاء بعد (إلا) الرفع على الابتداء والخبر محذوف، ومن هذه الأحاديث النَّبَوِيَّة الواردة في هذا الشأن: {فَلَمَّا انْصَرَفُوا، أَحْرَمُوا كُلُّهُمْ إِلَّا أَبُو قَتَادَةَ} (١)، وقوله عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: {كُلُّ أُمَّتِي مُعَافًى إِلَّا الْمُجَاهِرُونَ} (٢).

نظيرُه في كتاب اللَّه تعالى: قَراءَة ابن كَثير وَأَبِي عَمرو: (وَلَا يَلْتَفِت مِنْكُم أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتُكَ إِنّه مُصِيبُهَا مَا أَصَابَهُم) (٣)، فـ (امْرَأَتُكَ) مرفُوعٌ بالابتِدَاء، والجمْلَة خَبره، وَلَا يجُوزُ أَنْ تجعَل(امْرَأَتُكَ) بَدَلًا؛ لأنّها لم تسرِ مَعَهُم، فيتضَمّنها ضَمير المخَاطَبين؛ ودَلّ على أنَّها لم تسرِ معهم قِراءَة النّصْب

وهكذا الحديث: (لَيْسَ أَبُو الدَّرْدَاءِ) لم يخرج عن القراءة السبعية المتواترة وغيرها، وكذا الأحاديث الأخرى التي جاءت على هذا النمط، والتي لم يقل أحد إنَّ بها ــ لا قدر الله ــ لحنًا.

ومما يذكر في هذا السياق أنَّ الدكتور/ كمال بشر نص على أنَّ إعراب الأسماء الخمسة يغلب عليه أن يكون بـــ(الواو)؛ إذ قال: «إعراب الأسماء الخمسة يغلب عليه أن يكون بـــ(الواو) في كل الحالات الإعرابيَّة، فقد جاء بهما في حالتي النصب والجر، كما في قولهم مثلا: (كانت سلاحًا ذو حدين)، (خالف البلاغيون أبو عبيدة)، و(في كتاب الجاحظ وكتاب أبو عبيدة)» (٤)

على كل حال القول بأنَّ ما نطق به سِيبَوَيْهِ سبيله الحكاية، أو أنَّه رفع على الابتداء والخبر محذوف أحسن مما ذكره الدكتور/ كمال بشر.

نصب المجرور وما عطف عليه:

من ذلك: قول الرَّامَهُرْمُزِيِّ: «مِنَ اللَّحْنِ مَا يُسْتَقْبَحُ، وَلَا يُزِيلُ الْمَعْنَى، كَقَوْلِ بَعْضِ الْمُحَدِّثِينَ: (لَبَّيْكَ بِحَجَّةً وَعُمْرَةً) مَعًا بِنَصْبِهِمَا» (٥).

(القران) هو: أَن يقرن بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَة، أَي: يجمَع بَيْنَهُمَا بنيَّة وَاحدَة، وَتَلْبِيَة وَاحدَة، وإِحرام وَاحد، وَطَوَاف وَاحد، وَسَعْي وَاحد، فَيَقُولُ: (لَبَّيْكَ بِحَجَّةٍ وَعُمْرَةٍ)، قال ابن

(١) ينظر: صحيح البُخَارِيّ، كتاب: (جزاء الصيد)، بَاب: (لا يُشِيرُ المُحْرِمُ إِلَى الصَّيْدِ لِكَيْ يَصْطَادَهُ الحَلاَلُ).

(٢) ينظر: الْمُخْتَصَرُ النَّصِيحُ فِي تَهْذِيبِ الْكِتَابِ الْجَامِعِ الصَّحِيحِ، كِتَاب: (الْأَدَب)، بَاب: (سَتْر الْمُؤْمِنِ عَلَى نَفْسِهِ)، وشَـوَاهِد التَّوضيح وَالتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح:/ ٩٤.

(٣) ينظر: معاني القراءات:٤٦/٢، والحجة للقراء السبعة:٣/ ١٦٩، ٣٧١/٤، وحجة القراءات:/ ٢٤٧.

(٤) دراسات في علم اللُّغَة:/٢٧١.

(٥) الْمُحَدِّث الْفَاصِل بَيْنَ الرَّاوِي وَالْوَاعِي:/٥٢٨.

منظور: «(قَرَنَ الحجَّ بِالْعُمْرَةِ قِرانًا): وَصلَها» (١)، وهُوَ أَفْضَل مِنَ الإِفْرادِ والتَّمتُّع عند أبي حنيفة (٢).

على أنه جاء في الحديث: (لَبَّيْكَ عُمْرَةً وَحَجًّا)، وقد فسر أبو البقاء النصب على أنَّه مفعول به لفعل محذوف تقديره: (أُرِيد عمْرَة)، أَو (نَوَيْت عمْرَة)؛ وذلك إذ قال: «فِي حَدِيثه:(لَبَّيْكَ عُمْرَةً وَحَجًّا) النصب بِفعل مَحْذُوف تَقْدِيره:(أُرِيد عمْرَة)، أَو (نَوَيْت عمْرَة)» (٣).

أو أنَّ ذلك جاء على سبيل الإقحام الذي هو عبارة عن إدخال شيء بين شيئين، قال ناظر الجيش: «الإقحام: عبارة عن إدخال شيء بين شيئين دون أن يكون ذلك الموضوع محلّا لذلك الشيء» (٤)، فيصح أن (الباء) مقحمة، ومن نظائره: اطراد إقحام (اللام) بين المتضايفين، يقول أبو حيان: «اطرد إقحام (اللام) بين المتضايفين، إذا كان المضاف إليه معرفة» (٥).

وكذا إقحام (الواو) نبَّه على ذلك الخليل؛ إذ قال: «قَول الله عز وَجل: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ (٦) مَعْنَاهُ: يصدون، وَ(الْوَاو) فِيهِ وَاو إقحام، وَمثله: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى وَهَارُونَ الْفُرْقَانَ وَضِيَاءً﴾ (٧) مَعْنَاهُ: آتَيْنَا مُوسَى وَهَارُون الْفرْقَان ضِيَاء، لَا مَوضِع (الْوَاو) هَهُنَا إِلَّا أَنَّهَا أدخلت حَشْوًا» (٨).

ومن إقحام الأسماء قوله: (ترى أَرْبَاقَهم مُتَقَلِّديها) (٩)، قال أبو حيان: «قالوا في (ترى أَرْبَاقَهم مُتَقَلِّديها): إنه يخرج على إقحام الأرباق، كأَنَّه قال: تراهم متقلديها، أي: متقلدي

---

(١) لسان العرب: ٣٣٦/١٣.

(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر: ٤/ ٥٢.

(٣) إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النَّبَوِيّ:/٣٤.

(٤) تمهيد القواعد:٣٦٥٣/٧،٣٦٥٤.

(٥) ارتشاف الضرب: ٣/ ١٣٠٣.

(٦) سورة الحج، من الآية:/ ٢٥.

(٧) سورة الأنبياء، من الآية:/ ٤٨.

(٨) الجمل: /٣٠٥.

(٩) صدر بيت من (الوافر)، للفرزدق، وعجزه: (إذا صَدِئَ الحديدُ على الكُمَاةِ).

وموطن الشاهد قوله: (أَرْبَاقَهم)؛ وذلك لإقحام الاسم لدى أبي حيان بين مفعولي (ترى)؛ إذ الأصل: تراهم متقلديها.

ينظر: شرح ديوان الفرزدق:١٨٤/١، ومعاني القرآن للفراء:٢٧٧/٢، ومجاز القرآن:٨٤/٢، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج:٨٣/٤، وتهذيب اللُّغة:١٠٨/١، والمسائل البصريَّات:٥٧٢/١، ولسان العرب:٧٣/٨.

الأرباق، والمضاف إلى الشيء يعامل معاملة ما أضيف إليه إذا جاز أن تلفظ بما أضيف إليه، وأنت تريده، نحو قولهم: (اجتمعت أهل اليمامة)؛ لأنَّك تقول: (اجتمعت اليمامة)، وأنت تريد أهلها، وكذلك أيضًا يجوز:(ترى أَرْبَاقَهم مُتَقَلِّديها)؛ لأنَّك تقول: تراهم مُتَقَلِّديها، أي: متقلدي الارباق» (١).

ومما جاء في إقحام الأسماء أيضًا: إقحام (زيد) بين المنادى وما أضيف إليه في قول الشاعر:

يا زيدُ زيدَ اليعْملاتِ الذُّبلِ (٢).

فقد أقحم (زيدا) الثاني بين (زيد) الأول، وبين ما أضافه إليه.

وقال البغداديُّ في قول حسّان رضي الله عنه:

أَتَانَا فَلم نعدل سواهُ بِغَيْرِهِ... نبيٌّ أتى من عند ذي العرش هَادِيَا (٣)

: «حمل على إقحام لفظة (سوى)، حتى يكون التقدير: أتانا نبي فلم نعدله بغيره، أو على إقحام لفظ (غير) حتى يكون مآله: أتانا نبي فلم نعدل سواه به، لظهر المعنى بلا ريب، وإقحام الأسماء، ولا سيما المبهمات كثيرة، مثل قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾(٤)» (٥).

وممن نبه على إقحام الأفعال: السُّهَيْلِيُّ بقوله: «فهذا الذي حملهم على إقحام لفظ الفعل عند إرادتهم إضافة الظروف إلى الأحداث» (٦).

ولعل ذلك جاء على سبيل الحكاية أعني دخول (الباء) على المفعول، كدخولها على (نِعْمَ)، قال ابن الوراق: «أما جَوَاز دُخُول (الْبَاء) عَلَيْهِمَا فَإِنَّ ذَلِك عندنَا على معنى

(١) التذييل:٤/٢٢.

(٢) من مشطور (الرجز)، لعبد الله بن رواحة رضي الله عنه، ونسبه سِيبَوَيْهِ في الكتاب إلى بعض ولد جرير، ونسبه المبرد في الكامل لعمر بن لجأ، وبعده: (وزَيْدَ دَاري الفَلاة المَجْهَلِ).

وموطن الشاهد قوله: (زيدُ زيدَ اليعْملاتِ)؛ وذلك لإقحام الاسم بين المضاف والمضاف إليه.

ينظر: الديوان:/١٥٢، والكتاب :٢/ ٢٠٥، والكامل:٣/١٦٠، والمقتضب:٤/ ٢٢٩، واللامات للزجاجي:/١٠٢، وشرح أبيات سِيبَوَيْهِ:٢/ ٤٢، والمفصل:/ ٦٧، وشرح الكافية الشافية:٣/ ١٣٢٠، ومغني اللبيب:/ ٥٩٦.

(٣) من (الطويل)، نسبه ابن هشام والبغداديّ لسيدنا حسّان رضي الله عنه، وليس في ديوانه.

ينظر: مغني اللبيب:١/ ٢١٣؛ وشرح شواهد المغني:١/ ٤٦١، وشرح أبيات المغني:٤/ ١٦، ١٧.

(٤) سورة الشورى، من الآية :/١١.

(٥) شرح أبيات مغني اللبيب:٤/١٨.

(٦) نتائج الفكر:/٧٤.

الْحِكَايَة، كَأَنَّهُ حكى مَا قَالَ لَهُ، وحروف الْجَرّ تدخل على الْفِعْل الَّذِي لَا شُبْهَة فِيهِ على هَذَا الْوَجْه، كَمَا قَالَ:

(والله مَا زَيْدٌ بِنَامَ صَاحِبُهْ...) (١)، فَإِذا جَازَ دُخُول (الْبَاء) على طَرِيق الْحِكَايَة، فَلَيْسَ بمنكور دُخُول (الْبَاء) على(نِعْمَ) الَّتِي فِيهَا بعض الْإِشْكَال، فقد ثَبت بِمَا أوردناه أَنَّهَا فعل لَا اسْم» (٢).

ومن ذلك قول الشاعر:

فأجبتُ قَائِلَ كيفَ أَنْتَ بِصَالِحٌ؟ ... حَتَّى مَلِلْتُ وملَّنِي عُوَّادِي (٣).

وعلى فرض أن الإقحام لا يبطل عمل العامل إلا أنَّ للحكاية أثرا بالغا في هذا التوجيه؛ فقد سمع سِيبَوَيْهِ عربيًّا مرَّة يقول لرجل سأله، فقال: (أَلَيْسَ قُرَشِيًّا)؟ فقال: (لَيْسَ بِقُرَشِيًّا)، حكاية لقوله، يقول سِيبَوَيْهِ: «اعلم أنَّ أهل الحجاز يقولون: إذا قال الرجل: (رأيت زيدًا): (مَن زيدًا؟) وإذا قال: (مررتُ بزيدٍ) قالوا: (مَن زيدٍ؟)، وإذا قال: (هذا عبدُالله) قالوا: (مَن عبدُالله؟)، وأما بنو تميم فيرفعون على كل حال، وهو أقيسُ القولين، فأما أهل الحجاز فإنهم حملوا قولهم على أنهم حكَوا ما تكلَّم به المسؤول، كما قال بعض العرب:(دَعْنَا مِنْ تَمْرَتَانِ) على الحكاية لقوله: (مَا عِنْدَهُ تَمْرَتَانِ)، وسمعتُ عربيًّا مرَّة يقول لرجل سأله، فقال: (أَلَيْسَ قُرَشِيًّا؟)، فقال: (لَيْسَ بِقُرَشِيًّا) حكاية لقوله» (٤).

---

(١) من (الرجز)، نسبه السيرافيّ للقَنَانيّ، وبعده: (ولا مُخالِطِ اللَّيانِ جانِبُهْ)

موطن الشاهد قوله: (بنام)؛ إذ دخل حرف الجر على الفعل على سبيل الحكاية عند ابن الوراق؛ وعلى ذلك فـ (نِعْمَ) فعل لا اسم.

ينظر: شرح أبيات سِيبَوَيْهِ للسيرافيّ:٢/ ٣٥٣، والخصائص:٢/ ٣٦٨، والتمام في تفسير أشعار هذيل:/٢٠٨، وارتشاف الضرب:٤/١٩٤١، والتذييل والتكميل:١٠/٧٢، والمقاصد الشافية:٣/٥٧٩، والمقاصد النحوية:٤/ ١٨٣٣.

(٢) علل النحو:/٢٩٣.

(٣) من (الكامل)، لم أقف على قائله.

وموطن الشاهد قوله: (بِصَالِحٌ)؛ فإنَّه بالرفع حكاية على ما كان عليه قبل (الباء)، والتقدير: فأجبت بأنا صالح، ثم حذف المبتدأ، وبقي الخبر على ما كان يستحقه من الرفع.

ينظر: شرح التسهيل:٢/٩٨، وشرح ابن الناظم:/٥٣٢، والتذييل: ٦/ ١٤٧، وتحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة:٢/ ٦٧٣، وتمهيد القواعد: ٣/١٥٥١، والهمع:١/٥٦٥، وشرح أبيات مغني اللبيب:٦/٢٨٩.

(٤) الكتاب:٢/٤١٣.

وصف المذكر بالمؤنث:

من ذلك: ما جاء في حديث أبي سعيد الْخُدْرِيّ: (اعْتَكَفْنَا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ العَشْرَ الأَوْسَطَ مِنْ رَمَضَانَ) (١).

وهنا إشكال، فالصفة (الأوسط): مذكر، والموصوف (العَشْرَ): مؤنث، وهو عند الفيوميّ عامي؛ محتجا على حكمه الذي أطلقه بما جرى على لسان الْخَطَّابِيّ من أنَّ الحديث تَنَاقَلَتْهُ أَيْدِي الْعَجَمِ حَتَّى فَشَا فِيهِ اللَّحْنُ، وَتَلَعَّبَتْ بِهِ الْأَلْسُنُ اللُّكْنُ حَتَّى حَرَّفُوا بَعْضَهُ عَنْ مَوَاضِعِهِ، وظاهر كلامه أنَّ الخلل راجع إلى أنَّه من طريق الإخبار بالجمع عن المفرد، وفي هذا تسامح وتجوز، وإنما من قبيل وصف المذكر بالمؤنث؛ ولعله قاس الصفة على الخبر، قال الفيومي: «قَوْلُهُمْ: (الْعَشْرُ الْأَوْسَطُ)عَامِّيٌّ، وَلَا عِبْرَةَ بِمَا فَشَا عَلَى أَلْسِنَةِ الْعَوَامّ مُخَالِفًا لِمَا نَقَلَهُ أَئِمَّةُ اللُّغَةِ؛ فَقَدْ قَالَ أَبُو سُلَيْمَانَ الْخَطَّابِيُّ وَجَمَاعَةٌ: إنَّ لَفْظَ الْحَدِيثِ تَنَاقَلَتْهُ أَيْدِي الْعَجَمِ حَتَّى فَشَا فِيهِ اللَّحْنُ، وَتَلَعَّبَتْ بِهِ الْأَلْسُنُ اللُّكْنُ حَتَّى حَرَّفُوا بَعْضَهُ عَنْ مَوَاضِعِهِ، وَمَا هَذِهِ سَبِيلُهُ فَلَا يُحْتَجُّ بِأَلْفَاظِهِ الْمُخَالِفَةِ؛ لِأَنَّ الْمُحَدِّثِينَ لَمْ يَنْقُلُوا الْحَدِيثَ لِضَبْطِ أَلْفَاظِهِ حَتَّى يُحْتَجَّ بِهَا، بَلْ لِمَعَانِيهِ؛ وَلِهَذَا أَجَازُوا نَقْلَ الْحَدِيثِ بِالْمَعْنَى؛ وَلِهَذَا قَدْ تَخْتَلِفُ أَلْفَاظُ الْحَدِيثِ الْوَاحِدِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا؛ وَلِأَنَّ (الْعَشْرَ) جَمْعٌ، وَ(الْأَوْسَطَ) مُفْرَدٌ، وَلَا يُخْبَرُ عَنْ الْجَمْعِ بِمُفْرَدٍ» (٢).

والذي عليه النَّوَوِيّ أَنَّه لغة؛ وإنما وصفت (العشر) هنا بالمذكر باعتبار(الْأَيَّامِ)، أَوْ بِاعْتِبَارِ (الْوَقْتِ)، قال النَّوَوِيّ: «(ثُمَّ اعْتَكَفْتُ الْعَشْرَ الْأَوْسَطَ) هَكَذَا هُوَ فِي جَمِيعِ النُّسَخِ، وَالْمَشْهُورُ فِي الِاسْتِعْمَالِ تَأْنِيثُ الْعَشْرِ، كَمَا قَالَ فِي أَكْثَرِ الْأَحَادِيثِ الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ، وَتَذْكِيرُهُ أَيْضًا لُغَةٌ صَحِيحَةٌ بِاعْتِبَارِ (الْأَيَّامِ)، أَوْ بِاعْتِبَارِ (الْوَقْتِ)» (٣).

وممن جوز الوصف بالأوسط على إِرَادَةِ الْوَقْتِ أَوْ الزَّمَانِ: الشوكاني بقوله: «قَوْلُهُ: (الْعَشْرَ الْأَوْسَطَ) هَكَذَا فِي أَكْثَرِ الرِّوَايَاتِ، وَالْمُرَادُ بِهِ الْعَشْرُ اللَّيَالِي، وَكَانَ الْقِيَاسُ أَنْ يُوصَفَ بِلَفْظِ التَّأْنِيثِ؛ لِأَنَّ مَرْجِعَهَا مُؤَنَّثٌ، لَكِنْ وُصِفَ بِالْمُذَكَّرِ عَلَى إِرَادَةِ الْوَقْتِ أَوْ

(١) ينظر: صحيح البُخَارِيّ، كتاب: (فضل ليلة القدر)، بَاب: (التمَاس لَيْلَةِ القَدْرِ فِي السَّبْعِ الأَوَاخِرِ).

(٢) المصباح المنير:٦٥٨/٢.

(٣) المنهاج: ٦١/٨.

الزَّمَانِ، وَالتَّقْدِيرُ: الثُّلُثُ، كَأَنَّهُ قَالَ: (اللَّيَالِي الْعَشْرُ) الَّتِي هِيَ الثُّلُثُ الْأَوْسَطُ مِنْ الشَّهْرِ»(١).

ولما كان جمع (الأوسط) على (أواسط) عند التذكير مِثْلُ (الْأَفْضَلِ، وَالْأَفَاضِلِ)، و(الوسطى) حال التأنيث (الْوُسَطِ) مِثْلُ (الْفُضْلَى، وَالْفُضَلُ) رأى ابن دقيق العيد أن الأقوى: (الْوُسَطِ)، لكن لا مانع من القول بـــ(الأوسط)؛ تَسْمِيَة لِمَجْمُوعِ تِلْكَ اللَّيَالِي وَالْأَيَّامِ، قال: « قَوْلُهُ: (يَعْتَكِفُ فِي الْعَشْرِ الْأَوْسَطِ) الْأَقْوَى فِيهِ: أَنْ يُقَالَ: (الْوُسُطُ)، وَ (الْوُسَطُ) بِضَمِّ السِّينِ أَوْ فَتْحِهَا، وَأَمَّا (الْأَوْسَطُ) فَكَأَنَّهُ تَسْمِيَةٌ لِمَجْمُوعِ تِلْكَ اللَّيَالِي وَالْأَيَّامِ؛ وَإِنَّمَا رُجِّحَ الْأَوَّلُ لِأَنَّ(الْعَشْرَ) اسْمٌ لِلَّيَالِي، فَيَكُونُ وَصْفُهَا الصَّحِيحُ جَمْعًا لَائِقًا بِهَا» (٢).

أما العيني فقد جوزه؛ مراعاة للفظ، فإنَّ لفظ (العشر) مذكر؛ إذ قال: «جاء على لفظ (العشر)، فإنَّ لفظ (العشر): مذكر» (٣).

قطع النعت عن المنعوت:

من ذلك: حديث عبد الله بن عمرــ رضي الله عنهماــ عن النَّبيّ ــ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ــ قال: { خُيِّرْتُ بَيْنَ الشَّفَاعَةِ، أَوْ يَدْخُلُ نِصْفُ أُمَّتِي الْجَنَّةَ، فَاخْتَرْتُ الشَّفَاعَةَ؛ لِأَنَّهَا أَعَمُّ وَأَكْفَى، أَتُرَوْنَهَا لِلْمُتَّقِيْنَ، لَا ، وَلَكِنَّهَا لِلْمُتَلَوِّثِينَ الْخَطَّاءُونَ} (٤).

قال زياد بن خَيْثَمَة: «أَما إِنَّهَا لَحْنٌ، وَلَكِنْ هَكَذَا حَدَّثَنَا الَّذِي حَدَّثَنَا، رويناه في مسند ابن عمر من مسند أحمد ونحوه» (٥).

الحق أنَّ كلمة: (الخطاءون) ليست بلَحْن ، بل يجوز فيها القطع بجعلها خبرًا لمبتدأ محذوف؛ وذلك لأنَّ تكرار النعوت ليس بشرط (٦)، قال السُّهَيْلِيُّ: «إذا تكررت النعوت فإن شئت أتبعتها الأول، جعل أبو القاسم تكرار النعوت شرطًا في جواز القطع من الأول، ولا يلزم هذا الشرط على الإطلاق، ولكن الاسم إذا كان معروفًا عند المخاطب، ولم يقصد تمييزه من غيره، لم يكن النعت حينئذ من تمامه، وإنما يقصد به مدح أو ذم،

(١) نيل الأوطار:٤/٣٢٦.

(٢) إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام:٢/٤٠.

(٣) شرح سنن أبي داود للعيني:٥/ ٢٨٧.

(٤) ينظر: مسند الإمام أحمد: ٩/ ٣٢٧.

(٥) فتح المغيث:٣/ ١٥٤.

(٦) توضيح المقاصد:٢/٦٩٢.

فلم يمتنع القطع من الأول، كما قال سِيبَوَيْهِ: سمعت العرب تقول: (الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبَّ الْعَالَمِينَ)، فسألت يونس عنها، فزعم أنها عربيَّة (١)»(٢).

فلا يخفى أن النُّعوت إن تعدّدت لمنعوتٍ واحد؛ فإنْ كان المنعوت لا يتّضح إلاّ بالنّعوت كلها وجب إتباعُها، وإنْ كان يتّضح بدونها جاز فيها الإتباع والقطع، وإنْ كان يتعيّن ببعضها دون بعض جاز فيما لا يتعيّن به الإتباع والقطع، ووجب فيما يتعيّن به الإتباع؛ ولكن يجب تقديم ما فيه إتباعٌ وتأخير المقطوع عنه (٣).

نصب (أَجْمَعِينَ) على الحالية:

من ذلك: ما جاء في حديث النَّبِيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: {فَصَلُّوا قُعُودًا أَجْمَعُونَ}(٤)؛ وذلك على أنَّ (أَجْمَعُونَ) تأكيد للضمير المرفوع في (فَصَلُّوا)، وقد جاءت رواية أخرى للحديث، وهي: (فَصَلُّوا قُعُودًا أَجْمَعِينَ) على الحال، قال الصنعاني: «قَالَ رَسُولُ اللَّه ــ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ــ : {إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ؛ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا، وَلَا تُكَبِّرُوا حَتَّى يُكَبِّرَ، وَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَلَا تَرْكَعُوا حَتَّى يَرْكَعَ، وَإِذَا قَالَ: (سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ)، فَقُولُوا: اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَك الْحَمْدُ، وَإِذَا سَجَدَ فَاسْجُدُوا، وَلَا تَسْجُدُوا حَتَّى يَسْجُدَ، وَإِذَا صَلَّى قَائِمًا فَصَلُّوا قِيَامًا، وَإِذَا صَلَّى قَاعِدًا، فَصَلُّوا قُعُودًا أَجْمَعِينَ}»(٥).

وهنا غلَّط الفيوميّ الْمُحَدِّثِينَ في هذه الرواية؛ لأنَّ الحال لا تكون إلا نكرة، وألفاظ التوكيد معارف (٦)؛ وذلك إذ قال:« فِي حَدِيث:{فَصَلُّوا قُعُودًا أَجْمَعِينَ} فَغَلِطَ مَنْ قَالَ: إنَّهُ نُصِبَ عَلَى الْحَالِ؛ لِأَنَّ أَلْفَاظَ التَّوْكِيدِ مَعَارِفُ، وَالْحَالُ لَا تَكُونُ إلَّا نَكِرَةً، وَمَا جَاءَ مِنْهَا مَعْرِفَةً فَمَسْمُوعٌ، وَهُوَ مُؤَوَّلٌ بِالنَّكِرَةِ، وَالْوَجْهُ فِي الْحَدِيثِ: (فَصَلُّوا قُعُودًا

(١) نص الإمام سِيبَوَيْهِ: «سمعنا بعض العرب يقول:(الحمد لله ربَّ العالمين)، فسألت عنها يونس، فزعم أنها عربيَّة»، الكتاب:٢/ ٦٣.

(٢) نتائج الفكر:/١٨٥.

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية:٣/ ١١٦٢، وشرح ابن الناظم:١/ ٣٥٥، وتحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة:٢/ ٤٨٤، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك:٣/ ٢٠٤.

(٤) ينظر: صحيح مُسْلِم، كِتَاب: (الصَّلَاة)، بَاب:(ائْتِمَام الْمَأْمُوم بِالْإِمَام)، بَاب:(النَّهْي عَنْ مُبَادَرَة الْإِمَام بِالتَّكْبِيرِ وَغَيْرِه)، وسنن أبي داود، كِتَاب:(الصَّلَاة)، بَاب:(الْإِمَام يُصَلِّي مِنْ قُعُود).

(٥) المصنف:٢/٤٦٠.

(٦) ينظر: الكناش:١/٢٣٤، وتوضيح المقاصد:٢/ ٩٧٥، وشرح قطر الندى:/٢٦٩، والمقاصد الشافية:١/٢٤٩.

أَجْمَعُونَ)؛ وَإِنَّمَا هُوَ تَصْحِيفٌ مِنْ الْمُحَدِّثِينَ فِي الصَّدْرِ الْأَوَّلِ، وَتَمَسَّكَ الْمُتَأَخِّرُونَ بِالنَّقْلِ» (١).

وفيما قاله الفيومي من أنَّ نصب (أَجْمَعِينَ) على الحال لا يجوز؛ لأنَّ ألفاظ التوكيد معارفُ، والحال لا تكون إلا نكرة، وأن ما جاء من ذلك تصحيف نظرُ؛ فالرواية صحيحة، وفي الوقت نفسه حكى الإمام ثَعْلَب التنكير والتعريف في لفظ (أَجْمع)، قال ابن منظور رحمه الله: «(أَجْمعُ): مِنَ الأَلفاظ الدَّالَّة عَلَى الإِحاطة، وَلَيْسَتْ بِصفَة، وَلَكِنَّهُ يُلَمّ بِهِ مَا قَبْلَهُ مِنَ الأَسماء، ويُجْرَى عَلَى إِعرابه؛ فَلذَلِكَ قَالَ النَّحْوِيُّونَ: صفَةٌ؛ وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنه لَيْسَ بِصفَةٍ قَوْلُهُمْ:(أَجْمَعُونَ)، فَلَوْ كَانَ صفَةً لَمْ يَسْلَم جَمْعُه وَلَكَانَ مُكسّرًا، والأُنثى جَمْعاء، وَكِلَاهُمَا مَعْرِفَةٌ لَا ينكَّر عِنْدَ سِيبَوَيْهِ(٢)، وأَما ثَعْلَبٌ فَحَكَى فِيهِمَا التَّنْكِيرَ وَالتَّعْرِيفَ جَمِيعًا، تَقُولُ: (أَعجبني القصرُ أَجمعُ وأَجمعَ)، الرفعُ عَلَى التَّوْكِيدِ، وَالنَّصْبُ عَلَى الْحَالِ(٣)؛ فقد ثبت صحة هذا الاستعمال بنقل ثَعْلَب، وهو ممن يُعتمد في اللُّغة على نقله، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ»(٤).

أثر الحكاية في توجيه ما خالف القواعد:

للحكاية دور مهم في هذا الباب، ولا سيما فيما جاء ظاهره مخالفا للقواعد النحويَّة، أو مَا جَاءَتْ بِهِ أَلْفَاظُهُمْ عَلَى غَيْرِ هَيْئَةِ كَلَامِ الْعَرَبِ، ومما ورد من ذلك عن الْمُحَدِّثِينَ في هذا الشأن: قول الرَّامَهُرْمُزِيِّ: «مِثْلُ قَوْلِهِمْ: سُئِلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ ﴿السَّائِحُونَ﴾ (٥)، فَقَالَ: {الصَّائِمُونَ} (٦)، كَأَنَّ تَقْدِيرُهُ: سُئِلَ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ الْحَامِدُونَ السَّائِحُونَ﴾» (٧).

---

(١) المصباح المنير:/١٠٨.

(٢) ينظر: الكتاب:٣/ ٢٠٣، والمحكم والمحيط الأعظم:١/ ٣٤٨.

(٣) ينظر: مجالس ثَعْلَب:٣/٩٨، وتاج العروس:١١/ ٦.

(٤) لسان العرب:٨/٦٠.

(٥) سورة التوبة، من الآية:/ ١١٢.

(٦) ينظر: الدر المنثور في التفسير بالمأثور:٤/٢٩٨.

(٧) الْمُحَدِّث الْفَاصِل بَيْنَ الرَّاوِي وَالْوَاعِي:/٥٢٨.

فـ ﴿السَّائِحُونَ﴾، و ﴿الصَّائِمُونَ﴾ حقهما النصب والجر بالياء، ولكن الوارد على عكس ذلك، لكن لا إشكال في توجيه ذلك على الحكاية، ومعنى الْحِكَايَة كما قال أبو البقاء: «أَن يأتيَ الاسمُ، أَو مَا قامَ مقامَه على الْوَصْف الَّذِي كَانَ قبلَ ذَلِك» (١).

وهي ثلاثة أنواع: حكاية الجمل: وتختص بالقول، وحكاية المفرد: وتختص بالعلم، وحكاية حال المفرد: وتختص بـــ(أي) و(مَنْ) الاستفهاميتين.

وحكاية الجمل مطردة بعد القول وفروعه من الفعل، والوصف بأنواعهما، نحو: ﴿وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ﴾ (٢)، فتحكى الجمل في اللُّغَة، فتنقل الجملة كما هي، وتأخذ الوظيفة النحويَّة التي يقتضيها سياق الكلام من فاعل أو مبتدأ أو مفعول وغير ذلك، ويكون إعرابها بحركة مقدرة منع من ظهورها صورة الحكاية التي نقلت بها الجملة.

وأما حكاية المفرد المختصة بالعلم فمنه: (مَنْ زيدًا؟) لمن قال: (رأيت زيدًا)، و(مَن زيدٍ؟)، لمن قال: (مررت بزيدٍ)، فالفتحة والكسرة؛ للحكاية، والرفع في موضعهما مقدر؛ لأنَّ الواقع بعد (مَنْ) مبتدأ، خبره (مَن) أو خبر، مبتدؤه (مَنْ)، قال المكوديُّ: «العلم إذا سئل عنه بـــ(مَنْ) حكى إعرابه بعدها، فتقول لمن قال: (قام زيدٌ): (مَنْ زيدٌ؟)، و(رأيت زيدًا): (مَنْ زيدًا؟)، و(مررت بزيدٍ): (مَنْ زيدٍ؟) برفع الأول، ونصب الثاني، وجر الثالث» (٣).

وأما حكاية حال المفرد في الاستفهام، فإن كان المسئول عنه نكرة مذكورة والسؤال بـــ (أي) أو بـــ(مَنْ) حكي في لفظ (أي) ولفظ (من) ما ثبت لتلك النكرة المسئول عنها من رفع ونصب وجر، وتذكير وتأنيث، وإفراد وتثنية، حقيقة أو صالحة؛ لوصفها بها، وجمع سالم موجود فيه، أو صالح لوصفه به.

ولا شك أن هناك لغات أخرى في إعراب جمع المذكر السالم تحسن الإشارة إليها هاهنا، كهذا الاحتمال الذي تنبه إليه الدكتور/ كمال بشر من أن جمع المذكر السالم قد يعرب بـــ(الواو) في جميع الحالات بقوله: «احتمال إعراب جمع المذكر بـــ(الواو) في

(١) اللباب: ١٣٥/٢.

(٢) سورة النساء، من الآية:/١٥٧.

(٣) شرح المكودي: /٣١٢.

جميع الحالات، وإن لم يرد به نص، أليس منه قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ﴾ (١) بالواو في موقع النصب؟» (٢).

ولا يخفى أن للعرب خمس لغات في جمع المذكر السالم وما ألحق به، نبَّه عليها الشيخ/ مُحَمَّد محيي الدين، وهي:

أ ــ أن يكون إعرابه بـــ(الواو) في حالة الرفع، وبـــ(الياء) المكسور ما قبلها في حالتي النصب والجر، وزيادة (نون) مفتوحة بعد الواو أو الياء؛ عوضًا عن التنوين في الاسم المفرد، وهذه هي اللُّغَة الشائعة على ألسنة العرب، وأقواها.

ب ــ أن يؤتى به بـــ(الواو) في الأحوال الثلاثة، الرفع والنصب والجر، وإلحاق (النون) المفتوحة من غير تنوين، ويكون إعرابه بحركات مقدرة على (الواو).

ج ــ أن يؤتى به بـــ(الواو) في الأحوال كلها، ويجعل إعرابه بحركات ظاهرة على (النون) مع التنوين، فتضم (النون) في حال الرفع، وتكسر في حال الجر، وتفتح في حال النصب.

د ــ أن يؤتى به بـــ(الواو) في الأحوال جميعها، وبعدها (نون) غير منونة، فيكون إعرابه بحركات ظاهرة على (النون) غير المنونة.

هـــ ــ أن يؤتى به بـــ(الياء) في الأحوال كلها، وتحرك (النون) منونة بحركات الإعراب، وكأنَّه اسم مفرد مختوم بـــ(ياء، ونون) (٣).

المطلب الثاني:(المسائل التصريفيَّة)، وهي:

فتح حركة حرف المضارعة من الماضي الرُّباعيّ:

من ذلك: ما حكم عليه الرَّامَهُرْمُزِيِّ بالخطأ؛ إذ قال: « كُنَّا عِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُوسَى عَبْدَانَ يَوْمًا وَهُوَ يُحَدِّثُنَا، وَأَبُو الْعَبَّاسِ سُرَيْجٌ حَاضِرٌ، فَقَالَ عَبْدَانُ: مَنْ دُعِيَ فَلَمْ يَجِبْ فَقَدْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ، فَفَتَحَ (الْيَاءَ) مِنْ قَوْلِهِ (يُجِبْ)، فَقَالَ لَهُ ابْنُ سُرَيْجٍ: إِنْ رَأَيْتَ أَنْ تَقُولَ: (يَجِبْ) يَعْنِي: بِضَمِّ (الْيَاءِ) فَأَبَى عَبْدَانُ أَنْ يَقُولَ، وَعَجِبَ مِنْ صَوَابِ ابْنِ سُرَيْجٍ، كَمَا عَجِبَ ابْنُ سُرَيْجٍ مِنْ خَطَئِهِ، فَهَذَا وَنَحْوُهُ يُزِيلُ الْمَعْنَى» (٤).

---

(١) سورة المائدة، من الآية:/ ٦٩.

(٢) دراسات في علم اللُّغَة:/٢٧٢.

(٣) ينظر: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك:١/ ٦٠، ٦١.

(٤) الْمُحَدِّث الْفَاصِل بَيْنَ الرَّاوِي وَالْوَاعِي:/٥٢٦.

والإشكال حاصل هنا في الفعل المضارع (يَجِبْ) وماضيه (أجاب)، وكان عليه أن يقول (يُجِبْ)، وعليه فقد أخطـــأ عبدان، قال الزّمخشري في تعريف المضارع: «هو: ما يعتقب في صدره (الهمزة، والنون، والتاء، والياء)؛ وذلك قولك للمخاطب أو الغائبة: (تفعل)، وللغائب: (يفعل)، وللمتكلم: (أفعل)، وله إذا كان مع غيره واحدًا أو جماعة: (نفعل)، وتسمى الزوائد الأربع، ويشترك فيه الحاضر والمستقبل»(١)، فحروف المضارعة على ما نص عليه الشيخ الزمخشري هي: (الهمزة، والنون، والتاء، والياء) التي تكون في صدر الفعل المضارع، وزيادتها في أوله لازمة، بل هي ــ كما مرّ في قوله ــ جزء من تعريفه.

والغرض من زيادتها الدلالة على معنى، نبه على ذلك الكيشيُّ بقوله: «إنَّما اختصّت الحروف الأربع بالمضارع؛ لأنَّ حروف المدّ هي التي تزاد للمعاني، لكونها ناشئة من الحركات الدَّالَّة على المعاني الإعرابيّة، وحرك (الألف) للابتداء به فصارت (همزة)؛ لقرب المخرج، فأبدل من (الواو): (تاءً)، كـــ(تراث)، و(تجاه)، و(تقى)؛ لأنَّ (الواو) لا تزاد أولاً بمقتضى التَّصريف، واضطروا إلى حرف رابع فتعيَّن (النّون)؛ لما فيه من الغنّة الشَّبيهة بالمدّ»(٢)، أي: إنَّهم لمَّا احتاجوا إلى أحرف تدلُّ على المعاني الزَّائدة في الفعل كان الأولى بذلك حروف المدّ الثَّلاثة: (الألف، والواو، والياء)، فأبدل من (الألف): الهمزة؛ للعلّة التي ذكر، ومن (الواو): (التَّاء)؛ لأنَّه لا تزاد أولاً، و(الياء) بقيت على طبيعتها، فلمَّا اضطروا إلى حرف رابع كان (النّون)؛ لما فيه من الغنّة الشَّبيهة بالمدّ.

وقد عدَّ الحريريُّ تبديل حَرَكَة حرف المضارعة من أقبح الأوهام؛ لما في ذلك من تغيير للمعنى وقلب للمبنى، كعدم تفريقهم بَين (يُقل) بِضَم الْيَاء، و(يَقل) بِفَتْح الْيَاء، فَالْأول: من الْفِعْل قلَّ الشَّيْء يقلهُ قلا، أَي: حمله وَرَفعه، وَالثَّانِي: من قل الشَّيْء يقل قلا، فَهُوَ قَلِيل

وبين الْفِعْل (يَمد) وَالْفِعْل (يُمد)، فَالْأول: من الامتداد والاستطالة، كَقَوْله تَعَالَى: ﴿وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ (٣)، وَالثَّانِي: من الْإِمْدَاد والمساعدة، كَقَوْله تَعَالَى:

(١) المفصل:/ ٣٢١.

(٢) الإرشاد إلى علم الإعراب:/٤٣٩.

(٣) سورة البقرة، من الآية:/ ١٥.

﴿أَلَنْ يَكْفِيَكُمْ أَنْ يُمِدَّكُمْ رَبُّكُمْ بِثَلَاثَةِ آلَافٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ﴾ (١)، ومثل ذلك أيضا: الفعلان: (يَعد) و(يُعد)، فَالْأَول: من عد الشَّيْء والنقود يعد عدًا، بِمَعْنى: أحصى وَحسب، وَالثَّانِي: من أعدّ الزَّاد يعد إعدادًا وعدة، وَمِنْه قَوْلهم: (يعد لِلْأَمْرِ عدته)، أَي: يستعد ويتهيأ لَهُ (٢).

وهذا الذي انتهى إليه بحث الحريريّ هو المشهور والمعروف، فالذي يطالع حركة حرف المضارعة يجد أنَّ حكمها دائر بين حالتين:

الأولى: حالة الفتح، وذلك إذا كان ماضي الفعل ثلاثيًّا أو خماسيًّا أو سداسيًّا.

والأخرى: حالة الضَّم، وتختصّ بما كان ماضيه على أربعة أحرف.

قال ابن مالك: «للفعل الرُّباعيّ المجرد من الأوزان (فَعْلَل)، نحو: (دَحْرَج)، وأول مضارعه مضموم وما قبل آخره مكسور، نحو: (يُدَحْرِج)، ومصدره على (فَعْلَلَة)، و(فِعْلَال)، نحو: (دَحْرَجَةً ودِحْرَاجًا)، ويشاركه في ضم الأول وكسر ما قبل الآخر مضارعُ الرُّباعيّ بزيادة، نحو: (عَلَّمَ يُعَلِّم)، و(أَنْعَمَ يُنْعِم)، و(سَالَمَ يُسَالِم)» (٣).

والسبب في ذلك أن المضارع من أجاب عند الجزم(يُجِب) بضم حرف المضارعة، ولو جاء مفتوحا فقيل (يَجِب) لحدث اللبس بالمضارع من وجب، وهو: (يَجب) على ما نرى، وهذا من أسرار عدولهم عن (الفتح) مع أنه أخف الحركات إلى الضم بسبب خوف اللبس، قال ابن مالك: «الأصل فتح حرف المضارعة مطلقًا؛ لأنَّه حرف مبدوء به، فلابدَّ من تحريكه، والفتحة أخف الحركات فهي أولى، فاستعمل غير الرُّباعيّ على الأصل، وتُرِك الفتح في الرُّباعيّ؛ لئلا يلتبس مضارع (أفعل) بمضارع الثلاثي المكسور العين، ولئلا يلتبس ذو التاء من مضارع (فعلل، وفاعل، وفَعَّل) المعتلة اللامات بالمصدر، ألا ترى أنَّه لو قيل في مضارع (اضرب عن الشيء): (يَضْرِب) لكان كمضارع: (ضَرَبَ)، ولو قيل في مضارع (قوقى): تقوقى، وفي مضارع (والى): (تَوَالى)، وفي مضارع (زكَّى): (تَزَكَّى) لكان اللفظ بها كاللفظ بالمصدر، فَعُدِل عن الفتح لذلك» (٤).

---

(١) سورة آل عمران، من الآية:/ ١٢٤.

(٢) ينظر: درة الغواص في أوهام الخواص:/٢٨٠.

(٣) إيجاز التعريف في علم التصريف:/٧٢.

(٤) المرجع السابق:/٧٣، ٧٤.

وقد كان من أسرار العدول أيضا عن (الفتح) إلى (الضم): المعادلة؛ فحركة حرف المضارعة من المضارع المبني من الثلاثي أو الخماسي أو السداسي: (الفتح)؛ وإنما فتحوا حرف المضارعة في الثّلاثيّ، وضمُّوه من الرُّباعيّ؟ قيل: لأنَّ الثَّلاثي أكثر من الرُّباعيّ، والفتحة أخفُّ من الضَّمة، فأعطوا الأكثر الأخف، والأثقل الأقل؛ ليعادلوا بينهما.

فإن قيل: فالخماسيّ والسُّداسيّ أقلُّ من الرُّباعيّ فهلا وجب ضَمُّهُ؟ قيل: إنَّما وجب فتحه؛ لوجهين:

الأوَّل: أنَّ النَّقل من الثّلاثيّ أكثر من الرُّباعيّ؛ فلمَّا وجب الحمل على أحدهما كان الحمل على الأكثر أولى من الحمل على الأقلّ.

والآخر: أنَّ الخماسيّ والسُّداسيّ ثقيلان؛ لكثرة حروفهما، فلو بنوهما على (الضَّمِّ) لأدَّى ذلك إلى أن يجمعوا بين كثرة الحروف، وثقل الضَّم، وذلك لا يجوز، فأعطوها أخفّ الحركات، وهو (الفتح).

وهذا ما اشتهر في المسألة، وعليه الاعتماد في التعليم والتقعيد، غير أنَّه قد جاءت لغات تخالف هذا المشهور، من ذلك: كسر حروف المضارعة.

قلت سالفا: إنَّ المشهور والمعروف هو: (الفتح)، و(الضم) لحركة حرف المضارعة، وعليه كان ينبغي على الحريريِّ وعلى من حكم بلَحْن فتح حركة حرف المضارعة من الفعل (يجب) الذي هو من الماضي: (أجاب) أن يستقرئ لغات العرب في هذا الجانب، ومن ذلك:

ــ قراءة أبي رجاء العطارديّ: (فَاتَّبِعُونِي يَحبِبْكُمُ اللَّهُ) بفتح (الياء) (١)، قال الكسائي: «يقال: (يَحِبُّ، وتَحِبُّ، وأَحِبُّ) ... والفتح لغة: تميم وأسد وقيس، وهي على لغة من قال: (حَبَّ)، وهي لغة قد ماتت» (٢)، فأين هذا من القاعدة التي التزم الحريريُّ بها وعلى أساسها حكم على ما جاء بخلاف ذلك أنَّه من أقبح الأوهام؟.

ــ مما يدلك ــ أيضا ــ على أن الأمر ليس مقصورًا على (الفتح)، و(الضم)، بل إنَّ من العرب من يكسر حروف المضارعة قول سِيبَوَيْهِ: «هذا باب ما تكسر فيه أوائل

(١) في قوله تعالى: ﴿فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾، سورة آل عمران، من الآية:/ ٣١.
وينظر تخريج القراءة في: إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم:/ ٨٢.
(٢) إعراب القرآن للنحاس: ١/١٥١، ١٥٢.

الأفعال المضارعة للأسماء كما كسرت ثاني الحرف حين قلت: (فَعِل)، وذلك في لغة جميع العرب إلا أهل الحجاز، وذلك قولهم: (أنت تِعْلم ذاك)، و(أنا إعلم)، و(هي تِعْلم)، و(نحن نِعلم ذلك)، وكذلك كل شيء فيه فَعِل من بنات (الياء)، و(الواو) التي (الياء) و(الواو) فيهن (لام) أو (عين)، والمضاعف؛ وذلك قولهم: (شقيت فأنت تِشْقَى)، و(خشيتُ فأنا إخشى)، و(خلنا فنحن نِخال)، و(عَضضْتُنَّ فأنتنَّ تِعْضَضْنَ، وأنت تِعَضِّين)» (١).

ــ ضم حرف المضارعة في غير رباعي الماضي في الوقت نفسه، نص على ذلك ابن الأنباري بقوله: «بعض العرب يضمّ حروف المضارعة منهما، فيقول: (يُنطلق)، و(يُستخرج) بضمِّ حرف المضارعة؛ حملاً على الرُّباعيّ» (٢)، وإن حكم عليه أبو حيان بالشذوذ؛ إذ قال: «شذ ما روى الثمانينيُّ من ضم (الياء) في قولك:(يستخرج) (٣)، وهو مبني للفاعل» (٤).

وإن كان الذي يجب أن يلتزم به هو (الفتح) إذا كان ماضي الفعل ثلاثيًّا أو خماسيًّا أو سداسيًّا، أو (الضم) إذا كان ماضي الفعل المضارع على أربعة أحرف ليس غير، فماذا يفعل الحريري وغيره مع ما ورد بخلاف ذلك؟

أقول: الذي خالف المشهور والغالب لا ينبغي أن يخطَّأ على ما نقله؛ وذلك لاصطدامه بشواهد قوية قُطع بصحتها، وثبت قبولها، وكذا بنصوص دامغة جاءت في كتبهم ومصنفاتهم.

مجيء المصدر الثلاثيّ من (ألّ) بكسر الهمزة:

الذي عليه الْمُحَدِّثُونَ كسر (الهمزة)، ومن شواهد ذلك: ما جاء في الحديث: {عَجِبَ رَبُّكُمْ مِنْ أَلِّكُمْ وَقُنُوطِكُمْ وَسُرْعَةِ إِجَابَتِهِ إِيَّاكُمْ} (٥)، وممن نبَّه على هذا اللَّحْن:

(١) الكتاب: ٤/ ١١٠.
(٢) أسرار الْعَرَبِيَّة:/٢٧٨.
(٣) ينظر: شرح التصريف للثمانينيّ:/ ٢٠٠.
(٤) الارتشاف: ١/ ١٨٢.
(٥) ينظر: شرح السُّنَّة للبغوي:١٤/ ٣٦٥.

الخطابي(١) بقوله: «قوله: {عَجِبَ رَبُّكُمْ مِنْ أَلِّكُمْ وَقُنُوطِكُمْ}، يرويه الْمُحَدِّثُونَ: (من إِلِّكُم) ــ بكسر الألف ــ والصواب: (ألكم) بفتحها، يريد: رفع الصوت بالدعاء» (٢).

وعدَّه العسكريُّ من تصحيفات الْمُحَدِّثِينَ؛ إذ قال: «ممَّا يَقع فيهِ إِشكالٌ: قولُه صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: {عَجِبَ رَبُّكُمْ مِنْ أَلِّكُمْ وَقُنُوطِكُمْ}، (الأَلف) من (أَلِّكُم) مَفْتُوحَة، يُقَالُ: (أل يئل أَلا وألا وأَليلًا)، وَهُوَ: أَنْ يُرْفَع الصَّوْتُ ويُجْأَرَ فِيهِ، وأَنشد:

إِذا دَعَتْ أَلَيْهَا الكاعبُ الفُضُل (٣).

وترويه الْعَامَّة: (مِنْ إِلِّكُم) بِكَسْر (الأَلف)» (٤).

وذكر القِنَّوْجِيُّ أنهما روايتان، وإن كان الفتح أشهر بقوله: «ما روي: {عَجِبَ رَبُّكُمْ مِنْ إِلِّكُمْ} فيمن رواه بالكسر، ورواية (الفتح) أكثر» (٥).

وعند الخازن: (الإل): أشد القنوط، وقيل: هو رفع الصوت بالبكاء؛ إذ قال: «قوله: {مِنْ إِلِّكُمْ}، (الإل): أشد القنوط، وقيل: هو رفع الصوت بالبكاء» (٦).

والذي يظهر لي أيضا: أن (الأل) مصدر، و(الإل) الاسم؛ بدليل قول أبي عُبيد(٧):«الْمُحَدِّثُونَ يقولونه: بكسر (الهمزة)، والمحفوظ عندنا فَتْحُها، وهو أشبهُ بالمصادر، كأنه أراد مِنْ شدة قنوطكم، ويجوز أن يكونَ مِنْ رَفْعِ الصوت» (٨).

وقال الزبيديُّ: «إِذا كَانَ (الأَلُّ) بِالْفَتْح: المَصْدَرُ، فالإِلُّ بِالْكَسْرِ: الاسمُ» (٩).

---

(١) ينظر: إصلاح غلط الْمُحَدِّثِينَ:/٩١.

(٢) غريب الحديث:٣/٢٦٠

(٣) عجز بيت من (البسيط)، للكُمَيت، وصدره: (وَأَنْتَ مَا أَنْتَ فِي غَبْرَاءَ مُظْلِمَةٍ).

وموطن الشاهد قوله: (أَلَيْهَا) بفتح (الهمزة)، والعامة ترويه بالكسر.

ينظر: الديوان:/٢٨٩، وغريب الحديث للقاسم بن سلام:٢/٢٦٩، ومقاييس اللُّغَة:١/٢٠، والمخصص: ٤/٥٨، والتــذييل:٩/ ١٠٦، ولسان العرب:١١/٢٤، وتاج العروس:١٤/٢٦.

(٤) تصحيفات الْمُحَدِّثِينَ:١/ ٣٩٣.

(٥) فتح البيان في مقاصد القرآن:٥/٢٤١.

(٦) لباب التأويل في معاني التنزيل:٤/١٦.

(٧) ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر:١/ ٦١.

(٨) الدر المصون:٦/٢٠.

(٩) تاج العروس:١٤/٢٦.

ضم عين الاسم الثلاثيّ الذي على (فُعْل):

من ذلك: قولهم: (دُبُر) بضمتين من حديث الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ ــ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ــ أَنَّ النَّبِيَّ ــ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ــ كَانَ يَقُولُ فِي دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ: {لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ، وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، اللَّهُمَّ لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ، وَلَا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ} (١).

نص على هذا اللَّحْن الصنعانيُّ بقوله: «عن المغيرة بن شُعْبَةَ أَنَّ النَّبِيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (كَانَ يَقُولُ فِي دُبُرِ)، قال في القاموس:(الدُبُر) بضم الدال وبضمتين: نقيض القبل من كل شيء عقبه ومؤخره (٢)، وقال في (الدَبَر) محركة الدال والباء بالفتح: الصلاة في آخر وقتها وتسكن (الباء)، ولا يقال: بضمتين؛ فإنه من لَحْن الْمُحَدِّثِينَ» (٣)، والزَّبيديّ؛ إذ قال: «لا تَقُلْ: (دُبُرِيًّا) بِضَمَّتَيْن؛ فإِنَّه مِنْ لَحْن الْمُحَدِّثِينَ» (٤).

وقد جعل نور الدين اليوسيّ اللَّحْن في (الدَّبَرِيّ)؛ إذ قال: «(شَرُّ الرَّأْيِ الدَّبَرِيُّ)، (شر): اسم تفضيل، يقال: (هذا أشر من هذا، وشر منه) بغير همز تخفيفًا، كما يقال: (هذا خير من هذا)، وهو الأكثر استعمالا؛ والرأي: الاعتقاد، جمعه: (آراء)، و(رئي)، و(الدَبَري) بفتحتين: الرأي الذي يسنح للإنسان أخرا بعد فوات الحاجة، و(الدبري) أيضًا: الصلاة آخر وقتها، قيل: والضم فيها من لَحْن الْمُحَدِّثِينَ» (٥).

والحق لا أرى وجها لهذا اللَّحْن؛ لأنَّه يجوز في كل (فُعْل) مضموم (الفاء) ضم (عينه) إتباعًا لفائه، كما يجوز في (فُعُل) بضمتين تسكينها تخفيفًا على التقارض (٦)، يقول صاحب تصحيح لسان العرب: «ضم عين (فُعْل) هَذَا كثير الْوُرُود فِي الشّعْر إن صحت هِيَ ولامه» (٧).

---

(١) ينظر: صحيح البُخَارِيّ، كتَاب: (الأَذَان)، بَاب: (الذِّكْر بَعْدَ الصَّلَاةِ)، كتَاب: (الدَّعَوَات)، بَاب: (الدُّعَاء بَعْدَ الصَّلَاةِ)، كتَاب: (الاعْتِصَام بِالكِتَابِ وَالسُّنَّةِ)، بَاب: (مَا يُكْرَهُ مِنْ كَثْرَةِ السُّؤَالِ وَتَكَلُّفِ مَا لاَ يَعْنِيهِ)، وسنن الدارميّ، كتَاب: (الصَّلَاة)، بَاب:(الْقَوْل بَعْدَ السَّلَامِ).

(٢) ينظر: القاموس المحيط:/٣٨٩.

(٣) سبل السلام: :١/ ٢٩٣.

(٤) تاج العروس:٦/ ٣٨٧.

(٥) زهر الأكم في الأمثال والحكم:٣/٢٢٧.

(٦) ينظر: حاشية الشهاب:٧/١٤٢.

(٧) تصحيح لسان العرب:/١١٩.

تسكين باء (الْخُبْث):

من ذلك: الحديث النَّبَويّ الشَّريف: { كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ قَالَ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ}(١)؛ فقد ذهب الْخَطَّابِيّ إلى أنَّ تسكين باء(الخُبث) من غَلَطَ الْمُحَدِّثِينَ(٢)، والحق أنَّه ليس بغلط، بل جَائِزٌ وارد عَلَى سَبِيلِ التَّخْفِيف، كَمَا يُقَالُ في (كُتُبٌ)، وَ(رُسُلٌ، وَعُنُقٌ)، وَ(أُذُنٌ): (كُتْبٌ)، و)رُسْلٌ)، وَ(عُنْقٌ)، و)أُذْنٌ)، قال البعلي:«يروي :(الخُبْثُ) بسكون (الباء) فيحتمل أن يكون مخففًا من الأول، كتخفيف (كُتْبٍ)، وَ(رُسْلٍ)» (٣).

وهو لغة تميم، قال الفيوميّ: «{أَعُوذُ بِكَ مِنْ الْخُبُثِ وَالْخَبَائِثِ} بِضَمِّ الْبَاءِ، وَالْإِسْكَانُ جَائِزٌ عَلَى لُغَةِ تَمِيمٍ» (٤).

و(الخُبُثُ): بضم (الباءِ) جَمْعُ: (الخَبِيثِ)، و(الخَبَائِثُ): جمعُ:(الخَبِيثَة)، أَي: من ذُكورِ الشَّيَاطِينِ وإناثِها)، يقول الفيروزآباديّ: «{أعوذُ بك من الخُبُثِ والخَبائِثِ}، أي: من ذكورِ الشَّياطينِ وإناثِها» (٥).

وقال أبو عبيد: «قَوْله:(الْخبث) يَعْنِي الشَّرّ، وَأما (الْخَبَائِث) فَإِنَّهَا الشَّيَاطِين» (٦).

وممن رد قول الخطابيّ: الشيخ النَّوَويّ ذاكرًا أنهما وجهان مشهوران، وإن لم ينص على أنَّ الإسكان لبني تميم بقوله: «أَمَّا (الْخُبُثُ) فَبِضَمِّ الْبَاءِ وَإِسْكَانِهَا، وَهُمَا وَجْهَانِ مَشْهُورَانِ فِي رِوَايَةِ هَذَا الْحَدِيثِ، وَنَقَلَ الْقَاضِي عِيَاضٌ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّ أَكْثَرَ رِوَايَاتِ الشُّيُوخِ الْإِسْكَانُ(٧)، وَقَدْ قَالَ الْإِمَامُ أَبُو سُلَيْمَانَ الْخَطَّابِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: (الْخُبُثُ) بِضَمِّ الْبَاءِ: جَمَاعَةُ الْخَبِيثِ وَ(الْخَبَائِثُ): جَمْعُ الْخَبِيثَةِ، قَالَ: يُرِيدُ ذُكْرَانَ الشَّيَاطِينِ وَإِنَاثَهُمْ، قَالَ: وَعَامَّةُ الْمُحَدِّثِينَ يَقُولُونَ: (الْخُبْثُ) بِإِسْكَانِ (الْبَاءِ) وَهُوَ غَلَطٌ، وَالصَّوَابُ: الضَّمُّ هَذَا كَلَامُ الْخَطَّابِيِّ، وَهَذَا الَّذِي غَلَّطَهُمْ فِيهِ لَيْسَ بِغَلَطٍ، وَلَا يَصِحُّ إِنْكَارُهُ

(١) ينظر: مسند الدارميّ، كتَاب: (الطَّهَارَة)، بَاب: (مَا يَقُولُ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ الْمُحَرَّمَ)، والسنن الصغرى للبيهقيّ، كتاب: (الطهارة)، بَاب: (الِاسْتِنْجَاء).

(٢) ينظر: معالم السنن:١/١٠، ١١.

(٣) المطلع على ألفاظ المقنع :/٢٤.

(٤) المصباح المنير:/١٦٢.

(٥) القاموس المحيط:١/١٦٨.

(٦) غريب الحديث لأبي عُبيد القاسم بن سلام:٢/ ١٩٢.

(٧) ينظر: إِكمَالُ المُعْلِمِ بفَوَائِدِ مُسْلِم:١/ ٢٩.

جَوَازَ الْإِسْكَانِ، فَإِنَّ الْإِسْكَانَ جَائِزٌ عَلَى سَبِيلِ التَّخْفِيفِ، كَمَا يُقَالُ: (كُتُبٌ)، وَ(رُسُلٌ)، وَ(عُنُقٌ)، وَ(أُذُنٌ)، وَنَظَائِرَهُ، فَكُلُّ هَذَا وَمَا أَشْبَهَهُ جَائِزٌ تَسْكِينُهُ بِلَا خِلَافٍ عِنْدَ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ، وَهُوَ بَابٌ معروف من أبواب التصريف لايمكن إِنْكَارُهُ؛ وَلَعَلَّ الْخَطَّابِيّ أَرَادَ الْإِنْكَارَ عَلَى مَنْ يَقُولُ: (أَصْلُهُ الْإِسْكَانُ)، فَإِنْ كَانَ أَرَادَ هَذَا فَعِبَارَتُهُ مُوهِمَةٌ، وَقَدْ صَرَّحَ جَمَاعَةٌ مِنَ أَهْلِ الْمَعْرِفَةِ بِأَنَّ (الْبَاءَ) هُنَا سَاكِنَةٌ مِنْهُمُ: الْإِمَامُ أبوعبيد إِمَامُ هَذَا الْفَنِّ، وَالْعُمْدَةُ فِيهِ(١)» (٢).

فتح ما كان على (فُعْلُول):

من ذلك: ضبطهم الْمُحَدِّث والفقيه: (مُحَمَّد بن عُبَيْدِ اللَّهِ بنِ أحمدَ بنِ عَمْرُوسٍ المالكِيُّ) بفتح (العين) من كلمة (عَمْرُوسٍ)، وهو عند الفيروزآباديّ من لَحْن الْمُحَدِّثِينَ، والصواب: ضم (العين)؛ ووجه الحكم باللَّحْن ندرة (فَعْلُول)، بل ليس منه إلا (صَعفوق)، قال القرطبي: «لَيْسَ فِي الْكَلَامِ (فَعْلُولٌ) غَيْرُ(صَعْفُوقٍ)» (٣)، وقال ابن السِّكيت: «كل ما جاء على (فُعْلُول) فهو مضموم الأول، نحو: (زُنْبُور)، و(قُرْقُور)، و(بُهْلُول)، و(عُمْرُوس)، و(عُصْفُور)، وما أشبه ذلك، إلا حرفًا جاء نادرًا، وهم بنو صَعْفُوق لَخَول باليمامة» (٤).

وقال ابن حجر: «(صَعفوق): بفتح أوله، ولم يأت على هذا الوزن غيره إلا خَرنوب»(٥) .

وممن نص على أنه من لَحْن الْمُحَدِّثِينَ: الفيروزآبادي بقوله: «(العَمَرَّسُ) كـ(عَمَلَّسٍ): القويُّ الشديدُ من الرجالِ، والسريعُ من الوِرْدِ، والشديدُ من السَّيْرِ، والأيامِ والشَّرِسُ الخُلُقِ القَوِيُّ، و(العُمْرُوسُ) كـ(عُصْفُورٍ): الخَروفُ جمع: (عَمارِيسُ)، و(عَمارِسُ) نادرٌ والغُلَامُ الحادِرُ، و(مُحَمَّد بن عُبَيْدِ اللَّهِ بنِ أحمدَ بنِ عَمْرُوسٍ المالكِيُّ): محدّثٌ، وفَتْحُهُ من لَحْنِ الْمُحَدِّثِينَ» (٦)

(١) ينظر: غريب الحديث لأبي عُبيد القاسم بن سلام:١٩٢/٢، والمغني لابن قدامة:١٢٤/١.

(٢) المنهاج شرح صحيح مُسلِم: ٤/ ٧١.

(٣) الجامع لأحكام القرآن:١٧/ ١٣.

(٤) إصلاح المنطق: /١٦١، ١٦٢.

(٥) الإصابة في تمييز الصحابة:٢٥٢/٣.

(٦) القاموس المحيط: ١/ ٥٥٩.

والزبيديّ قائلا: «(أَبُو الفضْلِ مُحَمَّدُ بنُ عُبَيْدِ الله بنِ أَحْمَدَ بنِ مُحَمَّدِ بنِ عُمْرُوسٍ المالِكِيُّ، مُحَدِّث، بَغْدَادِيّ)، ... وفَتْحُه من لَحْن الْمُحَدِّثِينَ، وتَحْرِيفِهم، لِعَوَز بناء (فَعْلُول) سِوى صَعْفُوقٍ، وهو نادِرٌ» (١).

ولا أرى في ذلك إشكالا؛ فهي لغة حكاها أبو زيد واللحياني، يقول السيوطيُّ: «ليس في كلامهم: (فَعْلول) بفتح (الفاء) إلا (صَعْفُوق) بلا خلاف، وهو من موالي بني حنيفة، و(زَرْنُوق) بخلاف؛ وذلك في لغة حكاها أبو زيد واللحياني في نوادره، والثاني: المشهور فيه الضم، و(الزَّرْنُوقان): العمودان ينصب عليهما البكرة، أما (فُعْلُول) بالضم فكثير» (٢).

ومما يؤكد كون (الفتح) لغة: قول ابن القطاع: «على (فَعْلُول) قالوا: (بنو صَعفوق) لخول باليمامة، و(زرنوقٍ) لغة، و(قربوسٍ)، و(عصفورٍ) لغةً، و(حلكوكٍ)، و(بعكوكٍ)»(٣).

وقد عد بعض الباحثين انحصار (فَعْلُول) في حرفين خرافة؛ إذ قال: «هو عندنا حديث خرافة، فقد ورد في كلامهم غير (صعفوق) مثل: (الكرموص) عن (التاج،) و(الصندوق) على (لغة) و(السحنون) في (رواية)، والقرقوف (اللسان)، و(الطرخون) (عنه وعن القاموس)، و(البرشوم) يروى بضم أوله وفتحه (عن اللُّغَوِيِّينَ)، وهنالك غير هذه الألفاظ فليصحح كلام صاحب الصحاح ومن اتبعه (٤)» (٥).

وتحت عنوان: (لماذا لا أثق بأقوال النحاة ولا اللُّغَوِيِّينَ؟) للأب أنستاس ماري الكرملي

وقد ذكر قرابة ثلاثين وزنًا على (فَعْلُول) بفتح الأول، وجاءت الخلاصة التي انتهى إليها بحثه على النحو الآتي: ليس (فَعْلُول) من الأوزان النادرة، وقد ذكرنا من الشواهد على كثرتها، وهي ثلاثون. ولو أمعنا في البحث لضعفناها، وربما مرارًا، لكنا اجتزأنا

(١) تاج العروس:٨/ ٣٧٥.
(٢) المزهر:٢/٦٣.
(٣) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر:/٣٠٨.
(٤) ينظر: الصحاح:١/ ١٨٢، ٢/ ٤٦٧.
(٥) مجلة لغة العرب العراقية:٤/٤١٦.

بهذا القدر إثباتًا لما ذكرناه، من أن هذه القاعدة، وهي ليس لـــ(فَعْلُول) سوى حرفين غير صحيح البتة، فيجب نقضها وتذريتها في الهواء هباء منثوراً! (١).

القول في (أُزْحِف) و(أَزْحَف):

من ذلك: ما ورد في حديثه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حينما بعث الأسلمي سائق بدنه عن ابن عَبَّاسٍ قَالَ: «بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْأَسْلَمِيَّ، وَبَعَثَ مَعَهُ ثَمَانَ عَشْرَةَ بَدَنَةً، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ إِنْ أُزْحِفَ عَلَيَّ مِنْهَا شَيْءٌ؟ قَالَ: {انْحَرْهَا، ثُمَّ اصْبِغْ نَعْلَهَا فِي دَمِهَا، ثُمَّ اضْرِبْ بِهِ صفحتها، ولا تأكل منها أنت، ولا أحد من أهل رفقتك}» (٢).

فالإشكال في هذا الحديث واقع في قوله عليه الصلاة والسلام: (أُزْحِفَ)؛ فمن العلماء كالْمُطَرِّزِيّ ذهب إلى أنَّ (أُزْحِفَ) بالبناء للمجهول خطأ، وأنَّه لَحْن وقع فيه الْمُحَدِّثُونَ، والصواب عنده الفتح، فيقال: (أَزْحَف)، يقول الْمُطَرِّزِيّ: «حَدِيث الْأَسْلَمِيِّ سَائِق بُدْن رَسُول اللَّه ــ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآله وَسَلَّمَ ــ (أَرَأَيْتَ إِنْ أُزْحِفَ عَلَيَّ مِنْهَا شَيْءٌ) بِالضَّمِّ مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ، وَالصَّوَابُ: (الْفَتْحُ)، يُقَالُ: (زَحَفَ الْبَعِيرُ، وَأَزْحَفَ): إذَا أَعْيَا حَتَّى جَرَّ فِرْسِنَهُ، وَهَذَا اللَّحْنُ وَقَعَ فِي الْفَائِقِ أَيْضًا» (٣).

وقال ابن الأثير: «صوابُه: (أُزْحِفَتْ عَلَيْهِ) غَيْرَ مُسمَّى الْفَاعِلِ، يُقَالُ: (زُحِفَ البَعير): إذَا قَامَ مِنَ الإعْيَاء، و(أَزْحَفَهُ السفَر)، و(زَحَفَ الرجُل): إذَا انسَحَب عَلَى استِه» (٤).

---

(١) ينظر: مجلة الرسالة:٥٠/٣٠، وذكر فيها الأوزان التي جاءت على (فَعْلُول) بفتح الأول، وهي:
الأول: (صعفوق)، الثاني: (صعقول)، الثالث: (ترفوق)، الرابع: (طرخون)، الخامس: (برشوم)، السادس: (قربوس)، السابع: (بعكوك)، الثامن: (كرموص)، التاسع: (صندوق)، العاشر: (كندوج)، الحادي عشر: (سنطور)، الثاني عشر: (برغوث)، الثالث عشر: (خرنوب)، الرابع عشر: (عمروس)، الخامس عشر: (حمدون)، السادس عشر: (سعدون)، السابع عشر: (زرنوق) ، الثامن عشر: (خلدون)، التاسع عشر: (سمهوط)، العشرون: (سحنون)، الحادي والعشرون: (عبدون)، الثاني والعشرون: (عبدوس)، الثالث والعشرون: (دستور)، الرابع والعشرون: (عصفور)، الخامس والعشرون: (شمعون) بالشين المعجمة والميم والعين المهملة، السادس والعشرون: (سمغون) مثل السابق، إلا أنه بالغين المعجمة، السابع والعشرون: (سنهور) بالسين المهملة، الثامن والعشرون:(شنهور) كالسابقة، لكنها بالشين المعجمة، التاسع والعشرون: (بركون)، الثلاثون: (برقوع).

(٢) ينظر: صحيح ابن حبان: ٩/ ٣٣٢.

(٣) الْمُغْرِب فِي تَرْتِيبِ الْمُعْرِب:/٢٠٧.

(٤) النهاية:٢/٢٩٨.

والذي عليه الْخَطَّابِيّ أنَّ الخطأ ليس في بناء الفعل للمجهول، بل في بنائه للمعلوم؛ إذ قال: «في قصَّة سَوْق الهَدْي أَنَّ الأَسْلميَّ قالَ: (أَرأيتَ أن أُزْحِفَ عليَّ منها شيءٌ؟ قالَ: تَنْحَرُها، ثُمَّ تَصْبُغُ نَعْلَها في دَمِها، ثُمَّ أضر على صَفْحَتِها، ولا تأكُلْ منها أَنْتَ ولا أحدٌ من أَهْلِ رُفْقَتِكَ)، يرويه الْمُحَدِّثُونَ: (أَزْحَف)، والأجودُ أن يُقالَ: (أُزْحِف) مضمومة الألف. يُقالُ: (زَحَف البعير): إذا قامَ من الإعياء، وأَزحَفَهُ السّفَر» (١).

ورأى النَّوَوِيّ أَنَّ إِنْكَارَ الْخَطَّابِيّ لَيْسَ بِمَقْبُول، بَل الْجَمِيعُ جَائِزٌ؛ إذ قال: «قَوْلُهُ: (وَانْطَلَقَ بِبَدَنَة يَسُوقُهَا فَأَزْحَفَتْ عَلَيْهِ)(٢) هُوَ بِفَتْحِ (الْهَمْزَة) وَإِسْكَان (الزَّاي) وَفَتْح (الْحَاء) الْمُهْمَلَة، هَذَا رِوَايَةُ الْمُحَدِّثِينَ، لَا خِلَافَ بَيْنَهُمْ فِيهِ، قَالَ الْخَطَّابِيُّ: كَذَا يَقُولُهُ الْمُحَدِّثُونَ، قَالَ: وَصَوَابُهُ وَالْأَجْوَدُ: (فَأُزْحِفَتْ) بِضَمِّ الْهَمْزَة، يُقَالُ: (زَحَفَ الْبَعِيرُ): إِذَا قَامَ، وَ(أَزْحَفَهُ)، وَقَالَ الْهَرَوِيُّ وَغَيْرُهُ: يُقَالُ: (أَزْحَفَ الْبَعِيرُ)، وَ(أَزْحَفَهُ السَّيْرُ) بِالْأَلِفِ فِيهِمَا(٣)، وَكَذَا قَالَ الْجَوْهَرِيُّ وَغَيْرُهُ: يُقَالُ: (زَحَفَ الْبَعِيرُ)، وَ(أَزْحَفَ) لُغَتَانِ، وَ(أَزْحَفَهُ السَّيْرُ)، وَ(أَزْحَفَ الرَّجُلُ): وَقَفَ بَعِيرُهُ(٤)، فَحَصَلَ أَنَّ إِنْكَارَ الْخَطَّابِيّ لَيْسَ بِمَقْبُولٍ، بَلِ الْجَمِيعُ جَائِزٌ»(٥).

لكن اتفقت كلمتهم على المعنى؛ فهي بضم (الألف)، وفتحها معناها: القيام من الإعياء، قال النسفيُّ وهو من أنصار مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ: «بَعَثَ النَّبِيُّ ــ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ــ هَدَايَا عَلَى يَدَيْ نَاجِيَةَ الْأَسْلَمِيِّ، فَقَالَ: (يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ أُزْحِفَ مِنْهَا شَيْءٌ) عَلَى مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، أَيْ: قَامَتْ مِنْ الْإِعْيَاءِ» (٦).

وقال القاضي عِيَاض وهو من أنصار فَتْح (الْهمزَة) وَسُكُون (الزَّاي) وَفتح (الْحَاء) الْمُهْمَلَة وَ(الْفَاء): «قَوْله فِي عطب الْهدى: (فَأَزْحَفَتْ عَلَيْهِ فِي الطَّرِيق) يَعْنِي: بدنته،

(١) إصلاح غلط الْمُحَدِّثِينَ:/٥١.

(٢) ينظر: صحيح مُسْلِم، كِتَاب:(الْحَجّ)، بَاب:(مَا يَفْعَلُ بِالْهَدْيِ إِذَا عَطِبَ فِي الطَّرِيقِ)، والسنن الكبرى للبيهقيّ، كِتَاب: (الْحَجّ)، بَاب:(الْهَدْي الَّذِي أَصْلُهُ تَطَوُّعٌ إِذَا سَاقَهُ فَعَطِبَ فَأَدْرَكَ ذَكَاتَهُ نَحَرَهُ وَصَنَعَ بِهِ).

(٣) ينظر: الغريبين في القرآن والحديث:٣/ ٨١٦، وإكمَالُ المُعْلِمِ بفَوَائِدِ مُسْلِم:٤/٤١٣.

(٤) ينظر: الصحاح:/ ١٣٦٧، ١٣٦٨.

(٥) المنهاج:٩/٧٦.

(٦) طلبة الطلبة:/٣٧.

بِفَتْح الْهمزَة وَسُكُون الزَّاي وَفتح الْحَاء الْمُهْملَة وَالْفَاء، كَذَا رويناهُ، وَهُوَ صَحِيح، قَالَ الْهَرَوِيّ: مَعْنَاهُ: وقفت من الإعياء، يُقَال: (زحف الْبَعِير)، و(أزحفه السّير)» (١).

لكن السؤال الآن ما ذنب علماء الحديث في هذا الإشكال والذي بلغ حد التناقض، ولم يكن لهم أي دخل فيه سوى الالتزام بالنقل دراية ورواية؟ يبدو لي أنَّ الذي أوقعهم في هذا نقص الاستقراء، والذي نبه عليه نشوان الحميريّ؛ إذ ذكر أنَّ (أَزحف) بالفتح لغة؛ وذلك بقوله: «(أَزْحَف)، أي: أعيا، لغة في (زَحَفَ)» (٢).

الفرق بين:(المِيتة) و(المَيتة) بكسر (الميم) وفتحها:

قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في البحر: {هو الطّهُورُ ماؤهُ، الحِلُّ مَيْتَتُهُ} (٣)، الصواب لدى الْخَطَّابِيّ هو: فتح (الميم) من (مَيْتَتُهُ)، أمَّا كسر (الميم) فهو من كلام عوامُّ الرواة؛ يُولعونَ بكسرِ (الميمِ) من المَيْتَةِ، يقولونَ: (ميتَتُهُ)، وإنَّما هي (مَيْتَتُهُ) مفتوحة (الميم)، يريدون: حيوان البحر إذا ماتَ فيه (٤)؛ إذ قال: «قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ في البحر: {هو الطّهُورُ ماؤهُ، الحِلُّ مَيْتَتُهُ} عوام الرواة يولعون بكسر (الميم) من (المَيتة)، يقولون: (مِيْتَتُهُ)، وإنما هو (مَيْتَتُهُ) مفتوحة (الميم)، يريد: حيوان البحر إذا مات فيه» (٥).

وهو ما ذهب إليه ابن فارس بقوله: «قولُه: {الحِلُّ مَيْتَتُه} فهو بفتح (الميم)، وهو ما مات مما عَيْشُه فيه، وأما (المِيتَةُ) بكسر الميم فهو المَوْتُ نفسُه، والحديثُ هو بفتح (الميم) لا غيرُ، لأنَّه يريد الذي يموت» (٦).

وقد حكم القاضي عِيَاض بالخطأ على من روى:(مِيتَته) بالكسر؛ إذ قال: «قَوْله: {الحِلُّ مَيْتَتُه} هَذَا بِفَتْح (الْمِيم) اسْم مَا مَاتَ من حيوانه، وَمن رَوَاهُ: (مِيتَته) بِالْكَسْرِ فقد أَخطَأَ»(٧).

---

(١) مشارق الأنوار على صحاح الآثار:١/٣١٤.

(٢) شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم: ٥/٢٧٧١.

(٣) ينظر: سنن ابن ماجه، كِتَاب: (الطَّهَارَة وَسُنَنهَا)، بَاب: (الْوُضُوء بِمَاءِ الْبَحْرِ)، وسنن أبي داود، كِتَاب: (الطَّهَارَة)، بَاب: (الْوُضُوء بِمَاءِ الْبَحْرِ)، والسنن الصغرى للنسائيّ، كِتَاب: (الطَّهَارَة)، بَاب: (مَاء الْبَحْرِ).

(٤) ينظر: إصلاح غلط الْمُحَدِّثِينَ:/٢٠.

(٥) غريب الحديث للخطابي:٣/٢١٩.

(٦) حلية الفقهاء:/ ٣٤.

(٧) مشارق الأنوار:١/٣٩٠.

وكذا العيني بقوله: «(المَيتة) بفتح (الميم)، وعوام الرواة يكسرون (الميم)، وهو خطأ»(١).

الحق أنَّه لا إشكال؛ فمن أراد الحال والهيئة كسر (الميم)، ومن أراد الاسم فالفتح ليس غير، يقول ابن الجوزي: «(الْمِيتَة) مَكْسُورَة (الْمِيم): يَعْنِي بهَا الْحَالة الَّتِي مَاتَ عَلَيْهَا، فَهِيَ كـــ(القِعدة)، و(الجِلسة) وَ(الركبَة)، وَإِنَّمَا يُرَاد بِهَذِه الْأَشْيَاء الْحَال والهيئة، وَأما (الْمَيتَة) بِفَتْح (الْمِيم) فَهِيَ الْحَيَوَان الْمَيِّت، وَمِنْه قَوْله عَلَيْهِ السَّلَام: {الحِلُّ مَيْتَتُه}» (٢).

الفرق بين الاسم والمصدر:

من ذلك: ما نص عليه الْخَطَّابِيّ، وأنَّه من لَحْن عوامّ الرُّواة وغلطهم: قولهم: (الخَراءَة)، والصواب: (الخِراءَة)، والفرق بينهما: أن (الخِراءَة) بالكسر هَيْئَة الْقعُود للْحَدَث، وأما (الخَراءَة) بالفتح فالحدث نفسه؛ وذلك إذ قال: «في الحديث الذي يرويه سلمان ــ رضي الله عنه ــ في الاستنجاء: (أَنَّ رجلاً من المشركين قالَ له: لقد علّمكُم صاحِبُكم كلَّ شيءٍ حتى الخِراءَة)(٣)، عوامُّ الرُّواة يفتحون (الخاء)، فيُفْحِشُ معناهُ، وإنَّما هو (الخِراءَةُ) مكسورة (الخاء(ممدودة (الألف)، يريد: الجِلْسَةَ؛ للتخلي والتنظف منه، والأدب فيه»(٤).

وفيما ذهب إليه الْخَطَّابِيّ نظرٌ؛ فقد قال الجوهريُّ: «(قد خرئ خراءة) مثل: (كره كراهة)»(٥)، وللتوفيق بين المذهبين أقول: لَعَلَّه بِالْفَتْح مصدر، وبالكسر اسْم، يقول السنديُّ: «(الخراءة): بِكَسْر خاء وَفتح رَاء بعْدهَا ألف ممدودة ثمَّ هَاء هُوَ: الْقعُود عِنْد الْحَاجة، وَقيل: هُوَ فعل الْحَدث، وَأنكر بَعضهم فتح (الْخَاء)، لَكِن فِي الصِّحَاح: (خرئ خراءة)، كـــ(كره كَرَاهَة)، وَهُوَ يُفِيد صِحَة الْفَتْح، وَقيل: لَعَلَّه بِالْفَتْح: مصدر، وبالكسر: اسْم، وَقيل: المُرَاد: هَيْئَة الْقعُود للْحَدَث، قلت: وَهَذَا الْمَعْنى يَقْتَضِي أَن يكون بِكَسْر (الْخَاء) وَسُكُون (الرَّاء) وهمزة، كـــ(جِلسة) لهيئة الْجُلُوس» (٦).

---

(١) شرح سنن أبي داود:١/٢٣٢.

(٢) كشف المشكل من حديث الصحيحين:٢/ ٣٧٥.

(٣) ينظر: غريب الحديث للخطابي:٣/ ٢٢٠، ٣٦٣.

(٤) إصلاح غلط الْمُحَدِّثِين:/٢١.

(٥) الصحاح:١/٤٧.

(٦) حاشية السندي على سنن النسائي:١/٣٨

مد المقصور:

نص على هذا اللَّحْن: الزَّجَّاجِيُّ بقوله: «حدثنا أبو جعفر قال: حدثنا ابن عائشة عبيد الله قال: حدثنا حَمَّاد بن سَلَمَةَ قال: جاء سِيبَوَيْهِ مع قوم يكتبون شيئًا من الحديث، فكان فيما أمليت ذكر (الصفا) عن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فقلت: {صعد رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الصفا} (١)، وهو الذي كان يستملي فقال: (صعد النَّبِيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الصفاء)، فقلت: يا فارسيّ لا تقل: (الصفاء)؛ لأنَّ (الصفا) مقصور، فلمَّا فرغ من مجلسه كسر القلم، وقال: لا أكتب شيئًا حتى أحكم الْعَرَبيَّة» (٢).

ومن ذلك أيضا: قوله: (خلاها) من قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: {لاَ يُخْتَلَى خَلاَهَا} (٣)، قال الْخَطَّابِيّ: «أَمّا ما سبيلُهُ أنْ يُقْصَرَ وهم يَمُدُّونه، فكقوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الحَرَمِ: (لا يُخْتلى خَلاها)، و(الخَلَى) مقصورٌ: الحَشِيشُ، و(المِخْلَى): الحديدةُ التي يُحْتَشُّ بها من الأرضِ، وبه سُمِّيَتِ المِخلاةُ، فأمَّا (الخلاءُ) ممدودٌ، فهو المكانُ الخالي»(٤).

وكذلك أيضا (ثِنَى) من قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: {لَا ثِنَى فِي الصَّدَقَةِ} (٥)، قال الْخَطَّابِيّ:

«قولُهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: {لا ثِنَى في الصدقَةِ} مقصورٌ، مكسورُ (الثاءِ)، أي: لا تُؤخَذُ في السنةِ مَرَّتَيْن، قالَهُ الأصمعيّ، ومَن رَوَى:(لا ثَنَاءَ في الصَّدَقَةِ) ممدودًا يذهبُ إلى أَنَّ مَنْ تَصَدَّقَ على فقيرٍ طَلَبَ المدحَ والثناءَ، فقد بَطَلَ أَجْرُهُ، فقد أَبْعَدَ الوَهْمَ» (٦).

هذا وقد منع الْبَصْرِيُّونَ مد المقصور، أما الْكُوفِيُّونَ فأجازوه، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش من الْبَصْرِيِّينَ (٧)، يقول الزَّبيديُّ: «ذهب الْكُوفِيُّونَ إلى جواز مدّ المقصور في

---

(١) ينظر: المسند المستخرج على صحيح الإمام مُسْلِم:١/ ٢٧٨.

(٢) مجالس العلماء:١١٨/١.

(٣) ينظر: صحيح البُخَارِيّ، كِتَاب: (الجَنَائِز)، بَاب: (الإِذْخِر وَالحَشِيشِ فِي القَبْرِ)، كِتَاب: (الحَجّ)، بَـاب: (لا يُنَفَّـرُ صَـيْدُ الحَرَمِ)، والسنن الصغرى للنسائيّ، كِتَاب: (مَنَاسِك الْحَجِّ)، باب: (النَّهْي أَنْ يُنَفَّرَ صَيْدُ الْحَرَمِ).

(٤) إصلاح غلط الْمُحَدِّثِينَ: /٤٨.

(٥) ينظر: كتاب الأموال لأبي عُبيد القاسم بن سلام:٢/ ٢٤.

(٦) إصلاح غلط الْمُحَدِّثِينَ:/٤٨.

(٧) ينظر: شرح كتاب سِيبَوَيْهِ للسيرافي:١/ ٢١٢، والإنصاف:٢/ ٧٤٥، والبديع في علم الْعَرَبِيَّة:٦٦٧/٢، واللباب في علل البناء والإعراب:٢/ ٩٨، وشرح الكافية الشافية:٤/ ١٧٦٨، وشرح ابن النـاظم:/ ٥٤٢، وارتـشاف الـضرب :٢/ ٥١٧، وتحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة:٢/ ٦٨٢، وتمهيد القواعد:٩/ ٤٦٥٢،

ضرورة الشعر، وإليه ذهب الأخفش؛ لمجيئه في أشعارهم كثيرًا، وذهب الْبَصْرِيُّونَ إلى منعه؛ لأنَّ المقصور هو الأصل، ومدُّه يؤدي إلى ردّه إلى غير أصل، وذلك لا يجوز»(١).

ومن أقوى الأدلة على ذلك:

ــ قراءة طلحة بن مصرف: ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ﴾ (٢) بالمد.

ــ قول الشاعر:

سَيُغْنيني الَّذِي أغْناك عنِّي ... فَلا فَقْرٌ يَدُومُ ولَا غِناءُ (٣).

ــ قول الآخر:

يَا لك منْ تَمْرٍ ومنْ شِيشَاء ... يَنْشُبُ فِي المَسْعَلِ واللَّهَاءِ (٤).

ومما يدل على صحة التكلم بـــ(الصفا) ممدودًا: قول ابن جرير الطبري: «عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ﴾(٥)، قَالَ: (سِتٌّ فِي الإِنْسَانِ، وَأَرْبَعٌ فِي الْمَشَاعِرِ)، (فَالَّتِي فِي الإِنْسَانِ): حَلْقُ الْعَانَةِ، وَالْخِتَانُ، وَنَتْفُ الإِبِطِ، وَتَقْلِيمُ الأَظْفَارِ، وَقَصُّ الشَّارِبِ، وَالْغُسْلُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَ(أَرْبَعٌ فِي الْمَشَاعِرِ): الطَّوَافُ، وَالسَّعْيُ بَيْنَ الصفاء والمروة، ورمي الجمار، والإفاضة» (٦)، وكذا ابن عادل الدمشقيّ في قوله عز وجل:﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوِ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا وَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ ﴾(٧): «ظاهرُ الآية لا

---

(١) ائتلاف النصرة:/٧١.

(٢) سورة النور، من الآية:/٤٣.

وينظر تخريج القراءة في: المحتسب:٢/ ١١٤.

(٣) من (الوافر)، لم أقف على قائله.

وموطن الشاهد قوله: (غناء)؛ وذلك لمد المقصور.

ينظر: المقصور والممدود لابن ولاد:/ ١٤٦، والمخصص لابن سيده:٣/ ٤٤٧، ولسان العرب:١٥/ ١٣٦، واللمحة في شرح الملحة:٢/ ٧٩٠، والمزهر في علوم اللُّغَة:٢/ ٢٨٥، وتاج العروس:٣٩/ ١٨٨.

(٤) من (الرجز)، نسب إلى أبي المقدام الراجز، وقيل: لغيره.

موطن الشاهد قوله: (اللهاء)؛ والاستشهاد به على مد المقصور.

ينظر: تهذيب اللُّغَة:١١/ ٣٠٢، والصحاح:٣/ ١٠٠٩، ٦/ ٢٤٨٧، والمحكم والمحيط الأعظم:٢/٥٠٥، وشمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم:٦/ ٣٦٠٣، والمقاصد النحوية:٤/ ٢٠١٨، ٢٠١٩.

(٥) سورة البقرة، من الآية:/١٢٤.

(٦) تاريخ الطبري:١/٢٨١.

(٧) سورة البقرة، الآية:/ ١٥٨.

يدلُّ على أنَّ السَّعْيَ بين الصَّفاء والمَرْوة واجبٌ» (١)، وقول ابن حجر: «النَّبِيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان يسعى بين الصفاء والمروة»(٢).

قصر الممدود:

نبَّه على ذلك الْخَطَّابِيّ في معرض حديثه عَنْ قول سَلْمَانَ رضي الله عنه: قَالَ: قَالَ لَهُ رَجُلٌ: إِنَّ صَاحِبَكُمْ لَيُعَلِّمُكُمْ حَتَّى الْخِرَاءَةِ، قَالَ: أَجَلْ نَهَانَا أَنْ نَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ لِغَائِطٍ أَوْ بَوْلٍ، أَوْ نَسْتَنْجِيَ بِأَيْمَانِنَا، وَنَكْتَفِيَ بِأَقَلَّ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ (٣).

قال الْخَطَّابِيّ: «(الخِراءة): مكسورة (الخاء) ممدودة (الألف): أدب التخلي والقعود عند الحاجة، وأكثر الرواة يفتحون (الخاء)، ولا يمدون الألف، فيفحش معناه» (٤).

فالإشكال في هذه المسألة سببه قصر الممدود الحاصل في كلمة: (الخِراءة).

- ومن ذلك أيضًا:

ــ كلمة (عاشوراء) من قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: {صِيامُ عاشُوراء كَفّارةُ سَنَة} (٥)، نص على ذلك الْخَطَّابِيّ بقوله: «قولُهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: {صِيامُ عاشُوراء كَفّارةُ سَنَة}، (عاشوراء) ممدودٌ، والعامَّةُ تَقْصرُهُ. ويُقالُ: ليسَ في الكلامِ (فاعُولاء) ممدودٌ إلاَّ (عاشُوراء) هكذا قالَ بعضُ الْبَصْرِيِّينَ (٦)، وهو اسمٌ إسلامي لم يُعْرَفُ في الجاهليّة»(٧).

ــ كلمة (حراء) من قولُهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (اثْبُتْ حِراءُ).

ــ كلمة (قباء)، نصَّ على ذلك الْخَطَّابِيّ بقوله: «ممَّا يُمَدُّ وهم يقصرونَهُ: قولُهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: {اثْبُتْ حِراءُ} (٨)، سمعتُ أبا عُمَر يقولُ: أصحابُ الحديث يُخْطِئونَ في هذا

---

(١) اللباب:٣/٩٩.

(٢) الإصابة:٨/٥٧.

(٣) ينظر: التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد:١١/١٨.

(٤) معالم السنن:١/١١.

(٥) ينظر: غريب الحديث للخطابي:٣/٢٤٠، ٣/ ٣٦٥.

(٦) نقله ابن دريد عن الْبَصْرِيِّينَ قاطبة بقوله: «لَيْسَ فِي كَلَام الْعَرَب (فَاعُولَاء) ممدودًا إلا (عَاشُورَاء)، هَكَذَا قَالَ الْبَصْرِيُّونَ»، جمهرة اللُّغة:٢/ ٧٢٧.

(٧) إصلاح غلط الْمُحَدِّثِينَ:/ ٤٤.

(٨) ينظر: سنن أبي داود، كِتَاب: (السُّنَّة)، باب: (فِي الْخُلَفَاءِ)، والسنن الكبرى للنسائيّ، كتاب: (الْمَنَاقِب)، باب: (أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ وَعَلِيٌّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ)، باب: (سَعِيد بْنُ زَيْدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ نُفَيْلٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ)، باب: (عَبْد الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ).

الاسمِ، وهو ثلاثةُ أَحْرُف في ثلاثة مواضع: يفتحونَ (الحاءَ) وهي مكسورةٌ، ويكسرونَ (الراءَ) وهي مفتوحةٌ، ويقصرونَ (الأَلِفَ) وهو ممدودٌ، قالَ: وإنّما هو (حِراء)، قالَ الشاعِرُ:

بثَوْرٍ ومَن أَرسى ثبيرًا مكانَهُ وراقٍ لبرٍّ في حِراء ونازِلِ (١)

وكذلك (قُباء) لمَسْجِدِ رسولِ الله ــ صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ــ ممدودٌ» (٢).

ــ كلمتا:(هاءَ وهاءَ) ممدودان، والعامَّةُ تَرْوِيهما مَقْصُورَيْن، نص على ذلك الْخَطَّابِيّ بقوله:

«قولُهُ صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: {الذَّهَبُ بالذَّهَبِ ربا إلاّ هاءَ وهاءَ} ممدودان، والعامَّةُ تَرْوِيه: (هَا وهَا) مَقْصُورَيْن. ومعنى (هاءَ): خُذْ، يُقالُ للرجلِ: (هاءَ)، وللمرأة: (هائِي)، وللاثنين: من الرجال والنساءِ: (هاؤُما)، وللرجالِ: (هاؤُمْ)، وللنساءِ: (هاؤُنَّ)، وهذا يُستعملُ في الأَمرِ، ولا يُستعملُ في النهي، فإذا قُلتَ: (هاك) قَصَرْتَ، وإذا حَذَفْتَ (الكافَ) مَدَدْتَ، فكانت المدَّةُ بدلاً من كافِ المخاطبةِ» (٣).

ــ كلمة (القصواء)؛ فأَكثرُ الْمُحَدِّثِينَ يقولونَ: (القُصْوَى)، وهو خطأٌ فاحِشٌ لدى الْخَطَّابِيّ؛ إنما (القُصْوَى) نَعْتُ تأنيثِ (الأَقْصَى)، كـــ(السُّفْلى) في نَعْتِ تأنيثِ (الأَسْفَلِ)(٤).

ــ كلمة (عَمَاءٍ) من قوله صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: {كانَ في عَمَاءٍ تحتَهُ هواءٌ وفوقَهُ هواءٌ} (٥)، نص على ذلك الْخَطَّابِيّ بقوله: «حديثُ أبي رَزِين العُقَيلِيّ أَنَّهُ قالَ: (يا رسولَ الله، أَيْنَ كانَ رَبُّنا عزَّ وجَلَّ قبلَ أنْ يخلُقَ السّماواتِ والأرضِ؟ قالَ: {كَانَ فِي عَمَاءٍ، تَحْتَه هَوَاءٌ وفَوقَه هواءٌ}، يَرْوِيه بعضُ الْمُحَدِّثِينَ: (في عَمىً) مقصورٌ على وَزْن (عصا)، و(قَفا)، يُريدُ: أَنَّهُ كانَ في عمىً عن علمِ الخَلْقِ، وليسَ هذا شيئًا، وإنَّما هو في (عَماءٍ)

(١) من (الطويل)، لأبي طالب عم النَّبِيّ صلى الله عليه وسلم.

وموطن الشاهد قوله: (حِراء)؛ والاستشهاد به على كسر (الحاء) وهو ممدود.

ينظر: الديوان:/٦٤، وغريب الحديث للخطابي:٣/٢٤١، وشرح الحديث المقتفى:/٩٠، وفتح الباري:٢/ ٤٩٦، وخزانة الأدب: ٦١/٢.

(٢) إصلاح غلط الْمُحَدِّثِينَ:/٤٥.

(٣) غريب الحديث للخَطَّابِيّ:٣/٢٤١.

(٤) ينظر: إصلاح غلط الْمُحَدِّثِينَ:/٤٦، وغريب الحديث لْلخَطَّابِيّ:٣/ ٢٤١.

(٥) ينظر: غريب الحديث لأبي عُبيد: ٢/ ٧، ٨، وغريب الحديث للخطابي:٣/ ٢٤٢، والغريبين في القرآن والحديث: ٤/ ١٣٣١، والفائق في غريب الحديث والأثر:٣/ ٢٦، والنهاية في غريب الحديث والأثر:٣/ ٣٠٤.

ممدود، هكذا رواهُ أبو عُبَيْدٍ وغيره من العلماءِ، قالَ:(والعَمَاءُ): السحابُ (١)، قالَ غيرهُ: الرَّقيقُ من السّحابِ» (٢).

وغير ذلك من الكلمات التي عدها الْخَطَّابِيّ على الْمُحَدِّثِينَ لحنًا وخطأ وغلطًا، والذي أراه أن قصر الممدود جائز، ولا إشكال فيه؛ وذلك لوروده في قراءة من قرأ: ﴿أَيْنَ شُرَكَآئِيَ الَّذِينَ كُنتُمْ تُشَاقُّونَ فِيهِمْ﴾ (٣)، و ﴿وَإِنِّي خِفْتُ المَوَالِيَ مِنْ وَرَائِي﴾ (٤)، و ﴿أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾(٥)، و﴿ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشَدَّاءُ عَلَى الكُفَّارِ﴾(٦)،و﴿أَنْ رَآهُ اسْتَغْنَى﴾(٧)

ومما جاء من كلام العرب نثرًا: قول الفرزدق: (إيه فدى لكم أبي وأمي! كذا والله كان آباؤكم) (٨)، يقول المُبَرِّد: «كان الفرزدق يخرج من منزله فيرى بني تميم والمصاحف في حجورهم، فيسر بذلك، ويجذل به، ويقول: (إيه فدى لكم أبي وأمي! كذا والله كان آباؤكم)، قال أبو الحسن: إنَّما هو فداؤٌ لكم، لكنَّه قصر الممدود على هذه الرواية» (٩).

ومن شواهد قصر الممدود أيضًا: قول ابن مالك: «قالوا في (اللاء)، و(اللواء): (اللا)، و(اللوا)» (١٠).

ولم أستشهد بالشعر حتى لا يقال إنَّه خاص به؛ ولذلك عدل فريق منهم عن حصره (قصر الممدود) على الضرورة، يقول ابن عادل: « بالجملة: قصر الممدود ضعيفٌ؛ ذكره غير واحد؛ لكن لا يصلُ به على حدِّ الضرورة»(١١)، وإن قالها ابن عادل على استحياء، إلا أنَّ الألوسيّ كان صريحًا في أنَّه واقع في حال السعة؛ إذ قال: «قرأ

(١) يقول أبو عُبَيْد: «قَوْله: (فِي عَمَاء) فِي كَلَام الْعَرَب: (السَّحَاب الْأَبْيَض)»، غريب الحديث:٢/ ٨.

(٢) إصلاح غلط الْمُحَدِّثِينَ:/٤٦.

(٣) سورة النحل، من الآية :/٢٧.

(٤) سورة مريم، من الآية :/٥.

(٥) سورة القصص، من الآية :/٦٢، ٧٤.

(٦) سورة الفتح، من الآية :/٢٩.

(٧) سورة العلق، الآية :/٧.

(٨) روايته في شرح شافية ابن الحاجب للرضي:٤/ ٧٦ «إيه فِدَاءَ لكم أبي وأمي، كذا والله كان آباؤكم».

(٩) الكامل:١/ ١٠١.

(١٠) شرح الكافية الشافية:١/ ٢٦٩.

(١١) اللباب:١٢/ ٤٦.

الجمهور:﴿شُرَكَائِيَ﴾(١) ممدودًا مهموزًا مفتوح (الياء)، وفرقة كذلك إلا أنهم سكنوا (الياء)، فتسقط في الدرج؛ لالتقاء الساكنين، والبزيّ عن ابن كثير بخلاف عنه بالقصر وفتح (الياء) (٢)، وأنكر ذلك جماعة، وزعموا أنَّ هذه القراءة غير مأخوذ بها؛ لأنَّ قصر الممدود لا يجوز إلا ضرورة، وليس كما قالوا، فإنَّه يجوز في السعة»(٣).

أما ابن الجزريّ فقد ألقى اللوم على النَّحْوِيِّينَ الذين طعنوا في الرَّاوِيَةِ؛ إذ قال: «قَدْ طَعَنَ النُّحَاةُ فِي هَذِهِ الرَّاوِيَةِ بِالضَّعْفِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْمَمْدُودَ لا يُقْصَرُ إِلا فِي ضَرُورَةِ الشِّعْرِ، وَالْحَقُّ أَنَّ هَذِهِ الْقِرَاءَةَ ثَبَتَتْ عَنِ الْبَزِّيِّ مِنَ الطُّرُقِ الْمُتَقَدِّمَةِ لا مِنْ طُرُقِ التَّيْسِيرِ، وَلا الشَّاطِبِيَّةِ، وَلا مِنْ طُرُقِنَا ،فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ قَصْرُ الْمَمْدُودِ جَائِزًا فِي الْكَلامِ عَلَى قِلَّتِهِ، كَمَا قَالَ بَعْضُ أَئِمَّةِ النَّحْوِ» (٤).

ولهذا أرى أنَّه لا داعي لتلحين الْمُحَدِّثِينَ؛ لورود ذلك في كتاب الله عز وجل، وفي كلام العرب، ولأنَّ فيه ردا إلى أصل، قال ابن السراج: «قَصْرُ الممدود؛ لأَنَّ المدَّ زيادةٌ، فإذا اضطر الشاعرُ فقصرَ، فَقَدْ رُدَّ الكلامَ إلى أصله، وليسَ له أَن يمدَّ المقصورَ، كما لم يكنْ لَهُ أَن لا يصرفَ ما ينصرفُ؛ لأَنَّهُ لو فعلَ ذلكَ لأَخرجَ الأَصلَ إلى الفرعِ والأُصولُ، ينبغي أَن تكونَ أَغلبَ مِنَ الفروعِ، وهوَ في الشعرِ كثيرٌ، ولكنْ لا يجوزُ أَن يمُدَّ المقصور» (٥).

والدليل على أن المقصور أصل: قول ابن الأنباري: «الذي يدل على أنَّ المقصور هو الأصل: أنَّ (الألف) تكون فيه أصلية وزائدة، و(الألف) لا تكون في الممدود إلا زائدة؛ والذي يدل على ذلك أيضًا أنَّه لو لم يعلم الاسم هل هو مقصور أو ممدود لوجب أن يلحق بالمقصود دون الممدود؛ فدل على أنَّه الأصل، وإذا ثبت أنَّ المقصور هو الأصل؛ فلو جوزنا مد المقصور لأدى ذلك إلى أن نرده إلى غير أصل، وذلك لا يجوز، وعلى هذا يخرج قصر الممدود» (٦).

---

(١) سورة النحل، من الآية:/ ٢٧.

(٢) ينظر: السبعة في القراءات :/٣٧١، والنشر في القراءات العشر:٣٠٣/٢.

(٣) روح المعاني:١٢٧/١٤.

(٤) النشر في القراءات العشر:٣٠٣/٢.

(٥) الأصول:٤٤٧/٣.

(٦) الإنصاف:٧٤٩/٢.

ولأنَّ فيه اختصارًا، قال ابن جني: «كما زيدت (الألف) إشباعًا، فقد حذفت اختصارًا، من ذلك: قصر الممدود» (١).

ضبط أعلام البلدان:

من ذلك: (إرمينية) مكسورة (الألف)، ومن الْمُحَدِّثِينَ من يضمها، وهو غلط، نَبَّه على ذلك ابن الجوزي بقوله: «(إرمينية) مكسورة (الألف)، وفي قراءة الحديث: من يضمها، وهو غلط» (٢).

وفي ذلك نظرٌ، إذ رويت الكلمة بكسر (الهمزة) وفتحها وضمها (٣)، يقول ابْنُ الْمُلَقِّنِ: «(إِرمينية) هذِه بكسر (الهمزة) كما صرح به البكري (٤)، ووقع بخط النووي في القطعة التي له على هذا الكتاب فتحها ضبطًا» (٥).

وقد ذكر الكرمانيُّ الأوجه الثلاثة؛ إذ قال: «(أَرْمِيْنِية) بفتح (الهمزة) وضمها وكسرها، وإسكان (الراء)، وكسر (الميم) وسكون التحتانية الأولى، وكسر (النون)، وخفة التحتانية» (٦).

وكذا البِرْماويّ بقوله: «(أَرْمِيْنِية) بفتح (الهمزة) وكسرها وضمها، وإسكان (الراء)، وكسر (الميم)، وسُكون (الياء)، وكسر (النُّون)، وخِفَّة (الياء) بعدها: كُوْرَةٌ بناحية الرُّوم» (٧).

مد (الهمزة) في أول الكلمة من الأعلام الأعجميَّة:

من ذلك: نطقهم (آذربيجان) بالمد، وهو غلط لدى ابن الجوزيّ؛ إذ قال: «(إرمينية) مكسورة (الألف)...و(أَذْرَبِيجَان) مَقْصُورَة (الْألف) مسكنة (الذَّال)، وهما اسمان أعجميان، كَذَلِك قرأتهما على شَيخنَا أبي مَنْصُور اللّغَوِيّ، وَفِي قِرَاءَة الحَدِيث من يَقُول:(آذَرَبِيجان) بِالْمدِّ، وَهُوَ غلط» (٨).

---

(١) سر صناعة الإعراب:٢/٧٢٠.

(٢) كشف المشكل من حديث الصحيحين:/٣٦.

(٣) ينظر: مطالع الأنوار:١/٣٦٩، ومعجم البلدان:١/ ١٥٩، وفتح الباري:٩/ ١٧، وإرشاد الساري:٧/ ٤٤٨.

(٤) ينظر: معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع:١/ ١٤١.

(٥) التوضيح لشرح الجامع الصحيح:٢/ ٤٣٩.

(٦) الكواكب الدراري في شرح صحيح البُخَارِيّ:١٩/ ٨.

(٧) اللامع الصبيح بشرح الجامع الصحيح:١٣/ ٩٤.

(٨) كشف المشكل من حديث الصحيحين: /٣٦.

والحق أنَّ في ضبطها وَجْهَانِ مَشْهُورَانِ: أَشْهَرُهُمَا وَأَفْصَحُهُمَا:(أَذْرَبِيجَان)، وَالثَّانِي: (آذَرَبِيجان) بِالْمدِّ، نص عليهما الإمام النَّوَوِيّ بقوله:« قَوْلُهُ: (وَنَحْنُ بِأَذْرَبِيجَانَ)(١)، هِيَ: إِقْلِيمٌ مَعْرُوفٌ وَرَاءَ الْعِرَاقِ(٢)، وَفِي ضَبْطِهَا وَجْهَانِ مَشْهُورَانِ: أَشْهَرُهُمَا وَأَفْصَحُهُمَا وَقَوْلُ الْأَكْثَرِينَ: (أَذْرَبِيجَانُ) بِفَتْحِ (الْهَمْزَةِ) بِغَيْرِ مَدَّةٍ، وَإِسْكَانِ (الذَّالِ)، وَفَتْحِ (الرَّاءِ)، وَكَسْرِ (الْبَاءِ)، قَالَ صَاحِبُ الْمَطَالِعِ وَآخَرُونَ: هَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ(٣)، وَالثَّانِي: مَدُّ (الْهَمْزَةِ)، وَفَتْحُ (الذَّالِ)، وَفَتْحُ (الرَّاءِ)، وَكَسْرُ (الْبَاءِ)»(٤).

(١) ينظر: صحيح مُسْلِم، كتاب: (اللِّبَاس وَالزِّينَة)، بَاب: (تَحْرِيم اسْتِعْمَال إِنَاء الذَّهَب وَالْفِضَّة عَلَى الرِّجَال وَالنِّسَاء، وَخَاتَم الذَّهَب وَالْحَرِير عَلَى الرَّجُل، وَإِبَاحَته لِلنِّسَاءِ، وَإِبَاحَة الْعَلَم وَنَحْوِهِ لِلرَّجُلِ مَا لَمْ يَزِدْ عَلَى أَرْبَعِ أَصَابِعَ)، والسنن الكبرى للنسائيّ، كِتَاب: (الزِّينَة)، باب: (مَا رُخِّصَ فِيهِ لِلرِّجَالِ مِنْ لُبْسِ الْحَرِيرِ).

(٢) ينظر: معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع:١٢٩/١، ومعجم البلدان:١/ ١٢٨.

(٣) ينظر: مطالع الأنوار:١/ ٣٦٩.

(٤) المنهاج شرح صحيح مُسْلِم:١٤/ ٤٥.

الخاتمة

في نهاية هذا البحث يطيب لي أن أسجل أهم النتائج التي انتهيت إليها، وكان منها:

ــ بيَّن البحث موقف علماء الحديث من تعلم علم النَّحو؛ اتقاء اللَّحْن، وأكَّد على أهميَّة النحو لطالب علم الحديث.

ــ طرَح البحث العديد من المسلمات التي انطلق منها؛ للحذر من تسرب اللَّحْن إلى الحديث والْمُحَدِّثِينَ نتيجة للذي دار على ألسنتهم، ونطقت به مؤلفاتهم.

ــ ذكر البحث طرق إصلاح اللَّحْن عند الْمُحَدِّثِينَ؛ مُعوِّلا في ذلك على أقوال الأثبات من علماء الحديث.

ــ أبرز البحث جهود علماء الحديث في دفع اللَّحْن؛ وذلك من منطلق أنَّه لا أحد أعلم بخطورة اللَّحْن من علماء الحديث أنفسهم؛ لِأَنَّ مِنَ اللَّحْنِ مَا يُزِيلُ الْمَعْنَى، وَيُغَيِّرُهُ عَنْ طَرِيقِ حُكْمِه، وكان من مظاهر هذه الجهود لديهم: اشتراطهم على طالب الحديث أنْ يتعلم من الْعَرَبِيَّة ما يسلم به لسانُه من اللَّحْن والتصحيف، واشتراطهم ــ أيضا ــ تجويد الحديث كتجويدهم القرآن الكريم، وضرورة إعراب الحديث، وضرورة الابتعاد عن اللحانين بالاشتغال بدراسة النَّحْو، وَمُطَالَعَة عِلْمَ الْعَرَبِيَّةِ، ومناداة أهل التّحقيق منهم بوجوب ردّ الحديث إلى الصَّواب، وشدَّة تحفظهم في هذا الجانب؛ وذلك إذا كان راويه قد خالف ما يقتضيه الإعراب، وغير ذلك ممَّا نبَّه عليه هذا البحث في هذه القضية.

ــ أظهر البحث جهود الإمام الخَطَّابِيّ، وأثره البالغ في التَّصدي لهذه الظاهرة على من بعده وناقش في الوقت نفسه ما يعد من لَحْن الْمُحَدِّثِينَ في كتب الخَطَّابِيّ، وما لا يعد.

ــ وضح البحث أنماط اللَّحْن في الحديث، وانتهى إلى نتيجة مهمة في هذا السياق، وهي أن استعمال اللَّحْن في قضية الخطأ في الإعراب هو الكثير الغالب، لكنّه قد يرد في صور أخرى غير الإعراب.

ــ كشف البحث عن الأسباب المؤدية إلى رمي الْمُحَدِّثِينَ باللَّحْن، وكان منها:

١ــ التعويل عند إصدار الأحكام بالصواب أو الخطأ، والقبول أو الرفض على الأكثر، دون الاهتمام بمراعاة غيره، كالحكم على (الإلّ) بكسر (الهمزة) بأنَّه من اللَّحْن؛ لأنَّ غيره وهو (الأل) بفتح (الهمزة) هو الأكثر.

٢ ــ الاعتماد على لغة بعينها دون غيرها من اللُّغَات الأخرى، كالحكم على ترك التنوين في قولهم: (عَقْرَى حَلْقَى) باللَّحْن مع أنَّ ذلك لغة قُرَيْشٍ؛ فاللُّغَات كلها حجة.

٣ ــ إهمال بعض الأبواب النحويَّة عند المباحثة والمدارسة، كباب الحكاية، من ذلك: الحكم على قولهم: (لَبَّيْكَ بِحِجَّةً وَعُمْرَةً) مع أنَّه ثبت عن العرب قولها: (دَعْنَا مِنْ تَمْرَتَانِ) على الحكاية لقوله: (مَا عِنْدَهُ تَمْرَتَانِ)، وقد قال أعرابي لرجل سأله فقال: (أَلَيْسَ قُرَشِيًّا؟)، فقال: (لَيْسَ بِقُرَشِيًّا) حكاية لقوله.

٤ ــ الاحتكام إلى بعض الأوجه الجائزة دون بعضها، كالحكم بجواز التنكير والتعريف في كلمة (أجمع)، وكالاسم الواقع بعد (لَوْلَا)، وكالذي ورد في الأسماء الخمسة، وما فيها من أوجه، وأيضا المثنى، وجمع المذكر السالم.

٥ ــ الأخذ ببعض المذاهب، وترجيح قولها على غيرها دون الاعتماد على بقية المذاهب، من ذلك مثلا: الأخذ بقول الْبَصْرِيِّ دون الْكُوفِيِّ، أو العكس.

٦ ــ ترك الاستفادة من اختلاف القراءة أو الرواية أو الشاهد أو ما شاكل ذلك، وتغليب قراءة على قراءة أو رواية على غيرها.

٧ ــ أخذ الأحكام على علاتها دون المناقشة والبحث والدراسة؛ الأمر الذي دفع الأب أنستاس الكرمليّ أن يقدم بحثًا بعنوان:(لماذا لا أثق بأقوال النحاة ولا اللُّغَوِيِّينَ؟) وأنَّ ما ورد على (فَعْلُول) بالفتح لم يقتصر على (صَعْفُوق)، بل جاء منه أكثر من ثلاثين وزنًا، وعليه فلم يكن هناك داع لتلحين الْمُحَدِّثِينَ في ضبطهم (عَمْرُوس) بفتح أوله.

٨ ــ إهمال الفروق الدقيقة بين الصيغ والحروف والأدوات والمعاني، كإهمال الفرق بين المصدر واسم المصدر، والمضارع من الماضي الرُّباعيّ وغيره، والفرق بين اسم الفاعل من الثلاثي وغير الثلاثي، واسم المفعول من الثلاثي وغير الثلاثي.

٩ ــ المسارعة إلى رمي الْمُحَدِّثِينَ وعلماء الحديث بالغلط واللَّحْن والخطأ من غير رَوِيَّة أو استقراء، وكأنَّ هذا العالم أو الْمُحَدِّث أو الراوي لا يدري الفرق بين (بحَجَّة) بالنصب أو الجر.

١٠ ــ إهمال مراعاة عادة العرب في كلامها وحديثها ولهجاتها، مع أنَّ القرآن الكريم والحديث النَّبَوِيّ الشَّرِيف قد جريا على سنن كلام العرب، وعادتها في أحاديثها وأشعارها ونثرها وخطبها.

ــ أظهر البحث أنَّ لشراح الحديث وعلومه وغريبه دورًا كبيرًا في التصدي لظاهرة اللَّحْن عند الْمُحَدِّثِين، ومنهم: الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام، والشيخ ابن قُتَيْبَة، والشيخ

الْمَازِرِيّ، والقاضي عِيَاض، والشيخ ابن الصَّلَاح، والإمام النَّوَوِيّ، والْحَافِظ الْعِرَاقِيّ، وشيخ الإسلام ابن حجر، والإمام العينيّ، والشيخ الْقَسْطَلَانِيّ...

وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمَ وَبَارَكَ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ، وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا.

ثبت المصادر والمراجع.

- ائتلاف النُّصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة لعبد اللطيف بن أبي بكر الزَّبيدي، تحقيق الدكتور/طارق الجنابي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، الطبعة الأولى١٤٠٧هـ ـ١٩٨٧م.
- أبنية الأسماء والأفعال والمصادر لابن القَطَّاع، تحقيق ودراسة الدكتور/ أحمد مُحَمَّد عبد الدايم، دار الكتب والوثائق القوميَّة، القاهرة١٩٩٩م.
- الإتقان في علوم القرآن للسيوطيّ، تحقيق/ مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصريَّة العامة للكتاب١٣٩٤هـ ـ١٩٧٤م.
- إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام لابن دقيق العيد، مطبعة السُّنَّة المحمديَّة.
- أخبار النَّحْوِيِّينَ الْبَصْرِيِّينَ للسيرافيِّ، تحقيق/ طه مُحَمَّد الزيني، مُحَمَّد عبد المنعم خفاجي، مصطفى البابيّ الحلبيّ١٣٧٣هـ ـ ١٩٦٦م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان، تحقيق ودراسة/ رجب عثمان مُحَمَّد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م.
- الإرشاد إلى علم الإعراب للكيشيّ، تحقيق الدكتور/ عبد الله علي الحسين البركاتيّ، الدكتور/ محسن بن سالم العميريّ، جامعة أم القرى، معهد البحوث العلميَّة وإحياء التراث الإسلاميّ، الطبعة الأولى١٤١٠هـ ـ١٩٨٩م.
- إرشاد الساري لشرح صحيح البُخَارِي للقَسْطَلَانِيّ، المطبعة الكبرى الأميريَّة، مصر، الطبعة السابعة١٣٢٣هـ.
- أسرار الْعَرَبيَّة للأنباريّ، دار الأرقم بن أبي الأرقم، الطبعة الأولى١٤٢٠ه ـ ١٩٩٩م.
- الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر العسقلانيّ، تحقيق/ عادل أحمد عبد الموجود، على مُحَمَّد معوض، دار الكتب العلميَّة، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ.
- إصلاح غلط الْمُحَدِّثِينَ للخَطَّابِيّ، تحقيق الدكتور/ حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.
- إصلاح المنطق لابن السِّكيت، تحقيق/ مُحَمَّد مرعب، دار إحياء التراث العربيّ، الطبعة الأولى ١٤٢٣ هـ ـ ٢٠٠٢ م.
- الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق/عبد الحسين الفتليّ، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان.

- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم لابن خالويه، مطبعة دار الكتب المصريَّة١٣٦٠هـ ـ١٩٤١م.
- إعراب القرآن لأبي جعفر النَّحَّاس، وضع حواشيه وعلق عليه/ عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات مُحَمَّد علي بيضون، دار الكتب العلميَّة، بيروت، الطبعة الأولى١٤٢١هـ.
- إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النَّبَوِيّ للعكبريّ، تحقيق الدكتور/ عبد الحميد هنداوي، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة ـ مصر، الطبعة الأولى١٤٢٠هـ ـ١٩٩٩م.
- الاقتراح في أصول النحو وجدله للسيوطيّ، تحقيق الدكتور/ محمود فجال، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٩ ـ ١٩٨٩م.
- اقتضاء العلم العمل للخطيب البغداديّ، تحقيق الشيخ/ مُحَمَّد ناصر الألبانيّ، المكتب الإسلاميّ، بيروت ـ لبنان، الطبعة الخامسة ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.
- إِكمَالُ المُعْلِمِ بفَوَائِدِ مُسْلِم، تحقيق الدكتور/ يحْيَى إِسْمَاعِيل، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.
- ألفية العراقي المسماة بـ:(التبصرة والتذكرة في علوم الحديث)، تحقيق ودراسة/ العربيّ الدائز الفرياطيّ، مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع، الرياض ـ المملكة الْعَرَبيَّة السعوديَّة، الطبعة الثانية ١٤٢٨هـ.
- ألفية ابن مالك، دار التعاون.
- الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع للقاضي/ عِيَاض اليحصبي، تحقيق/ السيد أحمد صقر، دار التراث، المكتبة العتيقة، القاهرة، الطبعة الأولى ١٣٧٩هـ ـ ١٩٧٠م.
- أمالي ابن الشجريّ، تحقيق الدكتور/ محمود مُحَمَّد الطناحيّ، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، الطبعة الأولى١٤١٣ هـ ـ١٩٩١م.
- الإمام في معرفة أحاديث الأحكام لابن دقيق العيد، تحقيق/ سعد بن عبد الله آل حميد، دار المحقق للنشر والتوزيع.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطيّ، تحقيق/ مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربيّ، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافيَّة، بيروت، الطبعة الأولى١٤٠٦ هـ ـ١٩٨٢م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النَّحْوِيِّينَ: الْبَصْرِيِّينَ والْكُوفِيِّينَ لأبي البركات الأنباريّ، دار الفكر، دمشق.

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاريّ، ومعه كتاب: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك للشيخ/ مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصريَّة، صيدا ــ بيروت.
- إيجاز التعريف في علم التصريف لابن مالك، تحقيق/ مُحَمَّد المهدي عبد الحي عمار سالم، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلاميَّة، المدينة المنورة ــ المملكة الْعَرَبيَّة السعوديَّة، الطبعة الأولى١٤٢٢ه ـــ ٢٠٠٢م.
- البحر المحيط الثجاج في شرح صحيح الإمام مُسْلِم بن الحجاج للولويّ، دار ابن الجوزيّ، الطبعة الأولى١٤٢٦ــ ١٤٣٦هـ.
- البديع في علم الْعَرَبيَّة لابن الأثير، تحقيق ودراسة الدكتور/ فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة ــ المملكة الْعَرَبيَّة السعوديَّة، الطبعة الأولى١٤٢٠هـ.
- بغية الوعاة في طبقات اللُّغَوِيِّينَ والنحاة للسيوطيّ، تحقيق/ مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصريَّة، صيدا ــ بيروت.
- تأويل مختلف الحديث لابن قُتَيْبَةَ الدينوريّ، حققه ووثق نصوصه / مُحَمَّد عبد الرحيم، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ــ لبنان ١٤١٥هـ ــ ١٩٩٥م.
- تاج العروس من جواهر القاموس للزَّبيديّ، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ.
- تاريخ دمشق لابن عساكر، تحقيق/ عمرو بن غرامة العمرويّ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ١٤١٥ هـ ــ ١٩٩٥ م.
- تاريخ الطبريّ، دار التراث، بيروت، الطبعة الثانية١٣٨٧هـ.
- تاريخ العلماء النَّحْوِيِّينَ من الْبَصْرِيِّينَ وَالْكُوفِيِّينَ وغيرهم للتنوخيّ، تحقيق الدكتور/ عبد الفتاح مُحَمَّد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة، الطبعة الثانية ١٤١٢هـ ــ ١٩٩٢م.
- تبصير المنتبه بتحرير المشتبه لابن حجر العسقلانيّ، تحقيق الشيخ/ علي مُحَمَّد البجاويّ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ١٣٨٣هـ ــ ١٩٦٤م.
- تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة لابن الورديّ، تحقيق الدكتور/ عبد الله بن علي الشلال، مكتبة الرشد، الرياض ــ المملكة الْعَرَبيَّة السعوديَّة، الطبعة الأولى١٤٢٩هـ ــ ٢٠٠٨م.

- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام الأنصاريّ، تحقيق الدكتور/ عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربيّ، الطبعة الأولى١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسيّ، تحقيق الدكتور/ حسن هنداويّ، دار القلم، دار كنوز إشبيليا، الطبعة الأولى.
- الترغيب والترهيب لقوام السُّنَّة، تحقيق/ أيمن بن صالح بن شعبان، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ ـ١٩٩٣م.
- تصحيح لسان العرب لأحمد بن إسماعيل بن مُحَمَّد تيمور، دار الآفاق الْعَرَبيَّة، القاهرة ـ مصر، الطبعة الأولى١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م.
- تصحيفات الْمُحَدِّثِينَ للعسكريّ، تحقيق/ محمود أحمد ميرة، المطبعة الْعَرَبيَّة الحديثة، القاهرة، الطبعة الأولى١٤٠٢هـ.
- التصريح بمضمون التوضيح في النحو للشيخ خالد الأزهريّ، دار الكتب العلميَّة، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى١٤٢١ه ـ ٢٠٠٠م.
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني، تحقيق الدكتور/ مُحَمَّد بن عبد الرحمن بن مُحَمَّد المفدى، الطبعة الأولى١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.
- التعليقة على المقرب لابن النحاس، تحقيق الدكتور/ جميل عبد الله عويضة، وزارة الثقافة، عمان ـ الأردن ١٤٣٤هـ ـ ٢٠٠٤م.
- التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث للنَّوَوِيّ، تقديم وتحقيق/ مُحَمَّد عثمان الخشت، دار الكتاب العربيّ، بيروت، الطبعة الأولى١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.
- التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصَّلَاح للعراقيّ، دراسة وتحقيق/ عبد الرحمن مُحَمَّد عثمان، المكتبة السلفيَّة بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٣٨٩ه ـ١٩٦٩م.
- التمام في تفسير أشعار هذيل لابن جني، تحقيق/ أحمد ناجي القيسيّ، خديجة عبد الرازق الحديثيّ، أحمد مطلوب، مطبعة العانيّ، بغداد، الطبعة الأولى١٣٨١هـ ـ ١٩٦٢م.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش، حققه الدكتور/علي مُحَمَّد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة ـ جمهورية مصر الْعَرَبيَّة،، الطبعة الأولى١٤٢٨هـ.

- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد للقرطبيّ، تحقيق/ مصطفى بن أحمد العلويّ، مُحَمَّد عبد الكبير البكريّ، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلاميَّة ــ المغرب ١٣٨٧هـ.
- تنبيه الألباب على فضائل الإعراب للشنتريني، دراسة وتحقيق الدكتور/عبد الفتاح الحموز، دار عمَّار للنشر والتوزيع، عمّان ــ الأردن، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ ــ ١٩٩٥م.
- التَّنويرُ شَرْحُ الجَامِعِ الصَّغِيرِ للكحلانيّ، تحقيق الدكتور/ مُحَمَّد إسحاق مُحَمَّد إبراهيم، مكتبة دار السلام، الرياض، الطبعة الأولى١٤٣٢هـ ــ ٢٠١١م.
- تهذيب الأسماء واللُّغَات للنَّوَوِيّ، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان.
- تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزيّ، تحقيق الدكتور/ بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى١٤٠٠هـ ــ١٩٨٠م.
- تهذيب اللُّغَة للأزهريّ الْهَرَوِيّ، تحقيق/ مُحَمَّد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠١م.
- توجيه النظر إلى أصول الأثر للسمعونيّ، تحقيق/ عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلاميَّة، حلب، الطبعة الأولى١٤١٦هـ ــ ١٩٩٥م.
- جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر، دراسة وتحقيق/ أبو عبد الرحمن فواز أحمد زمرلي، مؤسسة الريان، دار ابن حزم، الطبعة الأولى ١٤٢٤ ــ ٢٠٠٣ هـ.
- الجامع لأحكام القرآن للقرطبيّ، تحقيق/ أحمد البردونيّ، إبراهيم أطفيش، دار الكتب المصريَّة، القاهرة، الطبعة الثانية ١٣٨٤هـ ــ ١٩٦٤م.
- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغداديّ، تحقيق الدكتور/ محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض.
- الجمل في النحو للخليل بن أحمد الفراهيديّ، تحقيق الدكتور/ فخر الدين قباوة، الطبعة الخامسة ١٤١٦هـ ــ ١٩٩٥ م.
- جمهرة اللُّغَة لابن دريد، تحقيق/ رمزي منير بعلبكيّ، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٧م.
- الجنى الداني في حروف المعاني للمراديِّ، تحقيق الدكتور/ فخر الدين قباوة، الأستاذ/ مُحَمَّد نديم فاضل، دار الكتب العلميَّة، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى١٤١٣هـ ــ١٩٩٢م.

- حاشية السندي على سنن النسائيّ، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الثانية١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.
- حَاشِيةُ الشِّهَابِ عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوِيّ، الْمُسَمَّاة: (عِنَايةُ القَاضِي وكِفَايةُ الرَّاضِي عَلَى تفْسيرِ البَيضَاويّ)، دار النشر، دار صادر، بيروت.
- حاشية الصبان على شرح الأشمونيّ لألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ ـ١٩٩٧م.
- حاشية ابن القيم على سنن أبي داود، تحقيق/ عبد الرحمن مُحَمَّد عثمان، المكتبة السلفيَّة، المدينة المنورة، الطبعة الثانية ١٣٨٨هـ ـ ١٩٦٨م.
- الحاوي الكبير للماورديّ، دار الفكر ـ بيروت.
- الحجة في القراءات السبع لابن خالويه، تحقيق الدكتور/ عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠١هـ.
- حجة القراءات لابن زنجلة، حققه وعلق حواشيه/ سعيد الأفغانيّ، دار الرسالة.
- الحجة للقراء السبعة للفارسيّ، تحقيق/ بدر الدين قهوجي، بشير جويجابيّ، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت، الطبعة الثانية١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م.
- الحديث النَّبَوِيّ الشَّرِيف، وأثره في الدراسات اللغويَّة والْعَرَبيَّة لمُحَمَّد ضاري حمادي، الدار الْعَرَبيَّة للموسوعات٢٠٠٨م.
- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء للأصبهانيّ، مطبعة السعادة١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٤م.
- حلية الفقهاء لابن فارس، تحقيق الدكتور/ عبد الله بن عبد المحسن التركيّ، الشركة المتحدة للتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.
- الحماسة البصريَّة لأبي الحسن البصريّ، تحقيق/ مختار الدين أحمد، عالم الكتب، بيروت.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغداديّ، تحقيق وشرح الشيخ/ عبد السلام مُحَمَّد هارون، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، الطبعة الرابعة ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.
- الخصائص لابن جنيّ، الهيئة المصريَّة العامة للكتاب، الطبعة الرابعة.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبيّ، تحقيق الدكتور/ أحمد مُحَمَّد الخراط، دار القلم، دمشق.
- الدر المنثور فِي التَّفسير بالمأثور للسيوطيّ، دار الْفكر ـ بيروت ١٤٠٣هـ.
- دراسات في علم اللُّغَة للدكتور/ كمال بشر، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.

- درة الغواص في أوهام الخواص للحريريّ، تحقيق/ عرفات مطرجيّ، مؤسسة الكتب الثقافيَّة، بيروت، الطبعة الأولى١٤١٨ه ــ١٩٩٨م.
- دفاع عن السُّنَّة النَّبَوِيَّة، ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين، وبيان الشبهة الواردة على السُّنَّة قديمًا وحديثًا، وردها ردًّا علميًّا صحيحًا للشيخ الدكتور/ مُحَمَّد بن مُحَمَّد أبو شهبة، مكتبة السُّنَّة ١٤٠٩هـ ــ١٩٨٩م.
- الديباج على صحيح مُسْلِم بن الحجاج للسيوطيّ، تحقيق/ أبو إسحاق الحوينيّ الأثريّ، دار ابن عفان للنشر والتوزيع، الخبر ــ المملكة الْعَرَبِيَّة السعوديَّة، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ ــ ١٩٩٦م.
- ديوان سِقط الزند لأبي العلاء المعريّ، مصر ١٣١٩هـ ــ ١٩٠١م.
- ديوان أبي طالب عم النَّبِيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، جمعه وشرحه الدكتور/ مُحَمَّد التّونجي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ ــ ١٩٩٤م.
- ديوان عبد الله بن رواحة، ودراسة في سيرته وشعره، تحقيق الدكتور/وليد قصاب، دار العلوم للطباعة والنشر١٤٠٢هـ ــ ١٩٨٢م.
- ديوان الكميت بن زيد الأسديّ، جمع وشرح وتحقيق الدكتور/ مُحَمَّد نبيل طريفيّ، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٠م.
- الرسالة للشافعيّ، تحقيق الشيخ/ أحمد شاكر، مكتبه الحلبيّ، مصر، الطبعة الأولى ١٣٥٨ه ــ١٩٤٠م.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني للألوسيّ، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت.
- رياض الأفهام في شرح عمدة الأحكام للفاكهانيّ، تحقيق ودراسة/ نور الدين طالب، دار النوادر، سوريا، الطبعة الأولى١٤٣١هـ ــ ٢٠١٠م.
- زهر الأكم في الأمثال والحكم لنور الدين اليوسيّ، تحقيق الدكتور/ مُحَمَّد حجي، الدكتور/ مُحَمَّد الأخضر، دار الثقافة، الدار البيضاء ــ المغرب، الطبعة الأولى١٤٠١ هـ ــ ١٩٨١م.
- السبعة في القراءات لابن مجاهد، تحقيق/ شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، الطبعة الثانية١٤٠٠هـ.
- سبل السلام للصنعانيّ، دار الحديث.

- سر صناعة الإعراب لابن جنيّ، تحقيق الدكتور/ حسن هنداويّ، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى ١٩٨٥م.
- سنن الترمذيّ، تحقيق وتعليق/ أحمد مُحَمَّد شاكر، محمد فؤاد عبد الباقي، إبراهيم عطوة عوض، مكتبة ومطبعة مصطفى البابيّ الحلبيّ، مصر، الطبعة الثانية١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م.
- سنن الدارميّ، تحقيق/ حسين سليم أسد الدارانيّ، دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة الْعَرَبِيَّة السعوديَّة، الطبعة الأولى١٤١٢هـ ـ٢٠٠٠م.
- سنن أبي داود، تحقيق/ مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصريَّة، صيدا ـ بيروت.
- السنن الصغرى للبيهقيّ، تحقيق/ عبد المعطي أمين قلعجيّ، جامعة الدراسات الإسلاميَّة، كراتشي ـ باكستان، الطبعة الأولى١٤١٠هـ ـ ١٩٨٩م.
- السنن الصغرى للنسائيّ، تحقيق/ عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلاميَّة، حلب، الطبعة الثانية ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦م.
- السنن الكبرى للبيهقيّ، تحقيق/ مُحَمَّد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الثالثة١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣ م.
- السنن الكبرى للنسائيّ، حققه وخرج أحاديثه/ حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠١م.
- سنن ابن ماجه، تحقيق/ مُحَمَّد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب الْعَرَبِيَّة، فيصل عيسى البابيّ الحلبيّ.
- الشذا الفياح من علوم ابن الصَّلَاح لأبي إسحاق الأبناسيّ، تحقيق/ صلاح فتحي هلل، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد، حققه/ محمود الأرناؤوط، خرج أحاديثه/ عبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.
- شرح أبيات سِيبَوَيْهِ للسيرافي، تحقيق الدكتور/ مُحَمَّد علي الريح هاشم، مكتبة الكليات الأزهريَّة، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ـ مصر١٣٩٤هـ ـ١٩٧٤م.
- شرح أبيات مغني اللبيب للبغداديّ، تحقيق/ عبد العزيز رباح، أحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث، بيروت.

- شرح ألفية العراقي في علوم الحديث لابن العينيّ، دراسة وتحقيق الدكتور/ شادي بن مُحَمَّد بن سالم آل نعمان، مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلاميَّة وتحقيق التراث والترجمة، اليمن، الطبعة الأولى ١٤٣٢هـ ـ٢٠١١م.
- شرح التبصرة والتذكرة للعراقيّ، تحقيق/ عبد اللطيف الهميم، ماهر ياسين فحل، دار الكتب العلميَّة، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م.
- شرح تسهيل الفوائد لابن مالك، تحقيق الدكتور/ عبد الرحمن السيد، الدكتور/ مُحَمَّد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ ـ١٩٩٠م.
- شرح التصريف للثمانيني، تحقيق الدكتور/ إبراهيم بن سليمان البعيميّ، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ ـ١٩٩٩م.
- شرح جمل الزَّجَّاجِيّ لابن خروف، تحقيق ودراسة الدكتورة /سلوى مُحَمَّد عمر عرب، جامعة أم القرى، معهد البحوث العلميَّة وإحياء التراث الإسلاميّ، مكة المكرمة ١٤١٩هـ.
- شرح الحديث المقتفى في مبعث النَّبِيّ المصطفى لأبي شامة، تحقيق/جمال عزون، مكتبة العمرين العلميَّة، الشارقة ـ الإمارات، الطبعة الأولى١٤٢٠هـ ـ١٩٩٩م.
- شرح ديوان الفرزدق لإيليا الحاويّ، دار الكتاب اللبنانيّ، الطبعة الأولى ١٩٨٣م.
- شرح الزرقانيّ على موطأ الإمام مالك، تحقيق/ طه عبد الرءوف سعد، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، الطبعة الأولى١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م.
- شرح السُّنَّة للبغويّ، تحقيق/ شعيب الأرنؤوط، مُحَمَّد زهير الشاويش، المكتب الإسلاميّ، دمشق، بيروت، الطبعة الثانية١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.
- شرح سنن أبي داود للعينيّ، تحقيق/ أبو المنذر خالد بن إبراهيم المصريّ، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى١٤٢٠هـ ـ١٩٩٩م.
- شرح شواهد المغني للسيوطيّ، وقف على طبعه وعلق حواشيه/ أحمد ظافر كوجان، لجنة التراث العربيّ١٣٨٦هـ ـ ١٩٦٦م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق/ مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، الطبعة العشرون١٤٠٠هـ ـ١٩٨٠م.
- شرح الكافية الشافية لابن مالك، حققه وقدم له/ عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مركز البحث العلميّ وإحياء التراث الإسلاميّ، الطبعة الأولى١٤٠٢هـ ـ١٩٨٢م.

- شرح كتاب سِيبَوَيْهِ للسيرافيّ، تحقيق/ أحمد حسن مهدليّ، علي سيد علي، دار الكتب العلميَّة، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى ٢٠٠٨م.
- شرح المفصل لابن يعيش، تحقيق الدكتور / إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميَّة، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- شرح المكودي على الألفيَّة في علميّ النحو والصرف، تحقيق الدكتور/ عبد الحميد هنداويّ، المكتبة العصريَّة، بيروت ــ لبنان١٤٢٥هـ ــ ٢٠٠٥م.
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق/ مُحَمَّد باسل عيون السود، دار الكتب العلميَّة، الطبعة الأولى١٤٢٠هـ ــ٢٠٠٠م.
- شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم لنشوان الحميريّ، تحقيق الدكتور/ حسين بن عبد الله العمري، مطهر بن علي الإريانيّ، الدكتور/ يوسف مُحَمَّد عبد الله، دار الفكر المعاصر، بيروت ــ لبنان، دار الفكر، دمشق ــ سورية، الطبعة الأولى١٤٢٠ هـ ــ١٩٩٩م.
- شَوَاهِد التَّوضيح وَالتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح لابن مالك، تحقيق الدكتور/ طَه مُحسِن، مكتبة ابن تيمية، الطبعة الأولى١٤٠٥هـ.
- الصاحبي لابن فارس، تحقيق / السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبيّ، القاهرة.
- الصحاح تاج اللُّغَة وصحاح الْعَرَبيَّة للجوهريّ، تحقيق/ أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٧ هـ ــ ١٩٨٧م.
- صحيح البُخَارِيّ، تحقيق/ مُحَمَّد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.
- صحيح ابن حبان، تحقيق/ شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ ــ ١٩٩٣م.
- صحيح مُسْلِم، تحقيق/ مُحَمَّد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربيّ ــ بيروت.
- طبقات النَّحْوِيِّينَ واللُّغَوِيِّينَ للزبيديّ، تحقيق/ مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثانية،دار المعارف.
- طرح التثريب في شرح التقريب لزين الدين العراقيّ، المطبعة المصريَّة القديمة.
- طلبة الطلبة للنسفيّ، المطبعة العامرة، مكتبة المثنى ببغداد١٣١١هـ.
- العُدّة في إعراب العُمدَة لابن فرحون المدنيّ، دار الإمام البُخَارِيّ، الدوحة.

- العدة في شرح العمدة في أحاديث الأحكام لابن العطار، وقف على طبعه والعناية به/ نظام مُحَمَّد صالح يعقوبي، دار البشائر الإسلاميَّة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى١٤٢٧هـ ــ ٢٠٠٦م.
- عقود الزبرج في إعراب الحديث النَّبَوِيّ للسيوطيّ، تحقيق الدكتور/ سلمان القضاة، دار الجيل بيروت ١٤١٤هـ ــ ١٩٩٤م.
- علل النحو لابن الوراق، تحقيق/ محمود جاسم مُحَمَّد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض ــ السعودية، الطبعة الأولى١٤٢٠ هـ ــ ١٩٩٩م.
- عمدة القاري شرح صحيح البُخَارِيّ للعينيّ، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- الغاية في شرح الهداية في علم الرواية للسَّخَاويّ، حققه/ أبو عائش عبد المنعم إبراهيم، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، الطبعة الأولى ٢٠٠١م.
- غريب الحديث للجوزيّ، تحقيق الدكتور/ عبد المعطي أمين القلعجيّ، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ــ ١٩٨٥م.
- غريب الحديث للخَطَّابِيّ، حققه/ عبد الكريم إبراهيم الغرباويّ، خرج أحاديثه/عبد القيوم عبد رب النَّبِيّ، دار الفكر ١٤٠٢هـ ــ ١٩٨٢م.
- غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام الْهَرَوِيّ، تحقيق الدكتور/ مُحَمَّد عبد المعيد خان، مطبعة دائرة المعارف العثمانيَّة، حيدر آباد ــ الدكن، الطبعة الأولى ١٣٨٤ هـ ــ ١٩٦٤م.
- الغريبين في القرآن والحديث لأبي عبيد أحمد بن مُحَمَّد الْهَرَوِيّ، تحقيق ودراسة/ أحمد فريد المزيديّ، مكتبة نزار مصطفى الباز، المملكة الْعَرَبيَّة السعوديَّة، الطبعة الأولى١٤١٩هـ ــ ١٩٩٩م.
- الفائق في غريب الحديث والأثر للزمخشريّ، تحقيق/ علي مُحَمَّد البجاوي، مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، لبنان، الطبعة الثانية.
- الفاضل للمبرد، تحقيق/ عبد العزيز الميمنيّ، الطبعة الثانية، مطبعة دار الكتب المصرية، القسم الأدبي ١٩٩٥م.
- فتحُ البيان في مقاصد القرآن للقِنَّوْجِيّ، عني بطبعهِ وقدّم له/ عَبد الله بن إبراهيم الأنصَاريّ، المَكتبة العصريَّة للطبَاعة والنّشْر، صَيدَا ــ بَيروت ١٤١٢هـ ــ ١٩٩٢م.

- فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للسَّخَاويّ، تحقيق/ علي حسين علي، مكتبة السُّنَّة، مصر، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م.
- في أصول النحو للأستاذ/ سعيد الأفغانيّ، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعيَّة ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.
- فيض القدير شرح الجامع الصغير للمناويّ، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، الطبعة الأولى ١٣٥٦هـ.
- فيض نشر الاقتراح من روض طي الاقتراح للفاسيّ، تحقيق الأستاذ الدكتور/ محمود يوسف فجال، دار البحوث والدراسات الإسلاميَّة وإحياء التراث الإمارات الْعَرَبيَّة المتحدة، دبي، الطبعة الثانية ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢ م.
- القاموس المحيط للفيروزآباديّ، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ـ لبنان، الطبعة الثامنة ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م.
- قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث للقاسميّ، دار الكتب العلميَّة، بيروت ـ لبنان.
- قوت القلوب في معاملة المحبوب، ووصف طريق المريد إلى مقام التوحيد لأبي طالب المكيّ، تحقيق الدكتور/عاصم إبراهيم الكيالي، دار الكتب العلميَّة، بيروت ـ لبنان، الطبعة الثانية ١٤٢٦هـ ـ٢٠٠٥م.
- الكامل في اللُّغَة والأدب للمبرد، تحقيق/ مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربيّ، القاهرة، الطبعة الثالثة ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م.
- كتاب الأموال لأبي عُبيد القاسم بن سلام، حققه/أبو أنس سيد بن رجب، دار الهدي النَّبَوِيّ ، المنصورة، دار الفضيلة، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.
- الكتاب لسِيبَوَيْهِ، تحقيق الشيخ / عبد السلام مُحَمَّد هارون، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، الطبعة الثالثة ١٤٠٨ هـ ـ١٩٨٨م.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل للزمخشريّ، دار الكتاب العربيّ، بيروت، الطبعة الثالثة١٤٠٧هـ.
- كشف الخفاء ومزيل الإلباس للعجلونيّ، تحقيق/ عبد الحميد بن أحمد بن يوسف بن هنداويّ، المكتبة العصريَّة، الطبعة الأولى١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م.
- كشف المشكل من حديث الصحيحين للجوزيّ، تحقيق/ علي حسين البواب، دار الوطن، الرياض.

- الكفاية في علم الرواية للخطيب البغداديّ، تحقيق/ أبوعبدالله السورقيّ، إبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلميَّة، المدينة المنورة.
- الكناش في فني النحو والصرف لصاحب حماة، دراسة وتحقيق الدكتور/ رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصريَّة للطباعة والنشر، بيروت ــ لبنان ٢٠٠٠م.
- الكواكب الدراري في شرح صحيح البُخَارِيّ للكرمانيّ، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت ــ لبنان، الطبعة الثانية١٤٠١هـ ــ ١٩٨١م.
- اللآليء المنثورة في الأحاديث المشهورة المعروف بـــ:(التذكرة في الأحاديث المشتهرة) للزركشيّ، تحقيق/مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلميَّة، بيروت، الطبعة الأولى١٤٠٦ هـ ــ١٩٨٦م.
- اللامات للزجاجي، تحقيق/ مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ ــ ١٩٨٥م.
- اللامع الصبيح بشرح الجامع الصحيح للبِرْماويّ، دار النوادر، سوريا، الطبعة الأولى ١٤٣٣هـ ــ ٢٠١٢م.
- لباب التأويل في معاني التنزيل للخازن، تحقيق/ مُحَمَّد علي شاهين، دار الكتب العلميَّة، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ.
- اللباب في علل البناء والإعراب للعكبريّ، تحقيق الدكتور/ عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى١٤١٦هـ ــ ١٩٩٥م.
- اللباب في علوم الكتاب لابن عادل الدمشقيّ، حققه الشيخ/ عادل أحمد عبد الموجود الشيخ/ علي مُحَمَّد معوض، دار الكتب العلميَّة، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى١٤١٩هـ ــ١٩٩٨م.
- لسان العرب لابن منظور الأنصاريّ، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤١٤هـ.
- ما اتفق لفظه واختلف معناه لابن الشَّجَرِيّ، حققه وعلق عليه/ عطية رزق، بيروت ١٤١٣هـ ــ ١٩٩٢م.
- مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى، تحقيق/ مُحَمَّد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجيّ، القاهرة١٣٨١هـ.
- مجالس ثَعْلَب، شرح وتحقيق الشيخ / عبد السلام مُحَمَّد هارون، الطبعة الثانية، دار المعارف، مصر١٩٦٠م.

- مجالس العلماء للزجاجي، تحقيق الشيخ/ عبد السلام مُحَمَّد هارون، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، دار الرفاعي بالرياض، الطبعة الثانية١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.
- مجلة الرسالة، أصدرها/ أحمد حسن الزيات باشا، العدد/ ٥٠.
- مجلة لغة العرب العراقية، وزارة الأعلام، الجمهورية العراقيَّة، مديرية الثقافة العامة، مطبعة الآداب، بغداد.
- المجموع شرح المهذب للنَّوَوِيّ، دار الفكر.
- محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء للأصفهانيّ، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، الطبعة الأولى١٤٢٠هـ.
- المحاضرات والمحاورات للسيوطيّ، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، الطبعة الأولى١٤٢٤هـ.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جنيّ، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميَّة١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.
- الْمُحَدِّث الْفَاصِل بَيْنَ الرَّاوِي وَالْوَاعِي لِلرَّامَهُرْمُزِيِّ، تحقيق الدكتور/ مُحَمَّد عجاج الخطيب، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.
- المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده، تحقيق/ عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلميَّة، بيروت، الطبعة الأولى١٤٢١هـ ـ٢٠٠٠م.
- مختصر تاريخ دمشق لابن منظور، تحقيق/ روحية النحاس، رياض عبد الحميد مراد، مُحَمَّد مطيع، دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، دمشق ـ سوريا، الطبعة الأولى١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٤م.
- مختصر صحيح مُسْلِم للمنذريّ، تحقيق/ مُحَمَّد ناصر الدين الألبانيّ، المكتب الإسلامي، بيروت ـ لبنان، الطبعة السادسة ١٤٠٧هـ ـ١٩٨٧م.
- الْمُخْتَصَرُ النَّصِيحُ فِي تَهْذِيبِ الْكِتَابِ الْجَامِعِ الْصَّحِيحِ للمَرِيِيُّ، تحقيق/ أَحْمَدُ بْنُ فَارِسٍ السَّلُوم، دار التوحيد، دار أهل السُّنَّة، الرياض، الطبعة الأولى١٤٣٠هـ ـ ٢٠٠٩ م.
- المخصص لابن سيده، تحقيق/ خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت، الطبعة الأولى١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.
- المدخل إلى علم السنن للبيهقيّ، اعتنى به وخرَّجَ نقُولَه/ مُحَمَّد عوامة، دار اليسر للنشر والتوزيع، القاهرة ـ جمهورية مصر الْعَرَبِيَّة، الطبعة الأولى ١٤٣٧هـ ـ ٢٠١٧م.

- مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان لليافعيّ، وضع حواشيه/ خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ ــ١٩٩٧م.
- مرقاة الصعود إلى سنن أبي داود للسيوطيّ، عناية/ مُحَمَّد شايب شريف، دار ابن حزم، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى١٤٣٣هـ ــ٢٠١٢م.
- مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح للهرويّ القاري، دار الفكر، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ ــ ٢٠٠٢م.
- المزهر في علوم اللُّغَة وأنواعها للسيوطيّ، تحقيق/ فؤاد علي منصور، دار الكتب العلميَّة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ ــ ١٩٩٨م.
- المسائل البصريات للفارسيّ، تحقيق الدكتور/ مُحَمَّد الشاطر أحمد مُحَمَّد أحمد، مطبعة المدنيّ، الطبعة الأولى١٤٠٥هـ ــ١٩٨٥م.
- المسائل الحلبيات للفارسيّ، تحقيق الدكتور/ حسن هنداوي، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، دار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى١٤٠٧هـ ــ ١٩٨٧م.
- المستدرك على الصحيحين لأبي عبد الله الحاكم، تحقيق/ مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلميَّة، بيروت، الطبعة الأولى١٤١١هـ ــ ١٩٩٠م.
- مسند إبراهيم بن أدهم الزاهد لابن مَنْدَه العبدي، تحقيق/ مجدي السيد إبراهيم، مكتبة القرآن، القاهرة.
- مسند الإمام أحمد بن حنبل، حققه/ شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد، وآخرون، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ ــ ٢٠٠١م.
- مسند البزّار، المسمى: (البحر الزخار)، تحقيق/ محفوظ الرحمن زين الله، عادل بن سعد، صبري عبد الخالق الشافعيّ، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٩٨٨م.
- المسند المستخرج على صحيح الإمام مُسْلِم للأصبهانيّ، تحقيق/ مُحَمَّد حسن مُحَمَّد حسن إسماعيل الشافعيّ، دار الكتب العلميَّة، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى١٤١٧هـ ــ ١٩٩٦م.
- مشارق الأنوار على صحاح الآثار للقاضي/عِيَاض اليحصبيّ، المكتبة العتيقة، ودار التراث.
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للفيوميّ، المكتبة العلميَّة، بيروت.

- المصنف للصنعاني، تحقيق/ حبيب الرحمن الأعظميّ، المجلس العلميّ، الهند، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ.
- مطالع الأنوار على صحاح الآثار لابن قرقول، دار الفلاح للبحث العلميّ وتحقيق التراث، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلاميَّة، دولة قطر، الطبعة الأولى ١٤٣٣هـ ـ ٢٠١٢م.
- المطلع على ألفاظ المقنع للبعليّ، تحقيق/ محمود الأرناؤوط، ياسين محمود الخطيب، مكتبة السوادي للتوزيع، الطبعة الأولى١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٣م.
- معالم السنن للخَطَّابِيّ، المطبعة العلميَّة، حلب، الطبعة الأولى١٣٥١هـ ـ ١٩٣٢م.
- معاني القراءات للأزهريّ، مركز البحوث في كلية الآداب، جامعة الملك سعود، المملكة الْعَرَبِيَّة السعوديَّة، الطبعة الأولى١٤١٢هـ ـ١٩٩١م.
- معاني القرآن للفراء، تحقيق/ أحمد يوسف النجاتيّ، مُحَمَّد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبيّ، دار المصريَّة للتأليف والترجمة، مصر، الطبعة الأولى.
- معاني القرآن وإعرابه للزجاج، تحقيق/عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.
- معجم الأدباء لياقوت الحمويّ، تحقيق/ إحسان عباس، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، الطبعة الأولى١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م.
- معجم ابن الأعرابيّ، تحقيق وتخريج/ عبد المحسن بن إبراهيم بن أحمد الحسينيّ، دار ابن الجوزي، المملكة الْعَرَبِيَّة السعوديَّة، الطبعة الأولى١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.
- معجم البلدان لياقوت الحمويّ، دار صادر، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٩٥م.
- معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع للبكريّ، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة١٤٠٣هـ.
- معجم المناهي اللفظية وفوائد في الألفاظ لبكر بن عبد الله أبو زيد، دار العاصمة للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الثالثة١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.
- معرفة أنواع علوم الحديث لابن الصَّلَاح، تحقيق/ عبد اللطيف الهميم ـ ماهر ياسين الفحل، دار الكتب العلميَّة، الطبعة الأولى١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م.
-المُعْلم بفوائد مُسْلِم للمَازِرِيّ، تحقيق الشيخ/ مُحَمَّد الشاذلي النيفر، الدار التونسيَّة للنشر، الطبعة الثانية ١٩٨٨م.
- الْمُغْرِبِ فِي تَرْتِيبِ الْمُعْرِبِ للمُطَرِّزِيّ، دار الكتاب العربيّ.

- المغني لابن قدامة، مكتبة القاهرة ١٣٨٨هـ ـ ١٩٦٨م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام، تحقيق الدكتور/ مازن المبارك، مُحَمَّد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، الطبعة السادسة١٩٨٥م.
- مفاتيح الغيب للرازيّ، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت، الطبعة الثالثة١٤٢٠هـ.
- المفصل في صنعة الإعراب للزمخشريّ، تحقيق الدكتور/ علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٣م.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبيّ، تحقيق/ معهد البحوث العلميَّة وإحياء التراث الإسلاميّ بجامعة أم القرى ـ مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.
- المقاصد النحويَّة في شرح شواهد شروح الألفيَّة، المشهور بـ :(شرح الشواهد الكبرى) للعيني، تحقيق الدكتور/ علي مُحَمَّد فاخر، الدكتور/أحمد مُحَمَّد توفيق السودانيّ، الدكتور/ عبد العزيز مُحَمَّد فاخر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة ـ جمهورية مصر الْعَرَبيَّة، الطبعة الأولى ١٤٣١هـ ـ ٢٠١٠م.
- مقاييس اللُّغَة لابن فارس، تحقيق/ عبد السلام مُحَمَّد هارون، دار الفكر ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.
- المقصور والممدود لابن ولاد، تحقيق/ بولس برونله، مطبعة ليدن ١٩٠٠م.
- المقنع في علوم الحديث لابن الْمُلَقِّن، تحقيق/ عبد الله بن يوسف الجديع، دار فواز للنشر، السعوديَّة، الطبعة الأولى١٤١٣هـ.
- من تاريخ النحو العربي لسعيد الأفغانيّ، مكتبة الفلاح.
- المنامات لابن أبي الدنيا، تحقيق/ عبد القادر أحمد عطا، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م.
- المنهاج شرح صحيح مُسْلِم بن الحجاج للنَّوَوِيّ، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت، الطبعة الثانية١٣٩٢هـ.
- مواهب الجليل في شرح مختصر خليل للرُّعينيّ، دار الفكر، الطبعة الثالثة١٤١٢هـ ١٩٩٢م.
- نتائج الفكر في النَّحو للسُّهَيليّ، دار الكتب العلميَّة، بيروت، الطبعة الأولى١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.

- نزهة الألباء في طبقات الأدباء لكمال الدين الأنباريّ، تحقيق/ إبراهيم السامرائيّ، مكتبة المنار، الزرقاء ــ الأردن، الطبعة الثالثة ١٤٠٥هـ ــ ١٩٨٥م.
- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة للشيخ مُحَمَّد الطنطاويّ، تحقيق/ أبي محمد عبد الرحمن بن مُحَمَّد بن إسماعيل، مكتبة إحياء التراث الإسلاميّ، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ ــ ٢٠٠٥ م.
- النشر في القراءات العشر لابن الجزريّ، تحقيق/ علي مُحَمَّد الضباع، المطبعة التجاريَّة الكبرى.
- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب للمَقْرِيّ، تحقيق الدكتور/إحسان عباس، دار صادر، بيروت ١٩٦٨م.
- النكت على صحيح البُخَارِيّ لابن حجر العسقلانيّ، حققه/ أبو الوليد هشام بن علي السعيدنيّ، أبو تميم نادر مصطفى محمود، المكتبة الإسلاميَّة للنشر والتوزيع، القاهرة ــ مصر، الطبعة الأولى١٤٢٦ هـ ــ ٢٠٠٥ م.
- النكت على مقدمة ابن الصَّلَاح للزركشيّ، تحقيق الدكتور/ زين العابدين بن مُحَمَّد بلا فريج ، أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى١٤١٩هـ ــ ١٩٩٨م.
- نهاية الأرب في فنون الأدب للنويريّ، دار الكتب والوثائق القوميَّة، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ.
- النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير، تحقيق/ طاهر أحمد الزاويّ، محمود مُحَمَّد الطناحي، المكتبة العلميَّة، بيروت١٣٩٩هـ ــ١٩٧٩م.
- نيل الأوطار للشوكانيّ، تحقيق/ عصام الدين الصبابطيّ، دار الحديث، مصر، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ ــ ١٩٩٣م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطيّ، تحقيق الدكتور/ عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقيَّة، مصر.